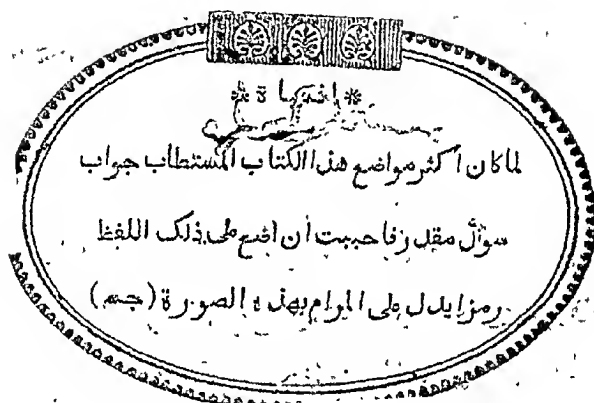


قياس الحى على عمه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

الحمد لله الذي مقي لأصول المستنبطين من كثر غرائب
الفهم ماء * وحل برقر راحته مشايخ الشرع كالروض
الارض طلاوة وبهاء * فاصبح الدارين كشجرة طيبة
اصلها ثابت وفرعها في السماء * وصالاة الصلوة على
من اوضح المسجدة بالسيجة لائحة المنار محمد الذي علا به
ملاليم الاسلام واضحة الآثار وعلى آله واصحابه رافعي
رايات الروايات * واحبابه متوطني دار الدرايات *
أما بعد فان كتابي ملإ الفصول * في شرح منار
الأصول * مع وجازة لفظ * وعموض لفظ * لما يعر

عن ثبوت من الإطباء لخصت منه هذه المختصر محتويها
على رموز نكاته * ومنظوريا على كنه وزخبا يا اشارة * مع
زيادة فرائد وقود تضمن للافهام البهائم في غسق الشبه
بشراها بطلع طلائع الحق من افق التحقيق * ليبتلي
صبر الاتقان لا ولي التدقيق * بتقرير واف لا تمام المرام *
مزيج للشبه صميظ للثام * فلو اختلج في ضميرك منها شيء
فلا تعجلن فانك ستجد بادني قبال فيما قررت الي
دفعه سبيلا * وعلى ما اردت التحقيقه دليل * وسعيد
بدا الرصول * الى علم الاصول * راجيا من فضله الغميم *
وكرمه البهيم * ان يدور ذكرك هذا الدائر مع المدار
في جميع الادوار * ما دار الفلك الدوار * وان يجعل
بذل مجهودي خالصا لوجه الكريم * وسببا لنيل جنات
النعيم * فاقول قال ختم المجتهدين * حافظ الحق والدين *
ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمود النيسفي
طاب الله ثراه * الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال
المستقيم والصلوة على من اختص بالخلق العظيم وعلى
آله الذين قاموا بدعوة الدين القويم اعلم ان اصول
الشرع * اني ادلة الشارع ^{جس} المشرع واللام للجنس

فيتناول العلل والأسباب والشروط والأحكام ومجموع
 هذه نثبت بالدلالة وإن لم يثبت الكل بكل منها وبإضافة
 الأصول إليه خرج الدليل العقلي أرادلة الشريعة أي
 الدين المشتمل على الأصول والفروع إلا أن البعض كالعلم
 بوحود الصانع وبعض صفاته كالسموة والقدرة لا يثبت
 بها كل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به
 لا يمكن اثباته بالنقل أي بالكتاب والمنة والاجماع
 والالزم الدور والدور عن العقدة إليه لأن ما سوى
القياس لا اختصاص له بالفقه والشرائع اعم * ثلثة *
بالاستقراء * الكتاب والمنة واجماع الامة * وصله
 مع تفاوت ما بينهما لم يتوقف في اثبات السكم على شئ
 والقياس يتوقف على المتبس عليه فلك الفرد بالذكر
بقوله * والاصل الرابع القياس * ولأنه اصل من حيث
إضافة حكم الفرع إليه فرع من حيث انه مستنبط منها
ولأنه مظهر لا مثبت إذ السكم حقيقة يضاف إلى العلة فهو
اصل في الإظهار فرع في الإثبات ولأن أثره في تغيير حكم
النص من خصوص إلى عموم فهو اصل لوصف الحكم فرع
لاصله ولأنه ظني * أما الكتاب فالقرآن * أي المترتبة

احتراماً عن الكلام النفسي وبقروله * المنزل * عن غير
 الكتب السماوية وبقروله * على رسول الله * أي على رسولنا
 عما نزل على غيره وسالم يقل من الرُوحى لم يدخل لفظه
 لأنه ليس بمنزل ولا معناه لأنه ليس بمقر وبقروله
 * المكتوب في المصاحف * مما نستثني تلاوته وبقي أحكامه
 ليسر الشيخ والشيخة إذا زنيا فرجموهما نكالا من الله
 وبقروله * المنقول عنه نقلاً متواتراً * عما اجتمع بمثل
 مصنف أبى وغيره. مما نقل بطريق الآحاد كقروله فعلة
 من أيام آخر متتابعات وبقروله * بلا شبهة * عما نقل
 بطريق الشهرة كقراءة عبد الله بن مسعود فضيام ثلثة
 أيام متتابعات وهذا على قول البصا من فاشهور وعنده
 أحد قسمي المتواتر وعلى قول غيره تاركين وترك الاعجاز
 وذكر العوارض يؤذن بأنه رسم والمراد بالمصاحف المعنى
اللغوي لا العرفي فلا دور * وهو * أي القرآن * اسم للنظم
 والمعنى جميعاً * لأنه معجز والاعجاز يتعلق بهما وفي
 الاجتزاء بالمعنى في الصلوة عند أبى حنيفة رح وهاء
 قال أصح رجوعه فلن لم يقل إلا أنه لم يجعل النظم ركناً
 لازماً لحقها وإنما يعرف أحكام الشرع * الثابتة بالقرآن

انزل على غيره
 رسول الله
 المعنى
 مما نقل
 كقراءة
 المتواتر
 المعنى
 اللغوي
 المعنى

* بمعرفة اقسامها * ضرورة نوقف معرفة المذلول
 على معرفة الدليل * وذلك * اى المذکور من الأقسام
 * اربعة * بالا ستفراء والمراد بالاقسام التقسيمات لا بقسم
 اللفظ بالنسبة الى المعنى باعتبار وضعه لديهم باعتبار
 استعماله فيه ثم باعتبار ظهور المعنى عنه وخطابه منه
 ثم باعتبار كيفية دلالة عليه * الاول فى وجوه دلالة
 النظم صيغة * اى هئية * ولغة * اى مادة ان احتملت
 الكلمة التخييع والافيد لا لتبدل بحسب المادة والصورة على
 شئ واحد كالحروف * وهى اربعة التماس والعام والمشارك
 والمأول * لان اللفظان وضع بازاء فرد فخاص او بازاء
 افراد اما متفقة الحد ودفعام او مختلفة ما من غير ترجيح
 فرد منها بدليل ظنى فمشارك او متعد فمأول * والثانى
 فى وجوه البيان * اى اظهار المعنى او ظهوره للسامع
 * بذلك النظم * مركبامع المعنى * وهى اربعة ايضا الظاهر
 النص والمفهر والمكتم ولهذه الاربعة اصداد تقابلها *
 لا بد من ذكره فمعرفة الشئ يتأكد بذكر ما يقابله
 * وهى النفى والمشكل والمجمل والمتشابه * لان الكلام اما
 ان يكون ظاهرا المراد وحيث ان لم يقتصر بقصد التكلم

فظا فبروان اقمرون بلذان اختملت التخصيص والتأويل
 فخص والا فان قبل التسخيم فمفسر والا فمستكم اولا يكون
 وحينئذ امان يكون جفاءه بعارض غير الصيغة اولا فان
 كان فهو التفتي وان لم يكن فاما ان يمكن اذراك المراح
 منه بالتأمل فمشكل اولا وحينئذ ان كان مرجو البيان
 فيجعل والا فمستبشاه ولم ينتظم هذه في سلك واحد لان
المقصود هو البيان والاربعة الاول اتم فيه * والثالث في
وجوه استعمال ذلك النظم وهي اربعة ايضا الحقيقة
والجواز والضييق والكنائية * فاللفظ ان يستعمل في موضوعه
فحقيقة والافهجاز وكل منهما ان ظهر مرادة استعمالا
فضييق والاكناية * والرابع في معرفة وجوه الوقوف
على المراد * والمعاني * بين ذلك النظم وهي اربعة ايضا
الاستدلال بعبارة النص وباشارته وللالته وباقضائه *
 فالحظ المتمسك به في اثبات المذهب امان يكون التمسك
 بنفسه اوبايمائه والالم يصح التمسك فان كان الاول فان
 سبق للمذهب فعبارة والا فاشارة وان كان الثاني قبل اولى
 الية لغة دلالة والا فافتضاء وقد تعلم بهذا ان هذه من
 اقسام النظم حقيقة ثم جميع الاقسام مع المقابلة عشرون

وبعد وجود هذه التقاسيم في الكتاب لا بد من القبول
 وقوله تعالى منه آيات متكميات من أم الكتاب وأخر
 متشابهات لا حاصر فيه يدل على انتفاء غيرها * وبعد
معرفة هذه الأقسام قسم خامس * يتوقف عليه معرفة
 رتبة الأقسام فكله تقسيم خامس * يشتمل الكل * فهو
 تقسيم المعرفة كل قسم من العشرين ووجه التقييم ان
 معرفة الشخص مثلاً أمّا معرفة معناه اللغوي أو معرفة
 معناه الاصطلاحي أو معرفة حكمه أو معرفة مقدار قوته
عند التعارض وعلى هذا الباقية * وهو أربعة أيضاً معرفة
 مواضعها * أي المعاني اللغوية وسميت مواضع لأنها
 مأخوذ اصطلاحية * وترتيبها * أي عند تعارض أيها
 الأولى * ومعانيها * أي الاصطلاحية * وأحكامها * أي
 الآثار الثابتة بها لتثبت الحكم بها قطعاً وظناً أو
 وجوب التوقف ولزوم ترتيبها آخر الكان احسن وإذا
 كان مراد هذا التقييم هو معرفة كل قسم من العشرين
 لأنفس كل قسم منها فلا يترجم من هذا التقييم ان يكون
 الأقسام ثمانين وتاويل ذلك ان معرفة الأحكام يتوقف
 على معرفة عشرين قسمها ومعرفة كل قسم منها على أربعة

اقسام فيكون ما يتوقف عليه معرفة الاحكام ثمانين قسما
 * اما الخاص * وهو من اختص فلان بكذا اي انفرده * فكل
 لفظ كالجنس * وضع لمعنى * اي مفهوم واحد فقط عيننا كان او
 معنا فصل من الماهل والمشارك ايضا * معلوم * من الجملة
 ظاهر الاته لمعنى غير معلوم للسامع وقلنا ظاهر الخروج
 فاصل التفسير * على الا نفراد * عن العام واريك بالا نفراد
 تناول اللفظ معنى واحد امع قطع النظر عن الافراد فرجال
 الا انفراد فيه لان اقرادة منظور ولا يزيد الثلاثة لان معناه
 ذواجزاء لا ذوافراد والمثنى للتعيين كالعدد لا كالجمع
 ولفظ كل بمعنى المجموع وبهذا المعنى يصدق المعرف على
المعرف وعلى كل فرد * وهو اما ان يكون مخصوص الجنس
 او مخصوص النوع او مخصوص العين كالثمان ورجل وزيد
 وحكمة انه يتناول المخصوص * الى من لوله * قطعا بحيث
 ينقطع ارادة الغير واحتمال ارادة الغير لا يقدر حينئذ
 في القطع لان الاحتمال صفة اللفظ وهو صلاحيته لارادة
 غير الموضوع له وارادته هو المحتمل والقطع يرجع الى
 المحتمل لا الى الاحتمال اذ لا انقطع بالكلية يسمى محكما
 ولم يقل ويقمنا لان اليقين هو الثبوت ولا نزاع في ثبوت

مدلول له وانما هو في الطبيعة* ولا يستعمل البيئات المذكورة
بيننا* فلو بين لزوم اثبات الثابت* فلا يجوز السابق
 التعديل* اى الطمانينة في الركوع والسجود والقيام
 بينهما والقعدة بين السجدين* باير الركوع والسجود*
 بما ناعى سبيل الفرض لقوله عليه السلام لمن خفي
 الصلوة قم فصل فانك لم تصل لان البيئات بعد الاجمالى
 والا يلزم النسخ ولا اجمال لانه بين فالركوع الميلان عن
 الاستواء والسجود وضع للجنبته على الارض فلم يصلح بيانا
 فيلحق به الحيان الفرع بالاصل ليصير واجبا* ويطل
 شرطى الولاة* اى التتابع كما هو عند مالك رح لمواظبة
 عليه السلام بلا ترك* و* شرط* الترتيب* كما هو عند
 الشافعى رح لقوله عليه السلام وابدء واجمدا بالله تعالى
 * والتسمية* كما هو عند مالك رح لقوله عليه السلام
 لا وضوء لمن لم يحسم* والنية في آية الوضوء* كما هو عند
 الشافعى رح لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات وانما
 بطل لان الوضوء غسل وتيسع وهما بينان فلا بيان بشعر
 الواحد فالعمل بدنيح ولم يسبب النية واخروا نها الشبوتهما
 بما هو ظني الشهرة والدلالة بخلاف التعديل* و* بطل

شرط * الطهارة في آية الطواف * بقوله عليه السلام الطواف
 بالبيت ^{بهمزة} صلوة ولا اجمال لان الطواف الشرعي بين اذ لا
 اجمال في حق الطهارة وانما هو في حق المقدار والابتداء
 كمسح الرأس مجمل في المقدار ون التثنية لان اللفظ
 لا يستعمل الزيادة على فعل المصح * و * بطل * التاويل
 بالاطهار في اية التبرص * كما ذهب اليه الشافعي رح بناء على
 ان التاء تدخل على عدد المذكروا الحيض مؤنة لادائه
 الى ابطال لفظ الثلاثة فالاطهار لو اريدت والطلاق شرعا
 في الطهر فهوان لم يعتد من العدة يجب ثلاثة اطهار وبعض
 طهروا ن اعتد كما هو عند الخصم فطهران وبعض طهر
 والا ^{جس} زديا دعي الحيض لعدم اعتداد حيض فيها طلاق
 لا يعبأ به لندارته ولان الطلاق في الحيض مهور شرعا
 والتاء ^{جس} للحمل على لفظ القروء ويرد عليه نقضا ما قيل في
 مسألة الهدم وببانه ان وطى الزوج الثاني يهدم
 الطلقة والطلقتين عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
 وعند محمد وزفر والشافعي رح لا واصل المسئلة ان وطى
 الزوج الثاني في الثلاثة قطعاً مثبت حلا جديا عندهما
 وغاية الحرمة الغليظة فقط عندهم قالوا ان الله تع جعله

غاية لها بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولا تأثير لها في
اثبات ما يصاد المغيب بل هي منهيته وبعد انتهاء المغيب أثبت
الحكم بالسبب السابق الذي ظهر أثره وهو كونها من بنات
آدم عليه السلام كما في الايمان الموقفة فجعله مثبتا حلا
جدد لا يكون عملا بالكتاب بل ابطاله ولا نكوه غاية
يمتضى ان يكون وجوده وعدمه قبل الثلث بمنزلة واحدة
كما في والله لا اكلم فلانا في رجب حتى استشير اياه فاستشاره
قبل رجب لا يعتبر حتى لو كلمه فيه قبل الاستشارة حلت
لان غاية الشئ كالبعض له فلا ينفضل عنه فتلغوا قبل
المعينا * وقال * مسئلية الزوج الثاني بساكنة العميلة
لا بقوله حتى تنكح زوجا * فلا يتجدد ما قلتم ببيان انه عليه
السلام غيا عن العود الى ذوق العميلة فاذا رجع الذوق
يثبت العود لان حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها وذا
حدث فلا بد له من سبب جديد فيضياف الى البتة
بخلل اصل الخل فان كان ثابا قبل الحرمة الغليظة
لكن تخلف حكمه بها عراض الحرمة فاذا انتهت اضيف
الخلل الى السابق فاما العود كما كان ثابا قبلها وانما وجد
بعد الذوق فكان حاد ثابا به او رد عليه ان المغيا عدم ولاية

العود لا يحد ثم العود لان بالذوق ينتهي عدمها لاعد م
 لعد م تثبت العود بمجرد الذوق واذا كان المغيث ذلك
 لا يمكن ان يقال ولاية العود لم تكن ثابتة قبل حرمة
 الغليظة وانما تثبت بعد الذوق فيضاف السجل اليه لا الى
 السابق لجواز ثبوتها قبله فان رعة ان طلقها ثلثا متفرقا
كون له ولاية العود قبل الغليظة فلم قلتم انه طلقها دفعة
 واجيب عنه بان الشك وقع في ثبوت الولاية قبلها وهي
 لم تكن ثابتة فلا يثبت بالشك فكانت حادثة فيضاف الى
 الذوق ثم لما كان مثبتا للسجل في الثلاثة كان متممها له
 فيما دونها لانه وان ثبت لكنه قاصر فكان متممها له واجزاء
 الحكم وان لم يوزع على اجزاء الشرط فلا اقل من شبهة
 التوزيع كيف والباب باب الحرمة قيل ولو سلم كمال السجل
 فيما دون الثلث لان زواله متعلق بالثلث فلا يثبت قبله
 شيء من الحكم لا امتناع التوزيع لكن نقول لما بسبب وهو
 المذكور قد وجد ممكننا اعتبارا فيعتبر وكيف وفيه فائدة
 انها لا تحرم الا بثلث مهتقات كاليمين بعد اليمين ثم
 انه اوجب اثبات السجل لهذه الفائدة ينتفى السجل الاول به
 اقتضاء كالبيع اذا عقد بالف ثم جد به باكثر يصح الثاني

وينفخ الاول فلا يقال يتبعني الله ثم ملك الرب العالمين من
التطبيقات ثلثا بهذا اللفظ وان كان اول اثنين بالاول
ويؤثر عليه ان ثبوت الثاني موقوف على انتفاء الاول ولو
توقف انتفاء الاول على ثبوت الثاني كان دورا ويرد عليه
ايضا ما قال الشافعي ربح في آية المارقة ان القطع لعطائين
وضع لغنى معلوم وهو الا بانه ولا دلالة له على انتفاء الضمان
ولا على بطلان عصمة المال وانما لها الى الله تع فالقول بان
القطع واجب هناك ليس بعمل بالشخص بل موزيادة عليه
بالرأي او بخبر الراجل لا غير ثم على السارق بعد ما قطعت
يؤمئله فليل في حرابه وبطلان العصمة لمن الموقوف * انما
كان * بقوله جزاء * اي بنص مقررون به * لا بقوله ما قطعوا *
بيانه ان الجزاء اذا اطلق في معرض العقوبة يراد به ما يجب
حاله احقا لله تع بمقابلة فعل العبد فكان القطع احقا خالصا
الله تع بمقابلة فعل العبد واذا كان خالص حقه وجب ان
يكون الجناية على حقه تعالى بان يكون محلها جراما لعينه
كالخمر لا جراما لغيره وهو حق العبد والا لكانت سباحة في
ذاته بالاباحة الاصيله ومثل هذا لا يوجب الجزاء لله
كشرب عصير الغير ولان الجزاء اما من اخري لمعنى قضى او

من جزء بمعنى كفى قتل على الكمال وذاعلى كمال الجنائية
بان يكون الفعل حراما لعينه ليكون الجزاء على وفق
الجنائية ومع بقاء العصمة حقا للعبد لا يكون الفعل حراما
لعينه فيكون مباحا في ذاته الى اخر ما مر ثم نقول انه
تج جعل المال قبل السرقة محترما لحق العبد بلا استبقاء
حق له انه تع بدليل صحة تصرف العبد فيه بما تروى وجوب
الضمان له بالالتلاف لا لله تعالى ثم اوجب الجزاء بسرقة
حقا لنفسه خالصا فعلم انه استخلص العروة لنفسه وهي
واحدة فلم يبق للعبد ضرورة كالعضير اذا اتشمرو ولا
استخلاص في قتل الصيد المملوك وجزاءه بالجنائية على
الا حرام او الحزم بدليل وجوبه في غير المملوك وبه
لم يصر حق العبد مقتضيا به فوجب الضمان قيل على
الاول لانسلم انه يلزم من كون الجزاء خالصا حقه تعالى
كون محل الجنائية حراما لعينه ^{ببذ} ان الجزاء في مقابلة
الجنائية لا المحل فانما خلص الجزاء حقا له لزم وقوع
الجنائية على حقه خاصة لا في حق غيره واما كون المحل
حراما لعينه فلا سلم ^{ببذ} الله يلزم من اجرة الجنائية حرمة
المحل لكن حقا له لا لعينه اذ يجوز ان يكون حرمة له لينهيه

لا معنى فيه كيف ولو حرّم لعينه لم يحل للمسروق منه حال
 بقائه بعد القطع ولو صح هذا الزم ان لا يحل المزينة لزوجها
 بعد رجم الزانى بقوله ثكالا اي جزاء معين ما ذكرتم سلمنا
 انه يقتضى التهمة لعينه تكن عندنا ما ينبغي لانه لو حرّم
 لعينه كالشمر والميتة لزم ان لا يجب القطع ولو فرق بعصمة
 المسروق قبل الحرقه بخلاف الشمر فنقول سقوط العصمة
 ان لم يمنع القطع فلا اقل من ايراث الشبهة سلمنا ذلك لكن
 لم قلتم انه اذا حرّم لعينه لم يحرم لغيره لم لا يجوز ان يحرم
 بحرمتين كثوب الشمر المملوكة للذمي بل كمال الجزاء
 يستدعى كمال الجناية بان يحرم لعينه ولغيره معا لان
 هذه اكمل جريمة سماح لم لعينه فقط وعلى الثانى سلمنا ان
 كمال الجزاء يستدعى كمال الجناية لكن لم قلتم ان الجناية
 اذا اكملت كان الفعل وهو الحرقه جراما لعينه لم لا يجوز
 ان يحرم لنفيه مع سلمناه لكن لم قلتم اذا حرّم الفعل لعينه
 حرّم المحل لعينه وهو المسروق حتى لا يبقى العصمة خلفا
 للعبد لم لا يجوز ان يحرم للفعل لعينه والمحل لغيره لان
 الجزاء انما يقابل الجناية لا المحل بل يجب ان لا يحرم
 المحل لعينه والا يلزم حرمة في حق المسروق منه ولحلّام

وجوب القطع للشبهة سلمنا لكن لم لا يجوز ان يحرم لعينه
ولغيره معا كما مر والجواب ان حرمة الفعل لعينه يستدعي
حرمة المحل كذلك والاقصرت حرمة الفعل بالنظر الى
المحل فقصرت الجنائية والجزاء يستدعي كما لها وحله
للمصروق منه حال البقاء بعد القطع بالا جماع وكذا قوله
فكلا متروك بالا جماع وسقوط العصمة وان اورثت شبهة لكنها
لم يعتبر بالا جماع ولا يجتمع الدرمتان لعينه ولغيره
للتضاد لان احدهما يقتضي الاباحة لثابته والاخرى
تنفيها وخمر الذمي حرمت لعينها ووجوب القيمة
لتعلق حق الذمي لالائها جرام لغيرها * ولذلك * اي
لتناول الشاخص المخصوص قطعاً * صح اي قاع الطلاق بعد
الشلع ووجب مهر المثل بنفس العقد في المفوضة * بالكسر
والفتح والتفويض التزويج بلا مهر وصورته ان تأمر البالغة
وليها بتزويجها بلا مهر وهي من حيث انها فرضت امرها
اليه مفوضة ومن حيث ان وليها زوجها بدونه مفوضة
* وكان المهر مقدراً شرعاً غير مضاف الى العبد * خلافا
للشافعي رح في الكل * عملاً بقوله تع فان طلقها فلا تحل
له * فقد وصل الطلاق بالافتداء بالمال وهو الشلع فصاركانه

قال فان طلقها بعد الخلع فمن لم يبرأ يقاعد بعد الخلع
لم يكن عاملا بالعاء ولا يقال فعلى تقدير الوصل بالافتداء
لو كان فان طلقها بين شرعية يلزم ان يكون الطلقة الثالثة
قبل الخلع غير مشروعة عملا بالعاء ولو كان بيان مباشرة
يلزم ان يكون عد ذالطلاق اربعا لانا نقول نعم يكون اربعا لو
اريد بقوله مرتان التثنية ولو اريد التكرير لافا المعنى فان
طلقها ثالثة بعد الطلاق حقيقة وبعد الخلع الذي هو طلاق
حكمنا اولان الافتداء ينصرف الى الطلقتين المذكورتين
لان بيان طلقة اخرى اي لاجناح عليهما في الافتداء في
الطلاقين ثم رتب الله على الافتداء الثالثة ثم اذ اثبت
لحق الصريح بالباثن في المطلقة على مال يشبه في
المختلعة ايضا على ان بيان الطلاق بنوعيه بمال وبغير
مال لا ينافي ثبوت الخلع بالآية كيف والافتداء يدل
عليه لان الله تع ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتين ثم
افتداء وما وني تخصيص فعلها تقرير الزوج على ما سبق
وهو الطلاق فلا يصير العدد اربعا لان ذكر الخلع ليس
لبين نوعي الطلاق فتدله فان طلقها بترتيب على المجموع
ففي حق الاول وقرعنا وني حق الخلع من حيث صلاح

الترتيب قافهم والشافعي رح يقول المختلعة لا يلحقها
الصريح لاتصال فان طلقها بالاول لا بالافتداء كما ذكرنا
* و* عملاً بقوله تع * ان تبغوا اي النساء * باموالكم * فإله
احل الا تبغوا مصلحاً بالمال فالقول بتراخيها الى وجود
الوطي كما قال الشافعي في المفوضة ترك العمل بالخاص
بالرأى * و* عملاً بقوله تع * قد علمنا ما فرضنا عليهم *
اي ما قدرنا على المؤمنين من المهور * في ازواجهم *
فالفرض هو التقدير على ما فسر فكان المهر مقدراً شرعاً فمن
لم يجعل مقدراً كان مبطلاً للكتاب او الفرض على ما في
الكشاف اصل في القطع مجاز في التقدير وكونه مجازاً
في التقدير لا ينافي الخصوص اذ ضمير المتكلم دلي على ان
الموجب والمقدر هو الشارع والمفروض الى العبد تقديره
كالشافعي في هذه المسئلة واختار ايجابه وتركه كافي المفوضة
مبطل لموجب ضمير المتكلم * ومنه * اي من الخاص * الامر *
لوجود جده فيه * وهو قول القائل لغيره على سبيل
الاستعلاء فاعل * ونحوه كنزال فالقول يخرج به الفعل
والاشارة على سبيل الاستعلاء الالتماس والدعاء وهو
اعم من ان يصدر من الاعلى او من الادنى وافعل اوجبت

عليك ولا اختلاف في ان الامر حقيقته في القول وانما هو
 في الفعل فلذا تعرض لمقصود المعنى دون اللغات لئلا
 * ويختص مراده * اي الوجوب * بصيغة * اذا البعض
 وافقنا في ان افعال خاص في الوجوب الا ان يقول الوجوب
 يثبت بالفعل ايضا فتعرض لما هو المقصود فلذا اقال
 * لازمة * لان الصيغة لما زومت الوجوب لا يوجد هو بدونها
 * حتى لا يكون الفعل * اي فعل النبي عليه السلام
 * موحيا خلا فالبعض اصحاب الشافعي راجح للمنع عن
 الزمان * لما رآه النبي عليه السلام فواصل اصحابه
 فيها ثم عنه * و * المنع عن * حلع التعال * ما لكم خلعتكم
 فقالكم بئذ ما خلعت عليكم في الصلوة ولو كان الفعل ترجبا
 لصار امرا بانه لم ينكر * وانما سمي الفعل به * اي بالامر
 ومننا من فرغ من بزيدي اي فعله * فتجاوز الاله سببه * اي
 لان الامر يتجيب الفعل فاطلق اسم السبب على المسبب
 * والوجوب استفيد بقوله عليه السلام صلوا كما رايتهموني
 اصلي لا بلفعل * ولوا وجيب لما احتجيج الى قوله صلوا
 * ومنجبه * اي حكمه * الوجوب * عندنا * لا المندب
 والاباحه والتوقف سره كان الا من بعدا الشطر او قبله *

فيه نفى قول من يقول بالاباحة والندب بعده وأعلم ان
 افعل استعمال معان كالاجاب والاباحة والندب والاصل في
 الاستعمال الحقيقة فيجب التوقف قلنا لوجب ههنا
 لوجب في النهي ايضا لاستعماله في معان واذا انتفى
 الاشتراك كان موجبه واحدا وهو الاباحة عند بعضهم لانه
 ادنى ما يصح بالامروا للندب عند آخرين لانه لطلب
 المأمور به فلا بد من ترجيح جانب الوجود قلنا الامر طلب
 فمطلقه يتصرف الى الكامل وذا بالوجوب اذ لا قصور في
 الصيغة ولا في ولاية المتكلم وانما قلنا بالوجوب * لا انتفاء
 الشيعة * التي هي من لوازم الاباحة والندب * عن
 المأمور بالامر بالنص * وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قص
 الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم فينتفي
 المألوم ويثبت الوجوب لمؤمن ملزمه وهو انتفاء الخيرة
 * واستحقاق الوعيد * الذي يستلزم الوجوب * لتاركه *
 فلا يجد الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او
 يضربهم عذاب اليم اي في الآخرة * وكذا ادلالة الاجماع *
 فانهم اجتمعوا على ان من يريد طلب الفعل لا يجد لفظا
 يظهر مقصوده سوى الامر فهذا يدل على ان المطلوب منه

الرجود ولا رجود الآ بالوجوب * والمعقول يد لان عليه *
 وموران الايجاب معنى مقصود فلا بد له من لفظ يشخصه .
 وهذه لم يفصل بين امر قبل السطر او بعد * ومن قال
 بالاباحه بعد * يستدل بنسوقوله تع فاضطاد * ومن قال
 بالنسب بعد * يستدل بنسوقوله تعالى وابتغوا من فضل
 الله ويطلبه الامر بعد السطر للوجوب كقوله تع فاذا انسلخ
 الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين وانما يثبت ذلك في
 الآيتين بدليل اي بدليل خارجي * واذا اريد به * اي
 بالامر * الاباحه والندبه * اختلف فيه * ف قيل انه حقيقة
 قاصرة لانه * اي لان كلا منهما * بعضه * اي بعض الوجوب
 فكل واجب منكوب ومباح والتميز اسم لغير الموضوع له
 والغير لا يطلق على الجزء فانه ليس عينا ولا غيرا * وقيل لا
 لاندجا وزايله * اي تعناه واختلف من قال بالوجوب في
 افادته التكرار ومعناه ان يفعل فعلا ثم يعود اليه فعند
 ابي اسحاق يوجب له لان ا ضرب بمختصر من اطلب منك
 الضرب وهو عام بلام الاستغراق وعند الشافعي راح
 لا يوجب له تكن يستعمله لما من الاختصار غير ان المصدر
 بكرة في موضع الاثبات فيمنع على احتمال العموم بخلاف

المصدر رضى النهي لانه نكرة في موضع النفي والفرق بين
الموجب والمحتمل ان الاول يثبت بلا قرينة والثنائي بها
* وعندنا * لا يقتضي التكرار ولا يحتمله اصلا سواء
كان معلقا بالشرط * نحو وان كنتم جنبا فاطهروا * او
مختصا بالوصف * نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
لان الشرط كالعلة والوصف مثل الشرط * ولم يكن كذلك
لكنه * اي الامر بالفعل * يقع على اقل جنسه ويحتمل كله
بدليل وهو النية حتى اذا قال لها طلقي نفسك * يوجب
الثلث على الاول ويحتمل الاثنين والثالث عند الشافعي
روح وعندنا انه * يقع على الواحد الا ان ينوي الثلث * لان
الثلث واحد جنسا * ولا يعمل نية الشنتين * لانه غير
محتمل * الا ان تكون المرأة امة * لان ذلك جنس طلاقها
* لان صيغة الامر مختصرة * لمعناها * من طلب الفعل
بالمصدر الذي هو فرد * سواء قد رجع او منكرا * ومعنى
التوحد سرعي في * جميع * الالفاظ الرحدان وذلك *
التوحد * بالفردية * حقيقة * وبالجنسية * حكما
لكونه واحدا من حيث المجموع * والمثنى بمعزل منهما *
لكونه عددا محضا لا دلالة للفظ عليه ولا يدل انتهاء

النجس من فيما مر فرد حكما الى الواحد على وفوقه على
 المتخيل لان ذابا لدليل كوقوع الشنيتين في اثبت طالق
قنيتين * وعند الشافعي ر ح لما احتمل التكرار تملك ان
تطلق نيفها ثنتين اذا نوى الزوج ذلك وما تكرر من
 العبادات * كالصوم والصلوة * فباسبابها لا بالاوامر * لان
 التكرار لو كان بهالا يستغرق الاوقات للوامر الاوامر * وكذلك
اسم الفاعل يدل على المصدرة ولا يجتمع العددين *
لان كالا مبر * حتى لا يرد بآية السركة الاسركة واحدة *
 لان كل السركات لم يرد اجبا عما فيراد الواحد * وبالفعل
 الواحد لا يقطع الايد واحدة * واليمنى تعينت اجما عما
 بالقول بقطع اليسرى بهذه الآية مردود ولو اجتمع
 العدد لجاز ان يثبت قطع اليسرى بها كاليمنى وانما
 تكرار الجلد بتكرار الزنادون القطع لبقاء مثل التحريم
 وهو البدن في الاول وعدم مسئلة في الثاني وهو اليمنى
 اذ حكم السركة قطعها وبقطعها لم يبق المجل * وحكم الامر
 نوعان اداء وهو تسليم نفس الواجب * اي عيته موقفا
 او غير موقت * بالامر * حقيقة او حكما قيد بالواجب
 ليخرج اداء النفل اذ الكلام في اداء ما هو موجب

الامر بعينه ليخرج القضاء وبثالا مخرج الواجب
 بالسبب كداء الصوم في السفر والدين المؤجل قبل الاجل
 قال وجوب بالسبب مغاير للموجب بالامر فالواجب
 بالسبب وصف في الذمة وبالامراتيان فعل يحصل به فراغ
 الذمة فاضافة الوجوب الى الامر حقيقة لا توسع وقضاء وهو
 تسليم مثل الواجب به * ولا يرد صرف العصر الى الظفر
 بنية القضاء لان المراد بالمثل ما ثبت به عرضا عن الفائنة
 كما يريد بعينه ما ثبت بالامر ابتداء والعصو ثبت به ابتداء
 فلذا لم يقل من عندة وقضاء المغمى عليه والمجنون تهليم
 مثل الواجب بالامر تقدير * واما سببه بينهما * يستعمل
 احد هما مكان الآخر * نحو فاذا قضيت الصلوة اي اديت
 ويقال ادى ما عليه من الدين * حتى يجوز الاداء بنية
 القضاء وبالعكس والقضاء * اي بمثل معقول * انما يجب
 بما يجب به الاداء * وهو الامر * عند المحققين * لا بنص
 مقصود منبذ * خلافا للبعض * يقول الاسر اذا قيد بوقت
 لا يكون الفعل في غير عيادة بهذا الامر فيحتاج الى امر
 آخر ^{جس} وازان يكون الفعل مصلحة في وقت دون غيره حتى
 خضت الصلوة والصوم باوقاتهما ولان القرية عرفت في

وقتها فاذا فات شرف الوقت لا يعرف إياها مثل الا بنقض ولنا
 ان الشرع اوجب القضاء في الصوم والجمعة بقوله نع معة
 من ايام اخر وبقوله عليه السلام من نام من صلوة او نسيها
 فليصلها اذ اذكرها فان ذلك وقتها الحديث وهو معقول
 لان الواجب لا يسقط الا بالانكاس او بالاستقاء او بالعجز
 ولم يوجد فيثبت القضاء في غيرهما كالمندورات قياسا لا يقال
 هذا اعتراف بوجوب القضاء فيهما بنص لانا عرفنا به ان
 الواجب لا يسقط بخروج الوقت وان هذا النص طلب لتفريع
 الذمة عنه لا ليجاب مبتدأ كيب والضمير في يصلها
 للصلوة التي اوجبت بالامر الاول والوقت لم يقصد لان
 معنى العباد في كونه عملا بخلاف هو اى النفس
 او تعظيم الله وهذا لا يختلِف باختلاف الوقت فلم يسقط
 بسقوطه ما هو المقصود وهو اصل العباد ولا يرد عليه
 عدم صحة الاداء قبل الوقت لان ذلك ليس ^{حسب} كون الوقت
 مقصودا بل لانه اداء قبل السبب ووجوب القضاء على
 البناء لا يخرق القاعدة بناء على ان الامر لم يتحقق والقضاء
 واجب لانه مخاطب بقدره ويرد عليه لوجوب القضاء
 بالاول لم ينفي ان لا يجب القضاء بصوم مقصود * فيما اذا

نذران يعتكف * ثم رمضان فصام * الشهر * ولم يعتكف *
 اذ لا اثر للسبب في ايجاب الصوم لضافته الى وقت لا اثر
 للنذر في ايجاب صومه اصلا فقال * انما وجب القضاء بصوم
 مقصود لعود شرطه * اي شرطا الاعتكاف وهو الصوم * الى
 الكمال الاصلي * وهو ان يجب مقصود ابالنذر لزوال
 الغرض * لان القضاء وجب بسبب آخر * فصار كمن نذر
 ركعتين من طهر ا قصد الارض عليه لاداء المنذور واذا
 اتمت لزمه بالسبب الاول لزوال الغرض * والاداء انواع *
 ثلاثة * كامل * ما يؤدى برصفه الذي شرع * وقاصر * ما
 لم يؤد به * وما هو شبهه بالقضاء كالصلوة بجماعة كامل *
 لتوفر حقها عليهما من الواجبات والسنن والاداب * واداء
 الصلوة منفردا * قاصر لسقوط الجهر وهو صفة كمال بدليل
 وجوب السجدة بتركه * وفعل اللاحق * كما مؤتم المحدث
 يتروضا ويعود * بعد فراغ الامام * اداء باعتبار الوقت وقضاء
 لانه يقتضي ما انعقدت له تحرمة الامام بمثله وهذا
 يشبه القضاء باعتبار الوصف فكان اداء يشبهه القضاء
 * حتى * اي لانه * لا يتغير فرضه بنية الاقامة * باعتبار
 انه قضاء وان لم يقرغ يتم اربعا لانه اداء فيتمتع بالاقامة

لئلا يفسد المسروق فانه مؤذ * ومنها * الربا ابراع الاداء في
 حقوق العباد فالكامل * زد عيس العصور * ثم وصف ورد عليه
 العصب * والتا ضرر * مشعولا بالحياة * لانه اداء لا على
 وضعه * و * المشد بالقضاء فيما اذا وقع * امها وعمل غيره *
 عيسا * وتعليمه لها بعد الشراء * ومن اداء لانه تسليم
 عيس الراجب يشد القضاء لان تبدل الملك كتبدل العيس
 شرعا * حتى تغير * هي باعتبار معنى الاداء * على القول *
 كائنا كان في ملكه قبل التسليم وباعتبار حقه القضاء
 لا يشت لها الملك قبل التسليم والقضاء * و * لذا * يفتد
 اعتاقه * فيه لانه مملوكه قبل التسليم والقضاء * و *
 اعتاقها والقضاء ابراع * ثالثة ايضا * بمثل معقول * مدارك
 بالعقل مماثلته للمعائن وذا اما كامل كقضاء الفاتنة
 بجماعة او ناقص كادائها مفردا * ومثل عيس معقول وما
 هو في معنى الاداء كالصوم للصوم والهدية له * بقوله تع
 فداية طعام مكس وهي يصف صاع من بر او صاع من غيره
 ولا مماثلة لا صورة ولا معنى بمعنى الصوم اتعاب النفس
 بالكف عن قضاء الشهوات في معنى الهدية تقيص مال
 ودفع حاجة الفقير ولا بالصوم وصبر وسيلة الى الشروع

والفدية عين ووسيلة إلى الشيع * وقضاء تكبيرات العيدين
 في الركوع * لفوائدها من مجالها لكن الركوع شبيه بالقيام
 والقياس ان تسقط لفوائدها بلا مثل فكل ما لا يعقل مثله
 قرينة لا يقضي الا بنص كالوقوف بعرفة ورمى الجمار
 والاضحية فكونها قرينة مخصوص بزمان وكذا تعديل الاركان
 زيد فلم اوجبت الفدية في الصلوة قياسا على الصوم قلنا
 * وجوب الفدية في الصلوة للاحتياط * لان ايجابها يحتمل
 ان يكون معلولا اي معقولا في نفس الامر وان كنا لا نقف
 عليه والصلوة نظير الصوم لانها عبادة بدنية بل اهم لانها
 حصة بلا واسطة فامرنا بالفدية احتياطا * كالتصدق *
 بعين الشاة ان قامت او * بالقيمة * ان لم يقد * عند
 فوات ايام التضحية * لان التضحية عرفت قرينة بالنص على
 احتمال ان يكون التصديق باحدهما أصلا لانه المشروع
 في الاموال ثم نقل الى التضحية تطيبا للطعام وتحقيقا
 للضيافة واحتمل العكس وهو الظاهر فيصار اليه عند
 القدرة ولا تعينت الصبغة لالانها مثل بل اصل من وجه
 ولذا لم ينتقل الحكم الى التضحية في القابل ولما كان المؤثر في
 ايجاب الفدية غير معلوم لا يمكن اثباتها في الصلوة دلالة

* وامتنها * اي ومن انوار علمي حقوقي العباد ايضا القضاء
 بمثل معقول وفي اما كامل فظهر المثل ضمير له ومعنى ونظيره
 * ضمان المعصوب * المثل كالمثل كالمثل * بالمثل وهو *
 اي اكامل * السابق * في الاختيار * او ما ذكر ضمانه
 * بالقيمة * فتماله مثل فنقطع او لا مثل للثمن اليها
 لفوات المثل الضروري * والقضاء بمثل غير معقول * ضمان
 النفس والاطراف بالمال * اذ لا كماله بين المالك المبتذل
 والمملوك المنتقل * و * المشبه بالاداء القيمة
 قيمنا اذ اروج على عبدك بغير عينه * فالقيمة قضاء حقيقة
 لكن الاصل لما قبل وصفا ثبت العجز عن التسليم ووجبة
 القيمة فكانها اصل ولما علم الاصل جنسا يجب هو فبغير
 * بختي تجبر على الفبول كما تراتنا ما بالمسمى * ولأن الواجب
 من الاصل الوسط وهو يتوقف على القيمة فصارت اصلا من
 وجد فقضاءها يشبه الاداء بخلاف ما اذا تلغين * وعلى هذا *
 اي على ان الكامل سابق * قال ابو حنيفة لو حرق في القطع ثم
 الختل عهدا * اي قبل النزع * للوحي فاعلمنا * اعتبارا
 للمماليك كما ملوكا لا القتل فقط لأن القتل يتحقق لجهة
 الشك فالتسليم الجناية قلنا هذا احدى محبتين المعنى وكيف

يتحقق وانه قد يكون ما حيا اثر القطع فيتخير * ر * قال
 * لا يضمن المثل بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة *
 اذا القاصر لم يشرع مع اجتماع المال الكامل وانما ينقطع
 الاحتمال وقت القضاء * و * لا اعتبار بالماتلة * قلنا جميعا
 المنافع لا تضمن بالاتلاف * لان العين لا يماثلها ضرورة
 وهو ظاهر ولا معنى لانه يتقوم وهي لان التقوم بالاحراز
 والاحراز بالبقاء ولا بقاء الاعراض وورود العقد عليها باقامة
 العين مقامها واذا لم تضمن بالمال لا تضمن بالمنافع ايضا
 للجهالة وعدم الضبط * و * لهذا * قلنا القصاص لا يضمن
 بقتل القاتل * لان القصاص غير مستقوم فلا يماثل المال
 * و * قلنا * ملك النكاح * لانه ليس بمال مستقوم
 * لا يضمن بالشهادة بالطلاق بالمال * اى اذا شهد بالثلث
 بعد الدخول * ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمن شيئا
 وانما تقوم البضع لحظرة وهو للمملوك لا للملك الوارد عليه
 حتى يصح ابطاله بلا شهود ولا ولي ولا عوض * ولا بد للمأمور
 به من صفة الحسن ضرورة ان الامر حكيم * لا يامور
 باليقبح * وهو * اى المأمور به فى صفة الحسن نوحان * اما ان
 يكون حبسا لعينه * اى لمعنى في نفسه وهو ثلثة انواع * اما ان

لا يقبل السقوط أو يقبله أو يكون مسلحاً بهذا القسم * أى
بما هو حسن لعينه * لكنه مشابه بما هو حسن لعنى فى
غيره كالتمسك بـ * حسن لعينه لا يحتمل السقوط أصلاً
* والصلوة * حسنه لعينه لأنها أفعال وأحوال وضعت للتعظيم
لكنها كإقرارى احتمال السقوط * و * الثالث * نسي الزكاة
والصوم والصح * حسنها لدفع حاجة الفقير وقهر النفس
وشرف المكان لكن هذه الرسائل بخلق الله تعالى لا بضع
العبد فلم يعتد بها بخلاف الجهاد فان حسنه بواسطة كفر
الكافر المضاف إليه * أو * حسنه لنمرة وهو أنواع * أما ان
لا يتأدى * ذلك الغير بنفس المأمور به بل بفعل مقصود
* أو يتأدى به * لا يحتاج الى فعل آخر * أو يكون * المأمور به
* حسنه لحسن فى شرطه بعد ما كان حسنه لعنى فى نفسه أو
كان مسلحاً به * أى بما حسن لعينه أو بعد ما كان حسنه لغيره
* كالزوم * حسن للصلوة والأفهر نبرد وتظهر ولا يتأدى
به الصلوة * والجهاد * حسن للأعلام الدائى لالذاته لأنه
تشرىب وتعبيد عباد الله ويتأدى به المقصود والإيمان
حسن لعينه وليس فى شرطه انى القدرة وكذا الصلوة
والزكاة والزوم والجهاد حسنه أيضاً لحسن فى الشرائط

* و* متر* القدرة التي يتمكن به العبد من اداء ما لزمه *
اي ما يقدر عليه وانما مثل بالقدرة ولم يمثل بالنظر
لمساس الحاجة الى بيان الشرط والنظر ذكرت قبل ولهذا
يسمى جامعاً لانه يشتمل القسمين ما ضمن لعينه مع
انواعه وما حسن لغيره بنوعيه وجعله ثالثاً بالنسبة الى
اضل التقسيم لثالث اقسامه اولى فافهم* وهو* اي القدرة
بتأويل الشرط * نوعان مطلق وهو* اي القدرة الممكنة
* ادنى ما يتمكن به المأمور من اداء ما لزمه* بلا حرج
فالزاد والراحلة في السج من الممكنة* وهو شرط* في وجوب
* اداء كل امر* بدنيا كان او سالياً وحق التكليف ان يبني
على القدرة الحقيقية التي بها يوجد الفعل لكنها لما
لم يسبقه ولا بد للتكليف من كونها سابقاً عليه نقل الحكم
عنها الى سلامة الآلات وصحة الاسباب التي تحدث بها
هذه القدرة عند ارادة الفعل ولما لم تشترط حقيقتها اكتفى
بتوهمها بناءً على سلامة الآلات والاسباب فكانت هي
المعتبرة في الباب فلذا قال* والشرط توهمه لا حقيقته* لانها
لا يسبق الفعل ثم نقول ^{جس} حقيقة هذه وهي سلامة الآلات
اعتبرت في حق الاداء وتوهمها وهو توهم حدوث الآلات

اعتبر في حق القضاء احتياطا لان التروهم دون الحقيقة
والقضاء ديون الاداء فاشتراط الاقوى بلاقوى والاضعف
بلاضعف * حتى اذا بلغ الصبي او ساء الكافر او ظهرت الحائض
في آخر جزء من الوقت لزوم الصلوة لتروهم الاستعداد في
آخر الوقت بوقف الشمس * كما في عصر سليمان عليه السلام
واعتبار هذا التروهم المايؤدى الى تكليف العاقل ان لو كان
الغرض الاداء وامامهنا فالغرض القضاء وقد وجد السبب
وهو جزء من الوقت فتروهم القابلة بالامتداد يكفي للقضاء
كما التروهم في مسألة الخلف على مس السماء فيمشتراط تروهم
سلامة الآلات في حق الخلف وهو القضاء لا في الاصل * وكما سل
وهو القدرة الميسرة للاداء * وهى زائدة على الاولى بلما رجة
* ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب * لان الاداء متى
وجب بصفة لا يمتي واجبا لا يملك الصفة * حتى يطل الزكاة
والعشر والشراج * بعد التمكن من الاداء * يهلك الماله *
لان الشرع اوجب الاداء بصفة التيتم اياها الزكاة فلوجبها
بشرط انهما الميسر تحقيقا او تقديرا والعشر لا تجب الا
بالخراج تحقيقا مع إمكان الايجاب برفعة الارض او بمال
آخر والشراج لا تجب الا بسلامة الشراج وهذه آية اليسر

وإيجابه بالتمكن لا ينافي اليسر لأن الامتناع من الزراعة
 مع التمكن استهلاك والوجوب في الاستهلاك لا ينافي
 اليسر فلو بقي الواجب بعد الهلاك انقلب عسرا منا قضا
 ليسر * بخلاف الاولى * أي الممكنة فانها لا يشترط لبقاء
 الواجب * حتى لا يسقط الحجج وصدقة الفطر بهلاك المال *
 لانها وجبا بالممكنة اما الحجج فلانه وجب بالزاد والراحلة
 وهي ادنى ما يقطع به السفر ولا يسر الاستخدام واعوان
 ومراكب وعدم اعتبار المتوسمة لا يؤذن باليسر لان
 اعتبارها للخلف والحج لا يقضي وصدقة الفطر تجب براس
 السر والغنى لا يقع به فلا يسر بخلاف الزكاة واشتراط الغنى
 للإغناء لا ليسر * وهل يثبت صفة الجواز للمازور به
 اذا اتى به * وانما قال اذا اتى به لان الصفة انما يتحقق على
 تقدير تحقق الموصوف * قال بعض المتكلمين لا * لان ضده
 النهي لا يدل على الفساد حتى جازت الصلوة في ارض مغصوبة
 فكذا الامر لا يدل على الجواز * والصحيح عند الفقهاء انه
 ثبت به صفة الجواز للمازور به وانتفاء صفة الكراهة *
 لدلالته على الحسن وذاعلى جوازه شرعا والنهي يدل على
 الفساد اما في المنهي عنه اذ في صجورة * واذا عدم * بدليل

ما * صفة الروح للماهر به لا يبقى صفة الجواز عندنا
خلافا للشافعي رح * له ان الجواز جزء الروح ولا يلزم من
انتفاء المجموع انتفاء الجزء ولنا ان الجواز ثبت ضمنا
وبطلان المتضمن يستلزم بطلان المتضمن والجواز لمكان
التخريف فيه ينافي الروح والمنافي للشيء لا يكون جزءا
وصوم ما شورا بدليل منقصل * والا من نوعان مطلق عن
الوقت كالزكاة وصلاة الفطر * وانعوم من المسئلة في مثل
هذا اليوم متروك الظاهر حتى لو اديت قبله صح اجماعا
* وهو * اي المطلق * على التراخي خلافا للكرخي * فعنده
للغوراي يجب تعجيل الفعل من اول اوقات الامكان
* لئلا يعود على موضوعه بالنقص * فيعنى اعمل مطلقا في
اي زمان شئت ولو جعل للعروكان معناه اعمل الساعة فيلزم
التقييد والقطع بالغوري اسقنى لعبادة للعبادة فالامر
مقيد لا مطلق * ومقيد به * اي بالوقت والوقت اما ان
يخصق من الواجب وهذا لم يعتبر الا لغرض القضاء كآخر
الوقت او يفضل كوقت الصلوة او يهاوي وحينئذ الوقت
اما سبب للروح كرمضان او لا كوقت قضاء رمضان وفهم
مشكل في ان يفضل او يهاوي فلذا قال * وهو اربعة * انراغ

* اما ان يكون الوقت طرفاً للمؤدى * اى يقع الفعل فيه غير
مقدّر به * وشرطاً للاداء * ولا يستفاد من ظرفيته للمؤدى
شرطيته للاداء للتغاير بينهما * وسبب الوجوب كوقت
الصلوة * فانه يفضل عنها والاداء يقرب بفرقة والمؤدى
يختلف كالا ونقصانيا باختلافه بكثرته وعدم كراهته
ولا يمكن جعل كل الوقت سبباً لان اى وجوب تأخير الاداء
عن وقته او تقديمه على سببه فوجوب ان يجعل بعضه سبباً
والاول لعدم ما يتراحمه اولى فان اتصل الاداء به تقررة
السببية عليه والا ينتقل الى الثانى وهلم جرا لانه لما لم يضاف
الى الكل فالمتصل به الاداء لقربه الى المقصود احق واذا انتهت
الى آخرة استقرت السببية عليه ويعتبر حال ذلك الجزأ ان
صح فالوجوب كامل كافي الفجر فيفسد باعتراض الطلوع
وان فسد كالعصر ينشاء وقت الكراهة كان ناقصاً فلم يفهم
بالغروب واذا خلا الوقت عن الاداء فالوجوب يضاف الى كل
الوقت لنزول الضرورة وهذا معنى قوله * وهو * اى الوجوب
* اما ان يضاف الى الجزء الاول * ان ادى فيه * او الى ما يلى
ابتداء شروع * ان لم يؤد فى الاول * او الى الجزء الناقص عند
ضيق الوقت * ان آخر العصر الى وقت الاحمرار * او الى جملة

الوقت * ان ثابت الاداء في الوقت * ولهذا * اي للاختصاص الى
الكل عند فوات الاداء * لا يتأدى عصر امسه في الوقت الناقص *
 لان الكل غير ناقص فلا يتأدى بالناقص في اليوم الثاني
 عند الغروب * بخلاف عصر يومه فيه * لانه رجب ناقصا
 يتأدى ناقضا فلا او التحقيق ان السبب ليس كله بل بعضه
 لما سرد الاول لم يتعين لتحقى الرجوب على من صار املا في
 الآخر فكذلك الآخر لجواز التقليل عليه فتعين الجزم الاول
 الذي يتصل به الاداء لقربه الى المقصود فالمقصود من نفس
 الرجوب الاداء على ان فيه اتصال المهيب بالنسب ثم هذه
 الجزم ان كان كاملا بسبب الاداء كاملا وان كان ناقصا ناقضا
 وان لم يؤد فيه فالكل متبني فيجب القضاء كاملا ثم وجوب
 الاداء يثبت في آخر الوقت لتوجه الخطاب حينئذ فلو مات
 قبل الآخر لا شيء عليه * ومن حكمه * اي هذا القسم
 * اشتراطية التعيين * اي تعين فرض الوقت لدفع المراحم
 * ولا يسقط * اي التعيين * بضيق الوقت * بحيث لا يسع الا هذا
 لانه امر اصلي فلا يحق تعارض * ولا يتعين * وقت الاداء
 * بالتعيين * اي بتعيينه قصدا او نفا * الا بالاداء * اذ ليس
 له وضع الاسباب فيتعين فعلا * كالتأني * غير بين

الاطعام والكسوة والتحرير ولا يتعنه احدهما الا بالتكفير
 * او يكون * الوقت * معيارا * اي مقدار او متعينا * له * اي
 للمؤدى فيزداد وينقص بطوله وقصره كالكيل في الكيلات
 * وسبب الوجوبه كـ شهر رمضان * معيار لان الصوم مقدار به
 وسبب لوجوبه لاضافته اليه وتكرره به * في صير غير متعينا *
 غير مشروع ضرورة كونه معيارا متعينا له * ولا يشترط
 فيه نية التعيين * قصد التعينه * فيصاب بمطلق الاسم *
 بان نوى الصوم مطلقا * ومع الخطاء في الرصف * بان
 نوى القضاء والنفل لان الرصف لما لم يشترع بطل فبقى
الاطلاق وهو التعيين * الا في المسافر ينوى واجبا آخر عند
 ابي حنيفة رخص * فان هذا الصوم لا يصاب بهذه النية بل
 يقع عنها نوى * بخلاف المريض * وقال لا يقع عن رمضان
 لانه هو المشروع فيه في حق الجميع حتى يصح الاداء منه
 و رخصة الفطر لا تجعل غير الفرض مشروعا فيه قلنا لما رخص
 المسافر لمصالح بدنه تخفيفا لمصالح دينه وهو قضاء دينه
 اولى ولان وجوب الاداء ساقط عنه فرمضان في حقه كشعبان
 فعلى الاول يقع نفله عن الفرض وعلى الثاني لا فلذا قال
 * وفي النفل عنه روايتان * وانما فارق المريض لان رخصته

منعلة بحقيقة الفجر وبالصوم ظهر قرات شبهها واما المسافر
 فرخصته لعجزه عن القيام بسببه فلا يظهر فيه قرات الشرط
 * او يكون الوقت معيارا للوقت لا قريبا كقضاء رمضان *
 وقته معيارا لا سببا لانه مقتولان منه ما هو سبب الاداء
 * ويشترط فيه * اي في هذا النوع * ثلثة التعيين * لعدم
 تعيينه له واحتماله النفل وهو صوم الوقت * ولا يستعمل
 القرات بالتأخير * لعدم تعيين الوقت * بخلاف الاولين *
 اي الصلوة والصوم * او يكتفون * الوقت * بمشكلا * توسعه
 وتضيقة لانه * يشبه المعيار والظرف كالشيخ * وتقتديا به
 الظرف لان افعاله لا تستغرقه والمعيار من حيث انه لا يصح
 في عام الاحح واحد ثم اعتبر ابو يوسف راح جانب التحقيق
 * ولذا * يتعين اشهر السح من العام الاول * للاداء
 * عند ابي يوسف * كما خروقت الصلوة فلو اخرائهم فاذا اذكرك
 الثاني صار الثاني كالاول ثم وثم واذا دى ارفع الاثم * خلافا
 لمحمد زح * وهو يعتبر جانب التوسع فلا يتعين الا شهر
 من الاول ويجوز التأخير بشرط ان لا يفوت ولو مات قبل
 اذكرك العام الثاني يتعين الا شهر من الاول * ويتأدى *
 السح الفرض * باطلاق النية * لان السال الذي يتعين الفرضية

اذ الظاهر ان لا يتطوع بعملية فرض * لا بنية النفل * لان
 الدلالة بطلت بالصريح بخلاف رمضان فرفته معيار وهذا
 ليس بمعيار بل يشبهه * وقال السرخسي رح * الكفار
 يخاطبون بالامر بالايمان * فامنوا بالله ورسوله * وبالمشروع
 من العقوبات * كالسجد ولا نهم اليق بها * وبالمعاملات *
 كالبيع والوهن لان المقصود بها امر دنيوي وهم به احرى
 * وبالشرائع * اى العبادات * فى حكم المواخذة فى الآخرة
 بلا خلاف * زيادة للعقوبة فيهم * فامانى حق وجوب الاداء
 فى احكام الدنيا فكذلك عند البعض * اذ لا مؤاخذة الا
 بعد الوجوب وهى ثابتة بقوله تع ما سلككم فى سقر قالوا
 لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين والوجوب يفيد
 لانه ثبت بشرط الايمان كالجنب يجب عليه الصلوة بشرط
 الطهارة * والصحيح انهم لا يخاطبون باداء ما يستعمل المسقوط
 من العبادات * لان الامر بالعبادة لتحصيل الثواب
 والكافر ليس باهل له وراى من الطاعات لا يثبت اقتضاء
 بخلاف الطهارة والمواخذة بترك الايمان لا بترك الصلوة
 وقوله لم نك من المصلين لا يثبتها * ومنه * اى من الخاص
 * انتهى * يكون له خصاص فى التحريم * وهو قول القائل لغية

على سبيل الامتلاء لا يفعل وانه يقتضي صفة القبح
للمنهى عنه * كالا مريقتضى صفة الحسن للما موزيد * ضرورة
حكمة الناهي وهو * اي المنهى عنه * اما ان يكون قبساً
لعينه وذلك نوعان * ما فبح * وضعاً * اي في ذاته وعلم قبسه
قبل ورود الشرع * و * ما فبح * شرعاً * يكون قبساً * لغيره
وذلك * العير * نوعان * قد يكون * وصفاً * لازماً لم يتصور
انفكاكه عما قب له عيره * و * قد يكون * مجاوراً * يتصور
انفكاكه عنه فالاول * كالكفر * فان فبح كفران المنعم مركز في
العقل * و * الثاني * مثل * بيع السر * لقصر البيع شرعاً على
مال متقوم والسر ليس بمال متقوم فبيعه يكون عبثاً
لاضافته الى غير المال كضرب الميت * و * الثالث * نصوص
يوم النحر * فان الصوم حتم في نفسه لكنه قبس لان فيه
اعراض عن ضيافته الله تعالى لا ينفك عنه وحكم هذا النوع
الفساد لان القبح بالوصف اللازم فكان اشد من القبح في
الرابع فيفيد هذا افساد المشروع والرابع كراهة ولذا اقدم
عليه الثابت لا كما ذكره فخر الاسلام * و * الرابع * نصوص البيع
* وقت النداء * نهى عنه للاخلال عن السعي الواجب اذا
مجاورين فصل عن البيع كما اذا تبايعا في الطريق ذاهبين

والنهي * مطلقا بلا قرينة القبح لعينه اول غيره * عن الافعال
 الحسية * التي تعرف حسا ولا يتوقف تحققها على الشرع
 كالزنا والقتل * يقع على القسم الاول * وهو ما قبح لعينه
 بالاتفاق قولا بكمال القبح الا اذا قام الدليل على خلافه
 كقوله تع ولا تقربوهن حتى يظهرن النهي لمعنى الاذى * وعن
 الامور الشرعية * التي يتوقف حصولها على الشرع كالصلوة
 والصوم * على * القسم * الذي اتصل القبح به * اى بذلك
 القسم * وصفا * حتى يكون المنهى عنه مشروعا باصله
 غير مشروع بوصفه الا اذا دل الدليل كبيع المضامين
 والملاقيع * لان القبح يثبت اقتضاء * وهو لتصحيح المقتضى
 * فلا يتحقق على وجه يبطل به المقتضى وهو النهي * لانه
 يعتمد التصور اذ لا يصح لا تبصر للاعمى فلوا ثبتنا القبح
 لعينه لم يكن المنهى عنه متصورا شرعا فيبطل موجب النهي
 بمتقضاء بخلاف السجدة فان وجوده لا يمتنع بالقبح لوجودها
 حسا * ولهذا * اى لاقتضاء النهي عن الامور الشرعية بقاء
 مشروعيتها * كان * بيع * الربوا * وسائر البيوع الفاسدة
 وصوم يوم النحر مشروعا باصله غير مشروع بوصفه لتعلق
 النهي بالوصف لا بالاصل * فثبت الحكم بقدر دليله

* و* يرد على الاصل نقش * النهي عن بيع السر والمضامين
 والملاقيع ونكاح المستارم * باعتبار ان النهي فيهما لم يقتض
 بقاء المشروعية فاجيب بانه * مجاز عن النهي * لا اتصال
 بينهما ضرورة ومعنى لان الاعداد مطلوب فيهما * فكان
 نسبا * وانما جعل مجازا عن النهي * لعدم مصلحة * فحل
 في البيع المال المملوك وسئل النكاح غير المستارم والمضامين
 فما تضمن اصلاب الشجر والحمل والملاقيع ما في البطون والنكاح
 بلا شهوة منقضى لانتهى والفرق ان النهي اعدام شرعى
 يمتنع عليه الا يستناع والنهي طلب امتناع يمتنع عليه
 والعدم ولان ملك النكاح لا ينفصل عن حل حتى لم يشرع
 في مثل الحرمة والنهي للتحريم بخلاف البيع فان الحل
 فيه منفصل حتى شرع في موضع الحرمة فلا تضاد * وقال
 الشافعي رح ان النهي في البابين * اى في الشخصية والشرعية
 * ينصرف الى القسم الاول * اى ما قيل لعينه فلا ينقض مشروعا
 باصلا فالحرم الصوم الواقع في يوم النحر وعندنا الوقوع
 لا الواقع * قولنا بالقبح كما قلنا في الحسن في الامر لان النهي
 في اقصاء القبح حقيقة * اى انه لا يفارق القبح * كالا مرفى
 اقصاء الحسن * فيرتفع المشروعية واسألان كل منهي عنه

قبيح ولا شيء من القبيح بمشروع فلا شيء من المباح عنه
بمشروع* ولأن المباح عنه معصية فلا يكون مشروعا لما بينهما
من التضاد* ولنا إن القول بكهالك القبح غير ممكن لما
قلنا ولا نهلم وجوب تقابل أحكام المتقابلات ولو سلم
فالنقيض هو عدم اقتضاء الحسن وذالعم من اقتضاء القبح
والصغرى مطلقا منوعة فليس منهيًا باعتبار أصله وكذا
الكبرى لأنه مشروع بأصله وكونه معصية بوصفه* ولهذا*
أى وكونه معصية قال الشافعى رح* لا تثبت حرمة
المصاهرة بالزنا* وهى حرمة المرأة على أباء الرجل وعلى أولاده
وحرمة أمها تها وبناتها على الرجل* ولا يفيد الغصب الملك
ولا يكون سفر المعصية* كسفر الآبق والباغى* سببا
للترخصة ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء* لأن المعصية
لا ينتهض سببا لحكم شرعى خصوصًا للنعمة كالحرمة والملك
والترخصة إذ النعمة لا ينال بالمحذور وهذه الصور نقوض على
أصلنا لأن النهي عن السهم يقتضى القبح لعينه فلا يفيد
حكمًا شرعيًا قلنا الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة من حيث
أنه زنا بل من حيث أنه سبب الماعوذ وأسبب لوجود الولد
وهو الأصل فى استحقاق الحرمة ثم يتعدى منه لتعدى

البعضية الى الاطراف والاسباب كالوطى وسايقوم مقام شئ
 يعتبر فيه صفة الاصل والاولد لا معصية فيه والملك في
 العصب ما ثبت مقصود ابل شرطاً للصمان لانه حابر
 فيعتل دعوات ملك الاصل والاستيلاء ما نهى عند لذاته بل
 لعصمة امر السامي غير ثايق في زعمهم ولا قبح في السفر في
 قاداته انما هو في القصد المحاور والرخصة انما تعلقت به لا بما
 تحصد براما العام فما اى لفظ وبه الاحتراز عن المعنى بقوله
 * يتساؤل افراد * احتراز عن التثنية وعن اسماء العدد لان
 افراد منكر وفيه نفي اشتراط الاستعراق وبقوله * متعقده
 المحكود * عن المشترك وبقوله * على سبيل الشمول * عن المطلق
 كقرينة وافراد الشئ ونحوه متفق السدود باعتبار معنى
 الواحد في كل فرد والمنكر المنفى ليس بعام صيغة بل ضرورة
 على ان عموم مدحازي * وانه يوجب الحكم فيما يتساؤل * اى
 في جميع الافراد الا فيما لا يمكن * قطعاً * يتعلق بالاسباب
 بالتناول وهو المذهب * حتى يجوز فتح التخاص به * اى
 بالعام * كحديثك العزيمين * في بول ما يؤكل لحمه * مصحح *
 وهو خاص في بول الابل * بقوله عليه السلام استنزهوا
 من البول * وهو عام بالنسبة الى الاول يتناول لا بوال الابل

وغيره وهو المماثلة شرط النسخ فالهام كالخاص * واذا اوصى
 بالخاص ثم لا انسان ثم بالفص منه لا آخر * اى بكلام مفطور
 بدلالته ثم * ان الخلقة للاول والفض بينهما * اثبت المساوات
 بين الايجابين العام حكما او بالاضافة وهو الاول لتناول
 الثباتم الخلقة والفص جميعا والخاص وهو الثانى فيجعل
 الفص بينهما نصفين ولو فصل كان الفص للثاني لانه
 مختص وهو مقارن وقال الشافعى يوجب الظن لاحتماله
 الخصوص فلا قطع قلنا الاصل فى دلالة اللفظ الموضوع على
 المعنى القطع الا بدليل واحتمال الخصوص كاحتمال المجاز
 فى الخاص لا عبرة به والا لا ترفع الامان عن اللغة والشرعة
 بالتكليف * * لانه مقطوع لا يخص ابتداء بخبر الواحد ولا
 بالقياس قلنا * لا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 لم يذكر اسم الله عليه * بثبوت الحل فى متروك التسمية
 حامدا ولا تخصيص قوله * ومن دخل كان امنا * بثبوت
 عدم الامن فى الداخل فيه * بالقياس * على متروك
 التسمية ناشيا وعلى من انشأ القتل حتى يسلم * وحبس
 الواحد * المسلم يذبح على اسم الله تعالى لسمى او لم يسم والجسم
 لا يعين عاصيا ولا فارا بانهم * لانهما ليسا بمختصين * اما

الاول فلان الناس اذا اكلوا اقاموا للملقة الدأعية اليه
 مقامه بخلاف العامد لعدم العجز او نقول في النسيان
 ضرورة وموضعها محتشاة والامتنع انكلم بالباقي بعد
 الاشياء فلا يكون النفس متعنا ولا له او نقول نه عن الاكل
 عند عدم الذكر مطلقا فلان الناس اذا كرم من وجهه فلا يتناول
 النفس واما الثاني فلان من انشاء القتل فيد لا يشاء قبل
 الدخول والمزاد ومن دخله خرقا فلا يتناول ولا تخصيص
 والضمير في دخله وان كان للبيت فالشرم اخذ حكمه * فان
 لطفه * اي هذا العام * خصوص * اي تخصيص وهو قصر
 العام على بعض ما يتناول به دليل مستقل مقترن وبقولنا
 مستقل خرج الضقة والامتنع والشرط وبمقترن التام
 * معلوم * كتخصيص اهل الدامة * او مجهول * كتخصيص
 الربوا * لا يبقى قطعيا * لتمكن الشبهة فيه اذ لم يستر على
 ظاهره * لكنه لا يسقط الاحتياج به عملا بشبهة الاستثناء
 والتمنع * بيانه ان الشخص يشبه الامتنع بتمكنه من
 حيث انه يبين عدم دخول الشخص من والينا نفع بصيغة
 من حيث ان كل واحد منهما مستقل بنفسه فان كان
 مجهولا او جيبها في العام للشبهة الاولى وسقط مرنى

نفسه لشبهه الثاني لان الناسخ المجزول يشقظ ويبقى الاول
موجبا فل دخل الشك في سقوط العام فلا يهتبط به لكن
تمكنت فيه شبهة جهالة تورث زوال اليقين وان كان
معلوما صح تعليله باعتبار شبهه الناسخ ضيعة فواجب
جهالة فيما ينبغي تحت العام لعدم العلم بما يتعلل
اليه التعليل وامتنع باعتبار شبه الاستثناء لانه عدم
والعدم لا يعلل به فدخل الشك في سقوط العام فلا يهتبط به
على ان صحة التعليل في المخصص لا يخرجه عن كونه حجة
الا ان فيه ضرب شبهة فلذا كان حجة موجبة للعمل دون
العلم * فصار * المخصص كشرط الخيار في اجتماع الشبهتين
فشرط التشيار ومن حيث انه يمنع المحكم كاستثناء
ومن حيث انه لا يمنع السبب عن الانعقاد كالناسخ فيعمل
بالشبهتين * كما * نقول * اذا باع غندين باللف على انه * اي
البائع * بالخيار في احدهما بعينه وسمى ثمنه * بان قال
كلوا احدهما بخمس مائة صح العقد ولزم فيلما لا خيار
فيه بالسمى لشبهه الناسخ وهذا لان المبيع بالخيار دخل
في الايجاب اذ الشرط لم يؤثر في السبب فلا يمنع الانعقاد
في حقه فالشرط قبوله اشتهر بالظن صبيح فلا يفسد العقد

بشلاف بيع العبد والسرلان السر لم يدخل فاشترى بقبوله
اشترى بغير المبيع فيمنعه وشبه الاستثناء ايضا يوجب
الجر ازالانه استثناء معلوم فلا يوجب حمله والذي فيه
الخياردان كان غير صحيح بالنظر الى السكك لكنه صحيح بالنظر
الى السبب بخلاف السر فانه ليس بمبيع اصلا وان لم يعين
ما فيه السمار ولم يسم ثمننا او سمي ولم يعين او عين ولم يسم
لا يصح لشبه الاستثناء ما في الاول فلجهالة المبيع لانه اذا
اشترى الخيار في واحد مما بلا عين لزم العقد في الآخر وهو
مجهول او لجهالة الشئ لانه لو ثبت حكم البيع فيما
لا خيار فيه لثبت بتمتة من الثمن ابتداء اذا الشرط في
حق السكك كاستثناء وهي مجهولة فصار كالرباع من بين
العبد ين بالف الا احد مما بتمتة من الالف وذا لا يصح
فان قيل شبه النسخ يصح فالناسخ لو كان مجهولا
يسقط هو بنفسه فيسقط الخيار فيلزم العقد في العبد ين
قلنا اعتبار هذا الشبه يؤدى الى خلاف مقصود
المتعاقدين فلم يعتبر او نقول اعتبارا لا يوجب الانعقاد في
العبد ين واعتبارا شبه الاستثناء يوجب الفساد فلم يكن
منعقد ابالشك واماني الثاني قلنا من جهالة المبيع

فصار كما اذا باع هذين بال ألف الا احد هما بخمس مائة
ولم يعتبر شبه النسخ لما ذكرنا في الاول واما في الثالث
فلجهالة الثمن لما ذكرنا في الاول فصار كما اذا باعهما بال ألف الا
هذا الحصاة منه فان قيل شبه النسخ يوجب لزوم العقد فيما
لا خيار فيه اذا الناسخ لما لم يقدح في الايجاب الاول مجهولا
فهو اولى من لا يقدح فيه معلوما وجهالة الثمن طارئة
اذا الايجاب يتناولهما جميعا وهما محلان للبيع والتسمية
صحت جملة والخيار عارض الايجاب في الحكم فمنعه
في احد هما دون الآخر ووجب حصته من الثمن بعد صحة
تسمية جملة الثمن فكانت الجهالة غير مانعة قلنا نعم
شبه الناسخ يجوز وشبه الاستثناء يفسده فلا يثبت الجواز
بالشك هذا بيان الشبهين في كل من المسائل الاربع
فافهم * وقيل انه يسقط الاحتجاج به * معلوما كان المخصوص
او مجهولا لا نه ان كان مجهولا صار الباقي مجهولا اذا
التخصيص كالاتثناء وان كان معلوما فالظاهر ان يكون
معلولا لاستقلاله ولا يذركم يخرج بالتمثيل فبقى
الباقي مجهولا فكان المخصص * كالاتثناء المجهول
وانما الحق بالاستثناء * لان كل واحد منهما البيان انه

لم يدخل فصار * المخصص في شبهه بالاشتناء * كالباع
المضاف الى اخروعيه بشمن واحد * فانه لا يصح لان احدهما
لم يدخل في العقد فصار بيع الاجر بالخصه ابتداء ولان
ما ليس ببيع بصير شرط القبول المبيع فيفسده * وقيل انه
يبقى كما كان اعتبار * المخصص * بالناسخ * لشبهه به * لان
 كل واحد منهما مستقل بنفسه * فان كان معلوما بقي العام
 فيما وراءه المخصص قطعيا كما اذا كان الناسخ معلوما في الاول
 موجبا فيما ينداول قطعا وان كان مجهولا يسقط امر بنفسه
 كما في النسخ لا بد المجهول لا يعارض المعلوم فلا يؤثر في الاولى
 بخلاف الاشتناء فانه وصف قائم بالاول غير مستقل بنفسه
 في وجهيهما المتشبه منه لا يجهل به ودليل التخصيص
 قائم بنفسه فيقتصر الجهالة عليه * فصار * المخصص في شبهه
بالناسخ * كما اذا باع غنمين * باللف * فملك احدهما
 قبل التمهيم * بقي العقد في الباقي بخصته لدخولهما
 في البيع ثم خروج احدهما لتعذر التمهيم وليس هذا
 بيعا بالخصه ابتداء لانه صير اليها خالصة البقاء والجواب
 عنه ان المخصص كما شبهه الناسخ صير في شبهه الاشتناء
 حكما فوجب العمل بالشبهين * والعموم اما ان يكون

بالضيغة والمعنى لا غير * فلاول * كرجال * والداني * نجو
* قوم * وأيراد ههنا كقول ينفي قول من قال الجمع المنكر
ليس بعام * ومن وما يتجملان العموم * والشخص * من
يستمعون اليك * ومن ينظر اليك * واصلهما * اي الاستعمال
الاكثرى * العموم * ومن * وضعت * في ذوات من يعقل * فلو
قيل من في الدار فجوابه زيد وعمر ولو قيل فرس كان خطأ
* كما * اي كلمة * ما في ذوات ما لا يعقل * فجواب ما في الدار
فرس او شاة لا رجل * فاذا قال لعبيد من شاء من عبيدي
العتيق فهو حر فشاء واعتقوا * فيه بيان ان من عامة وانما
لم يقتصر عن الكل بواحد كما في من شئت من عبيدي عقله
فاعتبه لان العموم تأكد بالإضافة المشية الى عام فدل على
انه لم يراد التبعض بكلمة من وفي من شئت اضيفت الى
خاص وهو مخاطب فلا يترك التبعض فيه ان يعتقهم الا
واحد اهملا بكلمتي العموم والتبعض * وان قال لا مئة
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
لم تعتق * اذ الشرط كون جميع ما في بطنك غلاما وفيه
بيان ان ما عامة * وتاليه بمعنى من * نحو والسماء وما
بهمها * وتدخل في صفات من يعقل ايضا * فلو قيل ما زيد

جوايه عاقل او عالم * وكل للاحاطة * احترازا عن نحو
 رجال * على سبيل الافراد * بكسر الهمزة احترازا عن نحو
 الجميع ومعنى الافراد ان يغتبر كل مسمى منفردا كان
 ليس معه غيره كل نفس ذات ثقة الموت * وهي * لكونها
 كالسروف تدل على معنى في غيرها * تصحب الا سماء *
 غير منفكية عن الاضافة كالسروف لا ينعت عن اسم
 وفعل * فتعملها * اي تثبت العموم فيها دخلت هي عليه
 لا في ذاتها بخلاف ما نرادوات العموم * فان دخلت على
 المنكر اوجب عموم افرادها وان دخلت على المعرف
 اوجب عموم اجزائه حتى فرقا بين قولهم كل رماة
 ما كول وكل الرماة ما كول بالصدق * في الاول * والكذب *
 في الثاني لان القشر غير ما كول * واذا وصلت * اي كل
 * بها اوجب عموم الافعال * لانها تثبت عموم ما دخلت
 عليه ففي كل ما تزوجت امرأة فهي كذا هموم التزوج
 قصد * ويثبت عموم الاسماء فيه * اي في كل ما * ضمنا كعموم
 الافعال في كل * اذا وصلت بالاسماء فاذا قال كل امرأ
 اتزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة تزوجها ولو تزوج
 امرأة مرتين لا تطلق ثانياة اذا العموم قصد في الاسم دون

الفعل * وكلمة الجميع توجب عموم الاجتماع * لدلالته
 عليه * دون الانفراد * فتباين كلا ومن ايضا لانه للعموم
 مطلقا وجميع له بصفة الاجتماع * حتى اذا قال * الامام
 * جميع من دخل هذه الحصن او لا فله من النفل * اي
 الغنيمة * كذا اذ دخل عشرة معا ان لهم نفلا واحدا
 بينهم جميعا * بالشركة كانه قال لاول جماعة تدخل
 والعشرة اول جماعة دخلت * وفي كلمة كل يجب لكل رجل
 منهم النفل * اذ في كل فرد قطع النظر عن غيره فيكون كل اول
 بالنسبة الى من يشلفه * وفي كلمة من يبطل النفل *
 لانها لعموم الجنس ولا توجب الافراد فعلى اعتبار
 العموم لاول فيهم لانه اسم لفرد سابق ولم يوجد * والنكرة *
 المفردة * في موضع النفي نعم * اما نحو لا رجل فيها فلان
 نفى الحقيقة وهي موجودة في جميع الافراد يستلزم
 نفى جميعها واما نحو ما رايت رجلا فيها فلان سلب
 الحكم عن فرد متكرر سلب عن الجميع والامام صرح عليه
 عن فرد ما * وفي الاثبات تخص * مطلقا لان ثبوت الحكم
 لفرد لا يستلزم ثبوته لكل وقولهم في انت طالق طلاقا
 نعم لصحة نيّة الثلب لا يضح لان الثلب فرد حكمي * لكنها

مطالعة * لعدم الدلالة على الشمول * وعند الشافعي
 زاح تعلم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الكفارة *
 المتناولها المؤمنة والكافرة والصحيحة والزمننة ولأنه
 بخصت الزامنة والتخصيص بعد العموم فلذا اخص
 الكافرة قياساً قلنا انها تدل على فرد لا جمع حتى يخرج عن
 هذه التفسير بتفسير واحد فلا تعلم ولم يتناول الزامنة
 لتخص لان الرقبة اسم كاملة الوجود بدلالة العن
 والزامنة هاتكة معنى * واذا وصفت * النكرة في الاستثناء
 من النفي * بصفة عامة * لا تخص بفرد من افراد الموصوف
 * تبعم * وان كانت في الاثبات لا دخولها تحت الصد ومعنى
 وان خرجت ضرورة والصد موضع النفي * كقوله والله
 لا اكلم احدا الا رجلاً كوفياً * يقدره الاكلم رجلاً كوفياً لا
 رجلاً بصرياً ولا مكياً ولا يمنياً حتى على جميع الانواع
 ثم قال الا رجلاً كوفياً وهذا الين المستثنى مما كان موصوفاً
 بصفة عامة فالجميع في المستثنى منه يقدر على جنس
 وهما يتقرر للمساواة فلما كان المستثنى وهو رجلاً كوفياً
 بما صانعي الصد وكان مما صانعي الاستثناء ايضاً لانه عين
 الاول بخلافه فيقولوا اكلم احداً الا رجلاً بلا وصف لعدم

دخوله بعينه تحت الصدر وان دخل تحت متعدد حتى
 لو قلنا المستثنى منه هكذا الاكتم رجلا ولا امرأة ولا صبيا
فاخرج تعمروا ما اذا قال لامرأتين له * والله لا اقربكما
الا يوما اقربكما فيه * لم يكن مولى لانه وصف يوما
 بصفة عامة فتعم فيمكنه قربا نهما في كل يوم يأتي بلا
 لزوم شيبي فانتفى لازم الايلاء بخلاف الايوما بلا وصف
 فانه لا يمكن قربا نهما بلا حنث الا في يوم فاذا اقربهما
في يوم صار مولى بعد الغروب منه لان الممتثنى يوم واحد
* ولهذا * الاصل * اذا قال اي عبيدي ضربك فهو
خرفضربوه انهم يعتقدون * وان قال اي عبيدي ضربته
 فضر بهم لا يعتقد الا واحد الا في الاول وصفه بالضاربة
 فصار عاما في الثاني قطع الوصف عنه ولو سلم انه وصفه
 بالمضروبية فالوصف ليس بعام لا سببا للفعل الى خاص
وهو المخاطب * وكذا اذا دخلت لام التعريف فيما
لا يحتمل التعريف * بعينه * بمعنى الجهد * اي بسبب
معنى العهد ولا الاستغراق * اوجب العموم * اي الجنسية
 لان في الجنسية معنى العموم كما في انت طالق الطلاق يقع
الواحدة والثلث ان نرى * حتى يسقط اعتبار الجمعية

اذا دخلت * لام الجنس * على الجمع * ويصير جنسا * عملا
 بالك ليلين * باللام والجمعية فلربقي جمعها يبطل اللام
 ولزصار جنسا بقيت الجمعية من وجهه * فيسنت به تزوج
 امرأة واحدة اذا احلف لا يتزوج النساء * بخلاف لا يتزوج
 نساء * والنكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين
 الاولى * باعتبار العهدية * واذا اعيدت نكرة كانت
 الثانية غير الاولى * لان النكرة يتناول غير عذر فلما
 انصرفت الى الاول تعينت * والمعرفة اذا اعيدت معرفة
 كانت الثانية عين الاولى * لدلالة العهديان اقربا لـ
 متقيد بصلك مرتين يجب الالف وان اقربه منكرا فالبيان
 ان لم يتخذ المجلس * واذا اعيدت نكرة كانت الثانية
 غير الاولى * اذا صرفها الى الاول تعين لها فلما اقربا لـ
 متقيد ثم في مجلس آخر باللف منكرا ينبغي ان يجب
 الفان فهذه اربعة اقسام ان تذكر معرفتين او منكرين
 ١- والاول منكر والثاني معرفة او عكسها والثاني في
 القسم الاول والثالث عين الاولى وفي الثاني والرابع لا
 بد ليلين ولما بين ان النعام قصمان ما يطلق على الثلاثة
 فصاعدا الا على ما ادوتها حقيقة وما يطلق على الواحد فصاعدا

قلنا * وما ينتهى اليه الخصوص * اى غاية التخصيص
نوعان ضرورة * الواحد فيما هو فرد بصيغته كالمرأة او * هو
ليس بفرد صيغة لكنه * ملحق به * اى بالفرد الصيغي
باعتبار دخول اللام * كالنساء * فان قيل فحينئذ يقع
الجنس على المتخلف بين الكل والاقل قلنا لانسلم وقوعه
عليه بل على الاقل او لكل لكن البعض يخرج عنه بدليل
او نقول سمى وقوعه على الاقل تخصيصا مجازا كالعموم
حين ارادة الكل * والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى *
كرجال ونساء * او معنى * كقوم ورهط * لان ادنى الجمع ثلاثة
باجتماع اهل اللغة * وقد صغت قلوبكم ^{جس} ميجازا * وقوله عليه
السلام الاثنان فما فوقهما جماعة محمول على الموارد
والوصايا * فللاثنين حكم الجمع فى الميراث لقوله تع
فان كان له اخوة والمراد اثنان والوصية اخت الميراث * او
على سنية تقدم الامام * فالامام يتقدم على الاثنى كما
على الثلاثة بخلاف الواحد فانه يقينه عن يمينه * واما
المشترك فما يتناول * هذا كالجنس * افراد * فصل عن
تحرير * مختلفة السرد * فصل عن المطلق كرقبة وعن
العام كمسلمين * على سبيل البدلية * فصل عن نحو شيئي

فانه يتناول الحميات المختلفة لكن على مبدل الشمول
 * كالقرء للحيض والظهر وحكمه التوقف فيه * لان
 الثابت به احد المفهومات من غير عين عند السامع
 * بشرط التأمل لترجح بعض وجوه العمل به * لان ادراك
 المراد فيه مستعمل بالتأمل * ولا محرم له * لا حقيقة لانه
 لم يوضع للمجموع ولا مجازا لاستلزامه الجمع بين الحقيقة
 والمجاز والمراد بقوله يصلون على النبي الصلوة بالمعنى الاعم
 وهو العناية بحاله عليه السلام * واما المأول فما ترجح
 عن المشترك * لا المجمل لان البحث في اقسام الصيغة
 * بعض وجوهه بغالب الرأي * اى بدليل ظني مطلقا واحترز
 به عن المفمر فان المرجح فيه قطعى وأيرد اذ في القسم الاول
 استطرادى * وحكمه العمل به على احتمال العلق * لان
 التأويل ظني * واما الظاهر فاسم كلام ظهر المراد به
 للما مع بصيغته * احترز به عن الاربعة المقابلة وعن
 النص لان الظهور فيه بالصوق * وحكمه وجوب العمل
 بالذى ظهر منه واما النص فما ازداد وضوحا على الظاهر
 فقط * واحترز به عن المفسر والمحكم * معنى في المتكلم * اى
 معنى قصد المتكلم وساق الكلام لاجله * لا في نفس

الصيغة * فمعناه ان ازيد الوضوح فيه بان يفهم منه
 معنى لم يفهم من صيغة الظاهر بقريئة نطقية ينضم اليه
 تدل على قصد المتكلم كبيان العدد في آية النكاح لم يفهم
 بدون انضمام مثني وثلاث ورباع الى فالتكسروا وههنا كلام
 اطنبناه في المدار * وحكمه وجوب العمل بما وضح به * مطلقا
 * على احتمال التأويل هو في حيز المجاز * ان كان خاصا وعلى
 احتمال تخصيص ان كان عاما * واما المفهر فما * اي كلام
 * ازيد اوضحا على النص فقط * احتريزه عن المحكم * على وجه
 لا يبقى معه * اي مع ذلك الوضوح * احتمال التأويل *
 ان كان الكلام خاصا * والتخصيص * ان كان الكلام عاما
 فهو مشتق من الفهر الذي هو انكشاف بلا شبهة * وحكمه
 وجوب العمل به على احتمال النسخ * من حيث هو هو ولم
 يقل والاستثناء لان احتمال الاستثناء منقطع بعد تمام
 الكلام * واما المحكم فيما احكم المراد به * الباء صلة
 الارادة فامن * عن احتمال النسخ والتبديل * وهما
 مترد فان وانما اكد لان منهم من لم يشترط كونه غير قابل
 للنسخ ويقول وهو ما لا يحتمل الاوجهما واحدا * وحكمه
 وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تع واحل الله

البيع وحرم الربوا * طامر في التحليل والتجزيم نص
 في الفصل بين البيع والربوا اذ الحكماء قالوا انما البيع
 مثل الربوا فرد ونظير المهر * فمجد الملائكة كلهم اجمعون
 الا ابليس * فبقوله كلهم انقطع احتمال التخصيص لكنه
 يستعمل باويل التفرق وباجمعون انقطع ذلك واستثناء
 ابليس من الملائكة لا ينفي كونه مفسر الان الاستثناء
 ليس بتخصيص * ونظير المسكن قوله تع * ان الله بكل شيء
 عليم * والكل سواء في الاسباب ثبوت ما انتظمه قطعاً وانما
 يظهر التعاوت عند التعارض * ضرورة * ليصير الادنى
 مشروكاً بالاعلى * اللام للعاقبة اي فائدة التعاوت وعاقبته
 ترك الادنى بالاعلى نظير التعارض بين الاولين واحل
 لكم ما وراء ذلكم مع فانكسروا ما طاب لکم من النساء الآية
 فالاولى طامر يقيد عموم جواز النكاح ما وراء الاربع
 والثاني يمنعه فترجم ونظيره بين المتوسطين قوله
 عليه السلام المستباضة تقرضاً لكل صلوة مع قوله
 عليه السلام المستباضة تقرضاً لوقت كل صلوة فالاول
 مسروق في مفهومه مع انه يستعمل التأويل اذ اللام تمسك
 للوقت والثاني لا ونظيره بين الآخرين واستشهدوا

ذوى عدل منكم مع ولا تقبلوا لهم شهادة ابد افا لا اول منفسر
 في قبول شهادة العدول لان الاشهاد للقبول عند الاداء وهذا
 لا يستعمل معنى آخر والثاني محكم للحقوق التأييد به
 * حتي قلنا فيما اذا تزوج امرأة الى شهرانه متعة * وليس
 بنكاح فالزوج نص في النكاح لكنه يستعمل المتعة مجازا
 اذا التزوج كما يراد به التأييد يراد به التوقيت ايضا وقوله
 الى شهر محكم في المتعة فتخرج المحكم والنظر^{جس} ثر تقريرة
لا تحقيقية * واما الخفي فما خفي مرادة بعارض غير
الصيغة * اخترا من المشكل وما فوقه وقوله * لا ينال الا
 بالطلب * تأكيد وهو يقابل الظاهر واتحاد الجمل يشترط
 لا استحالة الاجتماع لا للمضادة فالمراد ههنا يضاد
 البياض ثم على ان التقابل اعمر من التضاد * وحكمه
 النظر فيه ليعلم ان اختفاء لمزية * اي لزيادة * او نقصان *
 فان كان لزيادة تلحق به دلالة وان كان لنقصان لا * فيظهر
 المراد به كاية السرقة * خفيت * في حق الطرار والنباش *
 بعارض اختصاصهما باسم آخر فتأملنا في معنى السرقة
 فوجدنا ما اخذ مال الغير خفية من حرز لا شبهة فيه
 وهذا في الطرار موجود مع زيادة على السرقة لان السارق

ينفارق عن عين السافظ المنقطع حفظه بعارض نؤمن ونسره
فالطراز يسارق عن الاعين المتصدرة للحفظ فاثبتنا القطع
فيه ولم نجد في النباش المماثلة عن عين من عني ان
يهجم عليه ممن ليس بسافظ للكفن فلم تثبت فيه دلالة
* واما المشكل فهو الداخل في اشكاله * فيه بيان ازدياد
الخفاء فالداخل في الاشياء اكثر خفاء وبيان ما دخل
* وحكمه اعتقاد الحقيقة فيهما هو المراد به ثم الاقبال على
الطلب والتأمل فيه بعد الى ان تبين المراد * ومعنى
الطلب والتأمل ان ينظر الى مفهومات اللفظ ثم يتأملها
اي استخراج المراد كما لو نظر في فاتح حروفكم اني شئتم فوجد
اني مشتركة بين معنى كيف واين ثم تأملنا فوجدنا
بمعنى كيف بقريئة الحرف فالحق في كل مختلف في بيت يعلم
بمجرد الطلب والمشكل كالمختلف في بيت بين امثاله لا يدرك
الا بالتأمل بعد الطلب * واما المجمل فما اذ حمت
وتراوت * فيه المعاني * اي المفهومات بالهوية * واشتبه
المراد به اشتباهها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى
الاستفسار * في كل انراعه * ثم الطلب ثم التأمل * ان
احتيج اليهما كما في البعض لان البيان اما شاف كبيان

الصلوة وأما غير شاف كبيان الربوا قال عمر رض خرج النبي
 عليه السلام من الدنيا ولم يبين لنا ابواب الربوا وهذا
 البيان بشرجه عن الاجمال الى الاشكال فلذا احتج فيه
الى الطلب والثامن * وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما
هو المراد به والتوقف فيه الى ان تبين المراد ببيان
المشتمل * كالصلوة والزكاة نقلا من الدعاء والنماء الى
معتلين آخرين لا يوقف عليهما الا بالتوفيق * واما
المتشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه * فبلغ
في الخفاء نهاية * وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة *
 اي قبل اصابة المراد في الدنيا ويوقف عليه في العقبى
 لان انزاله للابتلاء وهو في الدنيا هذا المذهب العامة
 يقفون على قوله تع الا الله بدليل قرأة عبد الله بن مسعود
 رض ان تاويله الا عند الله والمبعض على والراسخون
 في العلم اذ لو لاحظ لهم سوى قولهم آسنابه يلزم الاستواء
 بينهم وبين الجاهل * وهو كما لمقطعات في اوائل السور *
 اي كالحروف التي وجب قطع كل واحد منها في التكلم عن
 الباقي بان يؤتى باسم كل منها وعرف به حكمه وهو وجوب
 الاعتقاد به * وما الحقيقة فاسم لكل لفظ مستعمل * اريدنا

ر به ما وضع له * بحى اصطلاح به الخطاب فالمنقول الشرعى
 الحقيقة * وحكمه * اى حكم اللفظ الحقيقة * وجود * اى
 ثبوت * وما وضع له خاصا كان او عاما واما المجاز فاسم
 لما يربط به غير ما وضع له * كذلك فالصلوة يستعملها
 المصطفى بعرف الشرع فى الدعاء مجازا * المناسبة * وعلاقة
 * بينهما * به خروج ما استعمل فيها لم يوضع له بدونها
 لولا استعارته لدخل فيه اذ الادعاء لا يمنع اطلاق غير الموضع
 له عليها * وحكمه وجود * اى ثبوت * ما استعمله
 المصطفى خاصا كان المجاز او عاما وقال الشافعى راجح لا عموم
 للمجاز لانه ضرورى * يصار اليه توسعة فصار كالإقتضى
 * واذا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة بل
 ليدل على زائدة على ذلك * كيتعرف الجنس ولا ضرورة
 فالقادر على التعبير بالحقيقة يعدل عنها اليه لا ضرورة
 * وكيف يقال انه ضرورى وقد كثر ذلك فى كتاب الله تعالى *
 يريد ان ينتقض فاقامه لما طغى الماء وهو متعال عن الضرورة
 وهى فى المفتضى ترجع الى الكلام والسامع لثبوته لتضييع
 الكلام ليفهم السامع المقصود به بخلافها فى المجاز فالبالغ
 ترجع الى المتكلم لثبوته توسعة فى التكلم فبما روي عن المفتضى

فِي الْقُرْآنِ بِشَلَاكِ الْمَجَازِ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا عَلَى أَنْ الْمَقْتَضَى غَيْرُ
 مُلْفُوظٍ فَلَا يَعْمُرُ الْمَجَازُ مُلْفُوظًا فَيَعْمُرُ * وَلِهَذَا * أَيْ لِجَزَيَّانِ
 الْعُمُومِ فِي الْمَجَازِ * جَعَلْنَا لَفْظَ الصَّاعِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا * لَا تَبْيَعُوا الدَّارَ هُمْ بِالْأَرْهَمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعَتَيْنِ
 * بَعَا مَا فِيهِمَا يَثْلُخُ * لِأَنَّ السَّقِيَّةَ وَهِيَ الشَّجَرَةُ الْمَنْقُورَةُ
 لَمْ تَرْدِفَا وَيُدَبَّرُ بِهِ مَا يَسْلُكُهُ أَطْلَاقًا لَا سَمَّ الْمَحَلِّ عَلَى الْخَالِ وَهُوَ
 بِلَا مِ الْجِنْسِ فَيَعْمُرُ مَطْعُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَدَلَّ بِعِبَارَتِهِ
 عَلَى جَزَيَّانِ الزُّبُونِ فِي غَيْرِ الْمَطْعُومِ كَالسَّجْنِ وَالنُّورَةِ مِثْلَ
 جَرِيَانِهِ فِي الْمَطْعُومِ وَبِإِشَارَتِهِ عَلَى عَلَيْهِ الْكَفِيلِ فَتَقْدِيرُ
 (كَلَامُ) وَلَا مَسْكِيلًا بِمَكِيلَتَيْنِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ
 الْمَطْعُومِ أَجْمَاعًا فَلَا يَرَادُ غَيْرُهُ إِذْ لَا غَمُومَ لِلْمَجَازِ وَإِذَا
 جَهَلْنَا بِالْمَعْرِفِ النُّقْلَ * وَ* الْأَنْقُولَ لِلْفَرْقِ * الْحَقِيقَةُ لَا يَسْقُطُ
 عَنِ الْمُسْلَمِ * أَيْ لَا يَنْفَعِي الْحَقِيقَةُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ عَنْ
 مَسْمُومَاتِهَا أَصْلًا * بِخِلَافِ الْمَجَازِ * فَإِنَّهُ يَنْفَعِي عَنْهُ فَالْأَبَ لَا يَنْفَعِي
 عَنْ التَّوَلَّدِ وَيَنْفَعِي عَنِ الْجَدِّ وَلَا يَنْفَعِي فِيهِمَا هَذَا بَشَرًا حَقِيقَةً
 * وَ* مِنْ حِكْمَتِهَا * أَنَّهُ مَتَى امْكُنَ الْعَمَلُ بِهَا * أَيْ بِالسَّقِيَّةِ
 * سَقَطَ الْمَجَازُ * وَتَغَيَّنَتْ هِيَ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَا يَزَالُ أَحْمُ الْأَصْلَ
 * فَيَكُونُ الْعَقْدُ * فِي وَلَكِنْ يَوْأَخِلُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ إِلَّا يَمَانُ

* لما ينعقد * وهو ربط اللفظ بلفظ كيربط المبيع بالشراعه لانه
 حقيقة * دون العزم * اى عزم القلب الذى هو شئب لولما
 اللفظ لانه كالجاز فلا كفارة فى العزم من لكونها غير
 معقود وقال الشافعى رح معقود لان المراد به عقد
 القلب وهو قصد * و * يكون * النكاح * فى ولا نكحرا
 ما فكم آباءكم * للوطى * لانه للمصم وذاتى الوطى * دون
 العقد * الذى هو ضم حكمى كما جعله الشافعى راح لانه
 متجاف فثبت باطلا لانه حرمة المعاورة بالزنا * من حكمهما
 انه * يستحيل اجتماعهما * اى اجتماع صفو وصفهما فى وقت
 واحد * مرادين * خرج به اجتماعهما تناولا لما مر اكانى
 الاستيمان على الإيلاء وعلى المولى واجتماعهما من حيث
 احتمال اللبس * بلفظ واحد * خرج به اجتماعهما
 مراديلن بلفظين ومنه إلا أن اصل اللفظ وضعوا الحمار
 للبهيمة وتجاوزوا إلى البليد ولم يستعملوه فيهما أصلا
 حتى لا يأنهم من رأيت حمارا إلى البهيمة والبليد معا
 ولا من حمارين أربعة أشخاص البهيمتان والبليدان
 * كما استحال أن يكون الثوب * الواحد * على اللابس ملكا
 وعارية فى زمان واحد * والمعنى كما استحال أن يكون لبس

اللابس ملكا وعارية في زمان واحد بالتمتع اليه استحالة
 ان يكون لفظا بمتكبر حقيقة ومجازا في زمان اذن لك قتائل
 واذ الاستعار البراءة الثوب من المرتفع ولبسها فلا جمع ملكا
 وعارية اذا جارة تملكك المناقح ولا تملكك من غير
 مالك * حتى * قلنا * ان الرضعة بثلاث ماله للموالي * اي
 للعتقاء * لا يتناول مرالى الموالى * اي عتقاء العتقاء
 لئلا يلزم الجمع * واذا كان له * اي لذلك الموصى * مشتق
 واحد يستحق النصف * اي له نصف الثلث والباقي للورثة
 لا الموالى هو التيه * و * لينا * لا يلحق غير التيه * وهو
 المانع في السيد بالخمر اي لا يراد غير ما بقوله غاية السلام
 من شرب الخمر فاجلدوه * و * لينا * لا يراد ايتوا بنبيه
 بالرضعة لا لينا لئلا يراد ان المس يالنبي في قوله تع اول ما ستم
 النساء لان الحقيقة فيما سرى الاخير * اي لانها في مسئلة
 الموالى والساق غير التيه وابتناء الابناء ميراث * والمجاز * ا
 عطف على الحقيقة * فيه * اي في الاخير وهو الوطي * مراد *
 حتى حل للجنب التيه بهذا النص * فلم يبق الاخر
 مراد او في الاستيمان على الابناء والموالى انما تدخل
 الفروع * اي ابناء الابناء وموالى الموالى * لان ظاهر

الاسم * اي اسم الابناء والموالي * صار شبهة في حقن الدم *
وحاصلها ان الامان ينبت بالشبهة كالاشارة فيثبت
بالثبوت والظاهر لا ينبت لئلا ليس ينبت بل يشبه الثابت
وهو معنى الشبهة * بخلاف الاستيمان * اجواب نقض يرد
على السواحي انما ترك التناول ظاهرا في الاستيمان
* على الاباء والامهات حيث لا يدخل الاجداد والجدات
لان ذاك ارجح التناول بالظاهري * بطريق التبعية فيلحق
اختياره بالفروع * اي بسال ابناء الابناء * دون * حال
* الاضرب * اي الاجداد والجدات ونقص بالتناول
ظاهرا في قوله تع وصاحبهما في الدنيا معروفا في حق الجد
والجدة والضمير للابوين حتى اثبتوا نفقة الجد والجدة
يده مع ما هو من الاصول فيقتل لغل اثباتها به على قول من
يسمع بين الحقيقة والبيان لا بالتناول الظاهري ولا ينتقص
ايضا بما اذا وطئ الجد جارية ابن ابنة حيث لا يثبت تبعا
لانا لانسلم ان عدم اليتيم تبعا بل ايضا لانه لان للجد حق
التملك في مال ابنة فكذلك في مال ابن ابنة فمملوك المملوك
مملوك على بانه نقض في مقام الفرق فلا يسمع * وانما يقع
على الملك والابانة والامارة * على * الجد حول حافيا

ومنعلاورا كبا فتيما اذا اختلف لا يضع قل من في د اوفلان *
 مع ان الاضافة بالملك حقيقة وبغيره مجاز وكذا اوضع القلام
 حقيقة في الدخول خافيا مجازا في غيره * باعتبار عموم
 المجاز * اي اطلاقه * وهو البدخول * في الاول اي باعتبار
 ان وضع القدم حصار مجازا عن البدخول لان الرفع سببه
 وانما جعل محايده لان المقصود منع النفس عن البدخول
 لا عن وضع القدم * مجازا حتى لا يوضع ولم يدخل لا يثبت
 والادخول مطلق * ونسبة السكنى * في الثاني اي باعتبار
 ان اضافة الدار يراد بها نسبة السكنى فيلادون لا تعادني
 لك انتهاية غاية لا ادخل في موضع سكنى فلان * وانما
 يثبت اذا قدم ليللا ونهارا في قوله غلبه حر يوم يقبل
 فلان * ولاتية له مع ان فيه ايها المجمع بينهما فالنوم
 موضوع للنهار لا للليل * لان المراد بالنوم الوقت وهو غائم *
 فلا جمع وهذا لان اليوم مئة قرن بفعل معتد كاللبس كان
 للنهار والليل يمتنع لانه يضلح مقدرا والحدو اقل قرن بما
 لا يمتد كالخروج كان لمطلق الوقت لان غير الممتد يوجد
 في جزئين الزمان باعتبار الطرف اولى ووقوع الحريه
 لا يمتد * وانما اراد الين واليمن انه اقال لله علي صوم

وحب ونوى به اليمين * مع ان فيه جمعا بين الحقيقة
 والنجاسة لانه حقيقة لتقدير حتى لم يتوقف على النية وسبب
 اليمين حتى توقفت عليها * لانه يذرى صيغته يمين
 بمرحله * لان الجواب المباح يتضمن تحريره وذائمين
 فلا جمع * فهو ككسر الخ القربى يملك بثبوتها تحرير لمرجبه *
 لان صيغته تثبت الملك والمملك في القريب ومنه عتيق فيكون
 تحرير ابرأ سطة حكمه فلا جمع بينهما صيغة وهو الممتنع
 قال الشافعي ان اللفظ يدل على لازمه المتأخر وهو المعنى
 بالموجب * فلا يفتى مجازا لفظ الاسد المراد به الهيكل
 قال على لازمه وهو الشجاعة ولا يسمى مجازا ثم نقول تحريره
 المباح وان كان لازمه لكن يلبس منه يعني اليمين عادة
 في لا والله وبلى والله عند البعض ومن الغر عندنا
 فلا يثبت بدون النية اضطروره مهورا بخلاف العتيق
 بشراء القرينة * وتلويق الاستعارة الاتصال * والمجاورة * بين
 الشيئين صورة او معنى * لان كل موجود يحس انما
 مؤيود بظهوره ومعناه فلا اتصال الا من احد مذهبين
 والمراد بالمعنى المعنى الشاخص المشهور فيمنع تسمية رجل
 اسدا بمعنى الشيزانية وتسمية الا بشرا ليد العبد

الاختصاص في الأول والشهرة في الثاني فهو على مثال
القياس لا يصح الابوصف صالح معدل * كافة تسمية الشجاع
اسدا * بمعنى الجرأة * وتسمية المطر سماء * اي سحابا
لان المطر ينزل منه فالا اتصال ضروري * وفي الشرعيات
 الاتصال من حيث السببية والتعليل * اي الاتصال بين
المسبب والسبب والعلة والمعلول نظير الصوري في المحسوسات
لانه باعتبار التجاوز ون المعنى * والاتصال * عطف على
الاتصال * في المعنى المشروع * اذا انظر فيه * كيف شرع *
اي على اي لازم خاص شرع وقيل معناه مطلق اي سواء
تعلق ذلك بالمعنى بلفظ هو سبب او علة اولا نظير المعنى
كما في استعارة الهبة للمدقة وبا لعكس لان كلا منهما
تمليك بلا عرض * والاول * اي الصوري * على نوعين
احدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء وانه *
اي هذا الاتصال * توجب * اي تثبت * الاستعارة من
الطرفين * فيجوز ذكر الحكم وارادة العلة وعكسه لافتقار
كل واحد منهما الى الآخر فهى لم تشرع الا ليحكمها وهو
يتوقف على كل علة على سبيل البدلية لانه قبل وجوده
يتوقف على ما يصلح لان يوجد به فيتوقف على المعينة

بهذا الاعتبار * حتى اذا اقال ان اشتريت عبدا فهو حر *
 فلو شري نصفه وباعه ثم اشترى النصف الآخر متى هذا
 النصف ولا يشترط الجمع ولو قال ان ملكك يشترط الدلالة
 العادة واذا اثبت هذا * فلو نوى به * اي بالشراء * الملك او *
 عكس * وقال ان ملكك ونوى به الشراء يصدق فيهما *
 اي في الصورتين * ديانة * وان كذب به القاضي فيما فيه
 تخفيف عليه ويصني هذه المسئلة استحاكية * والثاني
 انصال السبب بالسبب * اي بالسبب * كاتصال زوال ملك
 المتعذر بزوال ملك الرفقة فيصح استعارة السبب للحكم *
 لا فتقار الحكم اليه * دون عكسه * لا استعناء السبب
 عنه فاذا استعار الاعتناء للطلاق صح لانه لا زال العيش
 المستقيم لزوال ملك المتعة ولو استعار الحكم للسبب
 والطلاق للعقب لا يكون انتقالا من ملزومه الى لازمه
 وان كانتا انتقالا من مقتضى الى مقتضى اليه اذ المراد من
 اللازم ههنا ما هو التابع فالملزوم ههنا معروض والملازم
 عارض والسبب ليس بتابع فلا يكون لازما والسبب في ازالة
 احصر خمر اي عندي في معنى العلة لا اختصاص السبب به
 * واذا كانت السببية متعذرة * لا يتوصل اليها الا بمشقة

* أو مهجورة * تيسر الوصول اليها لكنهم مهجورون * صير
إلى المجاز بالاجماع * لعدم المزامحة * كما إذا حلف لا يأكل
من هذه النخلة * ولا نية له يقع على الثمرة * أو لا يضع
قدمه في دار فلان * يراد بدخول عرفا * والمهجور شرعا
كالهيجور عادة * فالظاهر من حال العاقل التحلي عنه * حتى
ينصرف التوكيل بالخصومة * التي هي منازعة هجرت
شرعا * إلى الجواب * مجازا لأنها سببه * مطلقا * أي إقرارا
كان أو إنكارا * ولهذا إذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يقيد *
السلف * بزمان صباه * حتى لو كلمه بعد ما كبر حنث لأن
مهجورانه مهجور شرعا فيصير إلى المجاز كما قد قال لا اكلم هذا
الذات إطلاقا لاسم الكل على البعض وإلّا وصف في الحاضر
لغوا ذالم يكن داعيا إلى اليمين ووصف الصبي لسوء
أدبه يدعوكافي لا يأكل هذا الرطب * وإن كانت هي مستعملة *
أي غير مهجورة ومتعذرة * والمجاز متعارفا * أي متبادرا
إلى الفهم عرفا * فهي أولى عند ابن حنيفة رح خلافا
لهمنا كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو لا يشرب من
هذا الفرات * فعنده إنما يحنث بأكل العين والكرع منه
لا يستعملهما فالنخلة تركل عينها لا نها تغلى وتقبل

وقال عليه السلام والاكرعنا في الوادي وعندهما باكل
 المتسنن منها وبالاعتراف منه فالمتعارف اكل ما في باطن
 الحنطة وشرب ما ينسب الى الفرات * وهذا الاختلاف
 * بساء * اي مبني * على اصل آخر وهو ان الخلفية * اي
 خلفية المماز * في * حق * التكلم عنده وعندهما في الحكم *
 الثابت باللفظ فاد اصيل للشجاع هذا الاسد فعند مباحو
 خلف في اثبات الشجاعة عن هذا الاسد في مثل الحقيقة
 لاثبات الهيكل وهذا هو المعنى بالخلفية في الحكم لانها
 بين شجاعة المشجاع والهيكل لان شجاعة الهيكل لم تثبت
 بهذا اللفظ حقيقة وعنده التكلم بهذا الاسد للشجاع خلف
 عن التكلم بهذا الاسد للهيكل من غير تعرض للتكلم ثم
 هو يثبت بساء على صحة التكلم بمبتدأ الا حلقا من حكمها
 فافهم لهما ان الحكم مقصود والعبارة وسيلة فاعتبار
 الخلفية في المقصود اولى وله ان الحقيقة والمماز من اوصاف
 اللفظ فالسليمانية في التكلم الذي هو استخراج اللفظ اولى
 * فيظهر الجلال * اي فائدة * في قوله لعبداه وهو اكبر
 سمانه * لا يولد مثله لثله * هذا البني * فعندهما يلغو
 فلا يعتق لانه لم يقد حكمه وهو تصور النسب والخلفية في

الحكم بخلاف قوله للاصغر سنا وهو معروف والنصب لا فادته
 الحكم لولا العارض وعند يعنى لان هذه الكلام عبارة عن
 قوله عتق على من حين ملكته ولا حجز في اقامته الملقط مقام
 آخر فيكون لفظ هذا البني مراد ابه الحرية خلفا عن هذا البني
 مراد ابه النيرة والمهورج صيغة العبارة لا تصور حكم الحقيقة
 ثم وجه البناء ان الخلفية عند لما كانت في التكبير والحقيقة
 رجحان على المجاز تكلمنا لافضل الله كانت الحقيقة المصلحة
 اولى وعند هما في الحكم وله رجحان عليها حكما لاشتماله
 على محكمها في بعض الصور والمجاز المعتارف اولى افيه
فثبتت التحكم في الكل لعدم القائل بالفضل * وقد تشعبر
الحقيقة والمجاز * اى يمتنع العمل بهما * معا * في بعض
الالفاظ فيلغزو ذلك * اذا كان الحكم * اى اثبات موجب
اللفظ * ممتمعا * في المحل الذى يستعمل فيه اللفظ * كما في

 قوله لا شرأته هذه بنيتي وهى معروفة النسب وتولد مثلها
لمثله او اكبر سنا منه حتى لا تقع الحرمة بذلك ابد *
 اصل على هذا القول او كذب نقطة قائل لا غلط او وهمته وانما
 لا يقع لتعدا الحقيقة في الكبيرة وفي الصغيرة شرعا لثبوت
 والنصب من الغير والمجاز من الطلاق المحرم فيهما للثبوت في

بين الحرمة الشائنة بالبيعة والثائنة بالطلاق هذه
 تستند على صحة النكاح وتلك لا ولا استعارة مع التناهي
 الا بهكما في نحو فشرهم بعد اب المير* والحقيقة تترك*
 لسمعة اشياء* بدلالة العادة* عريضة كوضع القدم
 او شرعية* كالبدن بالصلوة والجم* لا يراد بهما الدعاء
 والقصد بل لكل عبادة محصورة بحيث لا يسق الى
 الافهام غيرهما* بدلالة اللفظ في بعضه* لاسائه عن كمال
 صمائه وفي بعض افعاله قصور فلا يتناول* كما اذا حلف
 لا يأكل لحما فلا يتناول لحم السمك* بلانية لا بد يسمي
 من الاشتداد اذا يقال التسم الحرف اذا اشتد ولا شدة
 في لسم السمك لا تنفاء الدم اذ الدموى لا يهكس الماء
 فيسرح عن مطلقه* و* مثل* قوله كل مملوك لي احر
 لا يتناول المكاتب* لقصور المملوكية لا بد ما لك يدا
 او بصرفا مملوك رقبة بخلاف المدبر وام الولد فان المولى
 يملكهما يد او رقبة* و* قصر احر* عكسه* لاسائه عن
 قصوره* الجلفا باكل الفاكهة* ولا تية له* فلا يتناول
 العسل* والرطب والرماس والفاكهة اسم للتياب ما خرج
 من التفكه وهو التلعم وما يقع به اقيام المدن لا يسمى

تُنْعِمَا عَرَفَا وَمَذَهْ قَدْ يَقَعُ بِهِ الْقَوَامُ وَالطَّرَارُ زِيَادَةً مَكْمَلَةً
لِلسَّرَقَةِ فَيَتَنَاوَلُ السَّارِقُ الطَّرَارَ * وَبَدَلَالَةَ سِيَاقِ النِّظْمِ *
أَيُّ سُرْقَةٍ * كَقَوْلِهِ طَلَّقَ امْرَأَتِي إِنْ كُنْتُ رَجُلًا فَانْهَ لَا يَكُونُ
تَوَكُّيلاً * وَكَذَا النِّزْلُ إِنْ كُنْتُ رَجُلًا لَا يَكُونُ أَمَانًا لِلدَّلَالَةِ الْهِيَاقِ
* وَبَدَلَالَةَ مَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ * أَيُّ بَدَلَالَةٍ مِنْ قَبْلِهِ
* كَمَا فِي يَمِينِ الْفُرُوزِ * أَيُّ إِذَا أَرَدْتَ الْخُرُوجَ فَقَالَ إِنْ خَرَجْتُ
فَأَنْتَ بِطَالِقٍ فَانْه يَقَعُ عَلَى تِلْكَ الْخُرُوجَةِ وَالْفُرُوزِ مَصْدَرُ فَارْتِ
الْقَدَرِ إِذَا غَلَّتْ اسْتَعِيرَ لِلْمَرَّةِ وَهَذَا الْيَمِينُ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ
أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ * وَبَدَلَالَةَ * أَبَاءُ * مَحَلُّ الْكَلَامِ * أَيُّ بَانَ
لَا يَتَجَمَّلُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي * كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنْ مَا
الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَفَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَاءَ
وَالنِّهْيَانِ * سَقَطَتْ حَقِيقَتُهُمَا لِعَدَمِ قَبُولِ الْمَحَلِّ الْمَعْنَى
الْحَقِيقِي فَحَقِيقَةُ الْأَوَّلِ عَدَمُ وَجُودِ الْعَمَلِ بِلَا نِيَّةٍ
وَالثَّانِي ارْتِفَاعُ الْخَطَاءِ وَالنِّهْيَانِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ
لِوُجُودِ هَذِهِ فَيَتَعَيَّنُ الْمَجَازَى حُكْمُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ وَرَفَعَ
حُكْمَ الْخَطَاءِ وَالنِّهْيَانِ وَهُوَ نَوْعَانِ حُكْمُ الْعُقُوبِي وَهُوَ الثَّرَابُ
وَالْأَثَرُ وَحُكْمُ الدُّنْيَا وَهُوَ الْجَوَازُ وَالْفُسَادُ وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ
لِوُجُودِ الْجَوَازِ وَلَا ثَرَابٍ كَمَا لَوْ صَلَّى مَرَاتِبًا وَوُجُودِ الْفُسَادِ

ولا يأنتم كما لو ترعياً بماء نجس جاعلاً وصلّى فصار الاسم بعد
 كونه ميّازاً كالمشترك فلا يعم عندنا وكذلك اعتد الشافعي رح
 لأن الجواز لا يعم عندنا وقد اريد حكم العقص اجمالاً فيمتنع
 وصار كأنه قال: لو اريد احتمالاً بالنيات ورفع ما ثم الخطاء
 والنسيان قلم يصح التمسك بالحدّين الاول على اشتراط
 النية في الواقف وبالثاني على عدم فساد الصلوة بالكلام
فاسيناً على عدم فساد الصلوة بالاكل مسطياً* والتسليم
المضاف الى الاعيان كالمجاز* في حرمة عليكم امهاتكم
* والخبز* في حرمة الخمر بعينها* حقيقة عندنا*
كالتهليل المضاف اليها تسوا حلت لكم بهيمة الانعام
* خلافاً للبعض* فانه مجاز عندهم والمعنى حرم نكاح
الامهات وشرب الخمر فالقصد عدم الفعل لا عدم العين
قلنا معني اتصاف العين بالحرمة خروجها من كونها
محل للفعل شرعاً كأن معني انصاف الفعل بها خروجه
من الاعتبار شرعياً* ويقتض بما ذكرنا* من قسم
الحقيقة والجاز* حروف المعنى* لانقسامها الى الحقيقة
والمجاز ومنها حروف العطف وهي الأكثر وقربها لخر لها
عن الالف والمفعول بخلاف حروف الجر والشرط لا اختصاص

كل بقسم * فالواو مطلق العطف من غير تعرض لمقارنته
ولا ترتيب * بالتقل عن ايمة البلغة وزعم بعضهم انها
للترتيب عند ابى حنيفة رح وللمقارنة عندهما استدلالا
بوقوع الواحدة عنده * و* الثلاث عندهما * في قوله لغير
الموطوعة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق * قلنا
هذا باطل لانها لا تطلق واحدة او ثلاثا لذلك * بل انما
تطلق واحدة عند ابى حنيفة رح لان من وجب هذا الكلام
الافتراق * لا الاجتماع لان الاول تعلق بالشرط بلا واسطة
والثاني والثالث بواسطة الاول فيقع كذا لك فالتعلق
كالمنجز عند الشرط وفي المنجز يقع واحدة فقط لعدم المحل
ولو تغير هذا الموجب لتغير بالواو وهي ليست للمقارنة
* فلا يتغير بالواو قالا مرجية الاجتماع * لان الثاني جملة
ناقصة فشارك الاولى والترتيب في التكلم لا في صيرورته
طلاقا كما لو كررت مرات قوله ان دخلت الدار فانت طالق
* فلا يتغير بالواو * لانه لا يتعرض للترتيب وفرق بان الشرط
اذا تكررت تعلق كل الاجزية بها بلا واسطة والتفرق زمانا
لا يوجب التفرق تعلقا فكان كما لو اخرج الشرط ولا ينتقص
اصلها بآية الرضوء لان الترتيب ثمه في اليجاب لا في

الراحب كما في ادا حاء عند افاشترى على ما و حارة واسعا حر
 دانه اماهما في قاع مرتب معلق فيسرل كما تعلق كما لسواهم
اذا انحلت * و * نقص بها * لو قال لعبر المدا حول بها امت
طالق و طالق و طالق * فهي تيسر و واحدة و قد اترتيب
في قل * اما تيسر و واحدة لان الاول وقع قبل التكلم بالثاني
و الثالث * لانه مستحضر لا يتوقف على آخره * فمقطت ولايته *
اي ولاية الايقاع * لغوات مستحل التصرف و * نقص
ايضا بها * اذا زوج امتين * برصا نهما * من راحل * مطلقا
* بعير ادا مولا هما و بعير ادا الروح ثم قال المولى هذه حرة
و قد * متصلا * بطل نكاح الثابته و هذا اترتيب و لو اعتقهما
معا لا يطل نكاح و واحدة مسهما للترييب بينهما فليل
* اما يطل نكاح الثابته لان عتق الاولى يطل محليه
الوفى في حق الثابته * لعدم حل الامه على الحرة * فطل *
نكاح * الثاني قل التكلم * نعتقها مطلقا الثاني باعتبار
آخر لان الواو للترييب * و * نقص انصا بها * اذا زوج
و حلا احبس في عتق ين بعير ادا الروح فسلعه الحصر
فقال احرب نكاح هذه و قد * مطلقا كما اذا احاربهما معا * بان
فقال احربت معا و هذا مقارنته * و ان اجاز قهما مشفقا بطل

الثاني * فقل انما بطل * لان صدر الكلام يتوقف على
 آخره اذا كان في آخره ما يغير اولى * وههنا الصدر لجواز
 النكاح والاخر لمصلحة * كما في الشرط والاستثناء * لا لاقتضاء
 الراو المقارنة * وقد تكون الراو * مستثناة * للحال *
 عند تعذر العطف اذا اجماع تجميع ذالحال * كقوله لعبد
 ادا لي الفاوانت حر * لئلا لقطاع بينهما طليبا وخبرا فاجعلت
 للحال والاحوال شروط * حتى لا يعتق الا بالاداء * كانه قال
 ان اديت فانت حر وهذا من باب عرض الناقصة على المحوض
 والتقدير كن حرا وانت مؤد الفاوانما حمل عليه بدلالة
 حال المتكلم * لانه * ابي المولى * جعل التجربة * في قوله
 ادا لي الفاوانت حر * حال الاداء فلا يسبق الاداء * لان
 الحال بمعنى المصفة فكما ان الصفة لا تسبق المرصوف
 فكذا الحال لا تسبق ذالحال * وقد تكون الراو لعطف
 الجملة فلا تجب به المشاركة في الخبر * لانها لا تقتار الكلام
 الثاني الى الخبر لا مجرد العطف فاذا اتم فلا مشاركة * كقوله
 هذا طالق ثلثا وهذا طالق فتطلق الثانية واحدة *
 لعدم المشاركة * وكذا * الراو * في قولها اطلقني ولك الف
 درهم * لعطف الجملة حتى لو طلقها * لا يجب شيء

وَقَالَا أَنَّهُ لِلنِّسَالِ * بِدِلَالَةِ الْمَعَارِضَةِ * فَيَصِيرُ * الْأَلِفُ
 * شَرْطًا * لِلطَّلَاقِ * وَبِدِلَالَتِهِ * أَيِ طَلَقْنِي بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
لَكَ عَلَى الْفِ * فَيَجِبُ الْإِلْفُ * وَقَالَ الْعُطْفُ حَقِيقَةٌ لَا يُعْدَلُ
بِحُجَّتِهِ الْإِبْدَائِيلُ وَالْمَعَارِضَةُ مِنْ الْعَوَارِضِ فَالطَّلَاقُ غَالِبٌ
بِالْمَالِ فَلَا يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَتَى دَخَلَ الْعَوَارِضُ
كَانَ يَمِينًا بِجَانِبِهِ فَلَا يَكُونُ مَعَارِضَةً مُطْلَقًا فَقَدْ عُدَّتْ
الدَّلَالَةُ عَلَى النِّسَالِ فِي وَلَكِ الْفِ وَكَذَا صِغَتُهُ لَا تُصْلِحُ لِلنِّسَالِ
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّسَالِ الْمُسْتَقْلَةِ أَنَّ لَا تُكُونُ وَصَفَاتُ بُوتِيَا
أَوْ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ لِأَنَّ النِّسَالِ أَمَّا فَعِلٌ أَوْ أَسْمٌ فَاعِلٌ
لَمْ يَلْتَمِمْ عَلَى التَّجِيدِ دِ بِخِلَافٍ وَأَنْتَ مَرَفَانٌ الدَّلَالَةُ
عَلَى الْحَالِ قَدْ وُجِدَتْ لِمَا بَيَّنَّا وَصِغَتُهُ أَيْضًا تُصْلِحُ فَالْحَرَمُ مُسْتَقٍ
مِنْ حِرِّ الْعَبْدِ يَحْرُ حَرَامٌ مِنْ حَدِّ عِلْمٍ وَاخْتِلَافِ الْكَلَامِ خَبَرًا
وَطَلَبًا لَا يَمْنَعُ الْعُطْفُ حَقْمًا لَا حَقْمًا لِالتَّضَمِينِ فَنَقُولُ إِذَا
اِخْتَلَفُوا وُجِدَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى النِّسَالِ وَالْمُضْلَاحِيَّةُ يَحْتَمِلُ
عَلَى النِّسَالِ كَمَا أَدَّى إِلَى الْفِ وَأَنْتَ حَرٌّ وَإِذَا عُدَّتْ تَجِبُ
لِلْعُطْفِ حَقْمًا عَلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِي لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْمَانِعُ
كَمَا يُطْلَقْنِي وَلَكِ الْفِ أَيِ يَكُونُ مِنْكَ طَّلَاقٌ وَلَكِ الْفِ وَهِيَ
بِكَلَامٍ * وَالْفَاءُ لِلرُّشْلِ وَالْمُعْتَقِيبُ * أَيِ لِوُجُودِ الثَّانِي بَعْدَ

الاول بلا فصل * فيتراخي المعطوف عن المعطوف عليه بزمان
 وان لطف * اي قل والالكان مقارنا ولا موجب لها في القران
 * فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالت
 فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بلا تراخ * فلودخلت
 الاخيرة قبل الاولى او الاولى ثم الاخيرة بعد زمان
 لا يثبت * ولذا استعمل في احكام العلل * كجاء الشتاء
 فتاهب لترتب السكك عليها موصولا * فاذا قال لا خير
 بعث منك هذا العبد بكذا فقال الا خير فهو حر انه قبول
 للبيع * لذكر الحرية محققة لا ليجانب بالفاء ولا لترتب
 العتق عليه الا بعد القبول كانه قال قبلت فهو حر بخلاف
 وهو حر * وانما تدخل على العلل * وينبغي ان لا تدخل
 لعدم تاخر العلة عن المعلول * اذا كانت * ذلك * مما
 تدوم * لتراخيها معنى للوامها نحووا بشرف قد اتاك
 الغوث * كقوله ادالي الفافانت حر * اي ادالي الفالانك
 حر فيعتق للحال ولم يتقيد بالاداء ولم تجعل تعليقا كما
 في الواو لصحة الكلام بدونه والاضمار على خلاف الاصل
 مطلقا والفاء في هذه العلة حقيقة من وجه * وتستعار
 بمعنى الواو في قوله علي درهم قد رهم * اذ لا ترتب

ر في الواجب وانما هو لحد الرجوع اذ الشرع يبي في الزمان
 لا في العين * حتى يزوم درميان * وحد الشافعي ر
 لما في الشرع يبي لحد على الاستيفاء لتحقيق الاول
 فهو د هم فلزم واحد قلنا الحجاز امون من الا ضمار
 ر و نهر للتراخي * في السجدة و التكلم جميعا حتى كان
و يمنزله ما لو سكت ثم استأف * قولا بكمال التراخي
و لو كان في الحكم فقط كان تراخي من واجه فما راكبت الفاء
ولا استأف لبيها * و حد هما للتراخي في الحكم
مع الوصل في الحكم * رعاية للعطف اذ لا يطمح مع الانفصال
و حتى اذ قال يعير المذخور بما انت طالب ثم طالب
ثم طالب ان دخل اليد ارفع اليد يقع الاول * للحال
و يلغو ما بعد * اذ لو سكت على الاول يلغو ما بعد * فكل
هنا * ولو قدم الشرط يعلق الاول به ورق الثاني * لبقاء
المحل فالعلق الم ينزل * ولغا الثالث * لعدم المحل والثاني
وان القطع قد ر مستد اء * تصميم الكلام وقد دل عليه
ذكرة قبله وليس بشرط ذكرة في كلام موصول و فان
يعلق الا ول وقوعه ان ملكها ثانيا لذو جد الشرط * وقالا
يعلق * اي الطلاق * جميعا * في الصورتين للول

لكما* ويتزلزل على الترتيب* فتبين بالاول ويلغو ما بعده
 ان لم تكن موطوءة وان كانت وقعت* وفي قوله عليه السلام* من
 حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها* فليذكر عن يمينه
 ثم ليأت بالكفى هو خير استعير بمعنى الراغملا بحقيقة
 الامر تدل على حليته الرواية الاخرى* وهى فليأت بالكفى
 هو خير ثم ليذكر ليكون اجتماعيهما اى بين الروايتين
 فى كون الامرين للوجوب واجرا غللا مر على حقيقته لان
 التكفير لا يجب قبل الحسن* وبل لا ثبات ما بعده* وهو
 المعطوف* والاعراض عما قبله* منفيان مثبتا* على سبيل
 التدارك* للغلط باقامة الثانى مقام الاول وهو فيما
 يستعمل الرد والرجوع والا يضمن الثانى الى الاول* فتطلق
 ثلثا اذا فال للموطوءة انت طالق واحدة بل ثنتين لانه
 لم يملك ابطال الاول* لانه انشاء لا يحتمل الرد* فيقعان*
 اى الاول والثانى* بخلاف قوله له على الف بل الثانى* لان
 تدارك الغلط فى الاخبار ممكن كما فى سنى ثلثون بال
 اربعون* ولكن لا ستدارك بعد النفي* ان دخل فى
 المفرد* غير ان العطف انما يصح عند التماق الكلام*
 لا مطلقا وهو انتظامه بان لا يكون النفي والاثبات فى

محل واحد بعينه فحولك على ألف قرص فقال لا تكن غصب
 يلزمه المال * والافهمه متانف كالامة اذا تزادجت بغير
 اذن مولاهما بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح
 بمائة زلكن اجيزه بمائة وخمسين درهما ان هذا * اى
 قول المولى * فسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ * لعدم الاتيان
 * لانه نفى فعل واثباته بعينه * فالمهر فى النكاح من الزوائد
 حتى صبح بائنا ولا ونفيه فلا يتغير العقل بتغيره فكان
 وجوده كعدمه على ان نفى المقيد نفى لذات المقيد دون
 مجرد القيد والموقوف نكاح مقيد لا مطلق ولا اجيزه بمائة
 ارد لذلك المقيد لارد للمائة فقط فيرتب العقل * واو لا احد
 المذكورين * ولذا كان قوله * هذا حر او هذا كقوله احدهما
 حر وهذا الكلام * اى هذا حر او هذا * انشاء * شرعا * يستعمل
 الخبر * وضعا حتى لو جمع بين حر وعبد وقال احدهما حر
 لا يعتق العبد لانه يمكن حمله على الخبر * فواجب التحيين *
 بيان يوقع العتق فى ايهما شاء من حيث انه انشاء * على
 احتمال انه * اى اختيار احدهما * بيان * اى اطهار من
 حيث انه اخبار ليكون عملا بهما ولما كان الايجاب الاول
 غير نازل فى العين لانه انما ارجبه فى غير عين والعين

في العيّن بالبيان فكان لهذا البيان حكم الانشاء من هذا
 الوجه ومن حيث ان الايجاب اجمّل الخبر كان البيان
 اظهار الى هذا هو الذي اخبرت بغيرته فتبين ان البيان
 ذو شبهتين لانه بناء على الايجاب الاول وهو كذا لك وهذا
 معنى قوله * وجعل البيان * اي التعيين في احدهما * انشاء

من وجه * حتى شرط قيام المحل حالة البيان فلو مات
 احد مما فتعين العتق في الميث لا يصح * واظهارا من وجه
 حتى يجبر عليه * ولو كان انشاء من كل وجه لبا اجبر
 * لان اول احد المتبرين * اذا دخلت في الوكالة * بان قال
 وكنت فلانا او فلانا ببيعة * يصح * بلا اشتراط اجتماعهما على
 البيع استحياسا ترايهما باع صح بخلاف وفلان ولا يصح قياسا
 لجهالة المأمور كما في البيع وجه الاستحياس ان مبنى الوكالة
 على الشروع وهذه الجهالة لا تفضي الى النزاع * بخلاف
 البيع * اذا دخلت اوني المبيع اوني الثمن * والاجارة *
 اذا دخلت في الامتنان او الاجرة فانهما يفسدان لان او
 للتخيير ومن له الخيار منهما مبرور فجهل المعقود عليه
 اونه جهالة تفضي الى النزاع * الا ان يكون من له الخيار
 اي خيارا ليعين * معلوما في * ثوبين * اثنين او *

اثواب * ثلثة * بان قال المشتري للبائع اشتريت منك
 هذا الثوب او هذا على التي بالخيار في التعيين او على انك
 بالخيار او قال البائع للمشتري كذلك * فيصح * اي فينبذ
 يَصِحُّ الْعَقْدُ * استعسانا * والقياس ان لا يصح لجهالة المبيع
 سجا اذا كان من له الخيار مجهولا قلنا لما كان معلوما
 لا تنقضي الجهالة الى النزاع لكن في العقد معنى الخطر
 لانه جاز ان يشتار هذا فيكون هو المبيع او ذلك فيكون
 هو المبيع والخطر منه كالشرط وانما تحمل الحاجة
 الى دفع الثمن اذ قد يستلزم الى اختيار من يشق به او
 اختيار من يشتريه لاجل ولا يمكنه البائع من الحمل
 اليه الا بالبيع فيكون في معنى شرط الخيار ولما
 لم يتحمل في خيار الشرط اكثر من ثلثة ايام لانه فاع الحاجة
 بما دونه غالباً لم يتحمل منها ايضاً في اكثر من ثلثة اثواب
 لانه فاعها مادونه فالثلثة يشتمل على جيد ووسط وذي
 والاجارة كالبيع * و * اذا دخلت * في المهر كذلك * اي يوجبها
 التخيير * منها فيما ان صح التخيير * اي ان اذ بان يتحقق
 الرق في كل واحد منهما نحر تكسب على الف حاله
 او البعثة مؤجلين والا فلا بل وهو معنى قوله * وفي

النكثين يجب الاقل * كنكست على الغين او الف فانه
 لا تفيد لتعين الرقي في الاقل كما في الاقرار والوصية
 والمصير الى مهر المثل موجب نكاح لا تسمية فيه عند هما
 * وعنده يجب مهر المثل * مطلقا لا نعتا ام التسمية
 بالجمالة ووجوب الاقل في الاقرار ونسوة لعبد في معارضة
موجب اصلي * ولا فادتها التخيير قلنا * في الكفارة *
اي كفارة اليمين وكفارة السلف وكفارة جزاء الصيت * يجب
احد الاشياء * عندنا غير عيين والمأمور مخير في التعيين
 * خلافا للبعض * قالوا ان اكل واجب على طريق البذل فاذا
 اتى بواحد سقط الباقي وهذا الاختلاف لفظي لان المراد
 بوجوب الجميع عندهم انه لا يجوز الا خلال بجميعها
 ولا يجب الاتيان به والمكلف مخير وهو عين مذهبنا * وفي
قوله تع ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم
من خلاف او ينفوا من الارض للتخيير عند مالك * كما في
 الكفارة لانه موجب اوفى الانشاء قلنا هذه اجزية في مقابلة
 الجناية فدل تنويعها على تنويع الجناية الى تخويف واخذ
 مال وقتل وجمع بينهما اذ الجزاء بحسب الجناية ولهذا
 لا يجازي القاتل واخذ المال بالنفى وحده فتمتع بالتخيير

فَجَعَلَ اَوَّلَ التَّقْسِيمِ وَالْمَعْنَى بَانَ حِزَّاءِ الْمُحَارَبَيْنِ اِمَّا الْقَتْلُ
 بِلاَ صُلْبٍ اِنْ اُفِرِدُوا الْقَتْلُ وَاِمَّا الصُّلْبُ مَعَ الْقَتْلِ اِنْ اُخْمِعُوا
 بَيْنَ احَدٍ وَقَتْلٍ وَاِمَّا الْقَطْعُ اِنْ اُفِرِدُوا الْاِحْذَ وَاِمَّا النَّفْيُ
 اِنْ اُفِرِدُوا الْاِحْذَ وَعَلَى مَذِ الْيَمَانِ قِيلَ * اَوْعِنْدَنَا مَعْنَى
 بَلَّ * كَمَا فِي اَوَّلِ قَصْرِ لَانِ اَوْ يَتَّصِفُ اَحَدُ اَمْسِ التَّعْيِينِ
 الثَّابِتُ بِاَوَّلِ الْكَلَامِ * اَيَّ يَقْتُلُوا اِذَا اُفِرِدُوا الْقَتْلُ بَلَّ يَجْلِبُوا

اِذَا ارْتَفَعَتِ الْحَارِبُ بِقَتْلِ الْمَعْسِ وَاِخْذِ الْمَالِ بَلَّ تَقَطَّعَ اَيْدِيهِمْ
 وَاَرْجُلُهُمْ اِذَا احْذَوْا الْمَالَ فَقَطَّ بَلَّ يَنْفِرُ اَمْسِ الْاَرْضِ اِذَا حَوَثُوا
 الطَّرِيقَ * وَاِمَّا الْكُفَّارَاتُ فِي مَقَابِلَةِ جِنَائِهِ وَاحِدَةٌ وَالْكَلَامُ
 اَنْشَاءً فَيُثَبِّتُ التَّحْمِيلَ وَالْاَجْزِيَّةَ هُمَا جُمْلَةٌ قَوِيْلَتُ بِجُمْلَةٍ
 فَيُقَسِّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ وَالْمَعْنَى وَاِنْ تَمَّ بِالتَّنْوِيعِ لَكِنَّهُ جَعَلَ
 لِمَعْنَى بَلَّ لَانِهِ اَنْهَبَ بِالْقَامِ * وَ* لَتَنَاوُلُ اَوْ لَأَحَدُ الْاُمُورِ

* قَالَا اِذَا قَالَ لَعْنَةُ اَوْ دَابَّتْهُ مَذِ اَحَرًا وَمَذِ اِنَّهُ بَاطِلٌ لِاحْكَامِهِ
 لَانَهُ اسْمٌ لِأَحَدٍ هُمَا غَيْرُ عَيْنٍ وَذَلِكَ * اَيَّ تَغْيِيرِ الْعَيْنِ * غَيْرِ
 مَحِلِّ الْعَيْنِ * لَانِ أَحَدَ الْعَيْنَيْنِ الَّتِي مَحِلُّ الْاِيْجَابِ
 فَيُغَيِّرُ الْعَيْنَ مِنْهُمَا لَا يَصْلَحُ فَيُلْعَوُ * وَعِنْدَهُ هُوَ كَذَلِكَ *
 اَيَّ لَأَحَدٍ هُمَا غَيْرُ عَيْنٍ وَذَلِكَ لَيْسَ بِمَحِلٍّ لَكِنْ * عَلَى اِحْتِمَالِ
 التَّعْيِينِ حَتَّى * اَيَّ لَانَهُ * لَزِمَتْهُ التَّعْيِينِ كَمَا فِي مَسْئَلَةٍ

العبدان * واجتر عليه ولو لم يستعمل لما اجبر * والعمل
بالاستعمال اولى من الابدان فجعل ما وضع لتحقيقته *
وهو اولتناول احدهما غير عين * مجازا عما يستعمله *
وهو احد هما عيننا لا استلزام الاول والثاني من حيث
الزوم البيان * وان استحالت حقيقته * كما في هذا البنى
لا كبرينا * وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم
ويستعاران للعموم * اي تفيد * بدليل مقترب به وفيه
العموم بقوله * فتصير بمعنى او العطف * من حيث
انهما معنيان * لا عينها * اي عين الرازي من حيث ان
كل واحد مراد على الانفراد والاجتماع ليس يستعمل كما في
الراوي * وذلك * اي العموم * اذا كانت في موضع النفي *
نحو ولا تطع منهما لثما او كفورا حرم اطاعتهما بصفة
الانفراد اي لا تطع واحدا منهما وهو نكرة في النفي فتعنيهما
او في موضع الاباحة اذ يفهم من جالس الحسن او ابن
سبيرين جالس احدهما او كليهما ان شئت ونظيرها في النفي
في الشرعيات * كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا * معناه
فلانا ولا فلانا * ختمني اذا كلم احدهما يست * نظر الى
بالانفراد وفي الراوي لا يست بالم يكلمهما * ولو كلمهما

والم يثبت الامورة واحدة * نظرا الى انها كالواو في الحكم، فيما
 الجنة مارة والمطابق للغرض ان يقول كقولهم والله لا اكلم
 فلا فلانا فلا فانا حتى لو كلمهما او احدا منهما حديث ونظيرها
 في الاباحية * لو حلت لا اكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان
 يكلمهما * بلا حجب لانه مرفوع الاباحية فلا يستثنى من الحظر
 اباحية وافرقت بين الاباحية والتخيير بمخالفة المأمور بالجمع
 فيه درهما * وتسميان او بمعنى حتى * او الا ان فاحدا الا مرفوع
 وارتفاعه بوجوه من الاخر كالغاية بالغاية * اذا فسد العطف لا جمل
 ان الكلام * اسما وفلا ناسيا في مفعولا * وتسميان في الغاية *
 وبان يستعمل الا مثلا * كقوله تع ليس لك مني الا امر شي
 او يتوب عليهم * لا يستعمل عطف اري يتوب علي شي او على
 امس الا يعطف بالفعل على الاسم والمفعول على الماضى
 فيعمل للغاية وهذا في بعض الاقوال والمعنى ليس لك
 من الامر شي سوى التبليغ حتى يظهر الدين * وحتى
 للغاية كلى وتسميان * مستعار * للعطف * لان المعطوف
 متصل بالمعطوف عليه كغاية بالغاية * مع قيام معنى
 الغاية * فيكون حقيقة قاصرة كقولهم * استثنى الفصال
 حتى القروى * الاستثنان العذر فرحان والفصال جمع فصيل

والقومنى جميع قريع وهو صابه داره * وصواضعها * ابي حتى
 * فى الافعال ان يجعل غاية * خالصة * بمعنى الى * نحو
 خرجت النساء حتى خرجت هليل * او يجعل غاية فى جملة
 مبدئ آة * نحو حتى يقول الرسول بالرفع ابي هو يقول
 * وعلا مة الغاية ان يستعمل الصل * ابي صل راكلا م
 * الا مصلاد * بان صلح فيه ضرب المنة * وان يصلح الآخر دلالة
 على الانتهاء * نحو حتى يعطوا الجزية * فان لم يشتم * جعلها
 غاية لقوات المعتنلين اواخذ ههنا * فللمجازاة بمعنى
 لانم كنى * ان صلح الصل وشبنا الآخر نحو اسلمت حتى ادخل
 الجنة لان الميازاة تناسب الغاية فالسبب يمتلئ بجزائه
 كالغيا بالغاية * فان تعد هذا * ابي جعلها للمجازاة
 * جعل مستعار للعطف المحض وبطل مغنى العاية * نحو
 جاءنى القوم حتى نام زيد * وعلى هذا * ابي على المعاني البشمة
 * منها تل الزيات ان كان لم اخبر بك حتى تصيح * فانه يجنب
 ان اقلع جيلك الصيخ لان حتى للغاية * وان لم اترك حتى
 تغل يني * فاته فلم تغل * لم ليحدث لان التغلية لا يصلح
 منه ينابل هو دال على الاثبات لانه اخسان وكن الاثبات
 لا يمتلئ فقلت شرط الغاية وهو يصلح شبنوا والغدا عجزاء فحمل

عليه * وان لم آتكم حتى اتعدى عنكم * فعبدني حر
حتى للعطوب المحسن لعدائهم صلاحه الغاية وعلوهم سميعة
الاتيان لفعل نفسه اذ الجرايم كما فاقوه ولا يكافي نفسه
هأذة وصا وكفر له ان لم آتكم فأتعدى فان تعدى عقيب
ايمانهم بر والالا * منها * اي من حروف المعاني * حروف
الحر * الحرفان على اسم اواسما الى اسم كمررت به والمال له
* والبناء للانسان * المتعدي ملصقا ملصقا * ولاقتضائه
ايامها والاصل الملتصق * تصيب * الباء * الاثبات * اذ
التمن غتم مقصود بل مؤثلا لعد * حتى لو قال اشترى بيتا
مثلا مثلا العبد بكر من تحنطة حمدة يكون انكر ثمنا
فيصح الاصل الى به قبل لا يقيس بخلاف ما ان الاصاب
العقد الى الكبر * فانه يكون سلة افا لم يجمع الدارين وهو العليم
فجاء الاصل او لم يمنع الاحتيل الى * * * * * * *
احسن تفي اقلهم فلا يعبدي خرق على الحق * والصلون
لان معناه ان احسن تفي خسر ام لصقا بالقدوم والصلابة به
لا يتصور قبل وحده لانه فعل احسن فشرط الحسن الاجتناب
صل قفلا حينت به كل باب * بخلاف قوله ان احسن تفي ان يلا با
قلم * لان قوله ان فلا يلا قلم يحسن بتفسيره وهو المفعول

الثاني للاخبار فكانه قال ان اخبرتني خبر قدومه والخبر

مطلق فيتناول الكذب ايضا * و * لهذا * لو قال ان خرجت

من الدار الا باذني وهو عام يشترط تكرار الاذن لكل خروج *

اذا المعنى الاخر وجا ملصقا باذني وهو عام بعموم وصفه

* بخلاف قوله ان اذن لك * فانه لا يشترط لكل خرجة

اذن لانه لم يستثنى خروججا ملصقا به من الخروج مطلقا

لعدم الباء بل استثنى الاذن من الخروج وهو ليس من

جنسه فيتعذر الاستثناء فجعل الا مجازا عن الغاية

اي الى ان اذن لك فيكون الخروج ملغويا الى وقت وجود

الاذن وقد وجد مرة فارفع المنع * و * لهذا قلنا * في قوله

الت ظالم بمشيئة الله تع الرباء بمعنى الشرط * فالالصاق

يؤدى معناه لاقتضائه اتصال المصق بالمصق به اتصال

الجزاء بالشرط فلا يقع كما في انشاء الله تع * وقال الشافعي

رج الباء في قوله تع والممسحوا برؤوسكم للتبعيض حتى *

اولجنب مسح بعض الراس اذ هو المفهوم عن فاعل دخولها

في المحل يقال مسح بالراس اي ببعضه * وقال مالك انها

صلة * زيدت للتاكيد لتعني الفعل بنفسه فكانه قال

والممسحوا برؤوسكم فوجب مسح الكل * و * قلنا * ليس *

الامر * كذلك * اذا التبع بعض لا يصل له في اللغة وجهان
 صلة الفاء لحقيقة * بذل هي اللصاق * على حقيقتها
 * لكنها * جواب قول القائل فمن أين جاء التبع بعض
 * اذا دل حلت في آلة المسح كان الفعل متعبدا الى متخله *
 كمسحت الحائط بيدي * فيمتد اول كلمة * اي كل الممسوح
 لانه اضيف الى جملة * واحد حلت في محل المسح بقي
الفعل متعبدا الى الآلة * والثقل يروا مسحوا اليد كم
 برؤسكم * فلا يقتضي استيعاب الرأس * كأنه ماله كروح
 لعدم اضافة الفعل اليه * والفعل يقتضي المصاق والآلة
يا محيل * مطلعا * ودليلك لا يمتنع مع الكل * اي كل الآلة
 * عادية * الاذ لا يرفع الآلة بجميع اجزائها على الرأس فيما
 ليس الاصابع وطور اليك لا يستعمل لان هذا المسح عادية
 فلا يجب استيعابها في كل يا كثير الذي له بحكم الكل وهو
 ثلثة اصابع * فصار المزاد به اكثر اليد فصار التبع بعض
 من ادم هذا الطريق * اي طريق تعدي الفعل الى الآلة وفعا
 لا يقتضي الاستيعاب لا باقتضاء السيا كما قال الشافعي راجح
واحد الا استيعاب في التيمم مع فأ مستورا الرجوع مكم
في المشهور * وعلى * لا استعلاء ما ستعالت * للا لزام * لا

فِيهِ مَعْنَى الاستعلاء * فقول له علي الف يكون ذينا * اذ
 الدَّيْنُ يَغْلُوهُ حُكْمًا * اِلَّا * اَنْ يَغْيِرَهُ * يَنْ يَتَّصِلُ بِهِ
 الرَّدِيْعَةُ * فَحَيْثُمَا لَا يَكُوْنُ ذِيْنًا وَعَلَى يَحْتَمِلُ مَعْنَى
 الرَّدِيْعَةُ لِأَنَّ فِيهَا الزَّوَامَ الْحِفْظَ فَحَمِلَ عَلَيْهِ * فَانْ ذُخِلَتْ
 فِي الْمَعَاوِضَاتِ الْمُحْضَةِ * الْخَالِيَةُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ كَالْبَيْعِ
 وَالْأَجَاوِزِ وَالنِّكَاحِ * كَانَتْ بِمَعْنَى الْبَاءِ * أَجْمَاعًا لِمُنَاسِبَةِ
 بَيْنَ الزَّوَامِ وَالْإِلْصَاقِ لَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ لِأَنَّ الْمَعَاوِضَاتِ الْمُحْضَةَ
 لَا تَقْبَلُ الْخَطَرَ وَالشَّرْطَ وَقَدْ اُخْرِجَ الْخَالِعُ وَالطَّلَاقُ
 وَالْعَتَاقُ بِمَا * وَكَذَلِكَ * يَكُوْنُ بِمَعْنَى الْبَاءِ * اِذَا اسْتَعْمَلْتَ
 فِي الطَّلَاقِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رُخً لِلشَّرْطِ * لِلزَّوَامِ
 الْجَزَاءِ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ فَاسْتَعْمَالَ فِيهِ حَقِيقَةً فَلَا يَجِبُ
 شَيْءٌ فِي قَوْلِهَا طَلَقْنِي ثَلَاثًا عَلَى الْفِ اِذَا طَلَقَهَا وَاحِدَةً لِأَنَّهَا
 لِلشَّرْطِ وَاجْزَاءُ الشَّرْطِ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى اجْزَاءِ الْمَشْرُوطِ وَعِنْدَهُمَا
 يَجِبُ ثَلَاثُ الْاَلْفِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ فَالْاَلْفُ عَرَضٌ لَا شَرْطَ
 وَاجْزَاءِ الْعَرَضِ يَنْقَسِمُ عَلَى اجْزَاءِ الْمَعْرُوضِ * وَمَنْ لِلتَّبْعِيضِ
 فَاِذَا قَالَ مَنْ اشْتَيْتُ مِنْ غَبِيْلِي عَتَقَهُ فَاَعْتَقَهُ كَانَ لَهُ * اَيِ
 لِلْمَاضِي * اِنْ يَعْتَقُهُمْ * اِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 رُخً عَمَلًا بِكَلِمَتِي الْعَمَلُ وَالْتَّبْعِيضُ وَعَمَلُهُمَا اَنْ

يعتقدهم جميعا لان من للبيان * والى لانتها والغاية *
ولذا استعملت في اجال الديون لانها غايتها * بأن كانت *
الغاية * قائمة بنفسها * بان لا يكون مهيئة في وجودها
 الى المعيا * كقولهم هذا السن له من هذه الحائط الى
 هذه الحائط لا يدخل الحائطان * في الاقرار لانها اذا
قامت بنفسها لا تستعملها المعيا * وان لم يكن * كذلك
* فان كان اصل الكلام * اي صدره والكلام * مهيئة الى الغاية *
 بان وقع صدره على المعيا والغاية جميعا كان في كمال الاختراع
 متاورا لهما لان الصدر لما يتناول الجملة قبل ذكرها وبعد
 لا يتناول الجملة الا الي بعض منها كان المت و من ذكرها
 اسقاطا ورائها ضرورة ان الاسم يتناولها * فقد خل في
الصدر * وكافي الرافق فابهم اليد يتناول من الرأس الى اصابع
الي الايط * وان لم يتناولها * الصدر * او فيه * أي في التناول
* شك * كما ان الحلف لا يكلم الى رمضان * فقد كرمنا هذا المحكم *
اليها * فلا ندخل * بعد من التناول * كالعين في الضوم *
فالصدر لم يتناول الى ما يلي اليوم ينصرف الى الاطلاق
ساعة يد ليل مسئلة الحلف * وفي الطرف في كنههم مختلفا
في جلد في واثباتهم * في ظرف الزمان تصور انبت لها الى هذا

ارفى غدا * فقال لا هيأ سوا ع حكما * اذ لا فرق بينهما معنى
 فلو نوى آخر النهار في غدا لا يصدق كما في غدا * و الفرق
 أبو حنيفة رج بينهما فيما اذا نوى آخر النهار * فقال في
 الإثبات يصدق ديانة وقضاء وفي المخذوق لا يصدق الا
 ديانة وهذا لان حدث فيه اوجب اتصال الفعل به لمشابهة
 المفعول به ضرورة فاقترضني استيعابه فتعين اوله ولم يصدق
 في التأخير لانه لا يغير موجب كلامه الى ما هو تخفيف عليه
 وانما يصدق ديانة لانه نرى محتمل كلامه واثباته اوجب
 اتصاله بجزء مبهم اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب
 فيصدق مطلقا لان النية مبنية للابها م * واذا اضيف *
 الطلاق * الى مكان * كانت طالق في مكة * يقع للتحال *
 لان اضافته اليه لا تصلح مخصصا للطلاق فالوقوع في مكان
 وقوع في كل الامكنة فلا يمكن جعلها كالشرط بخلاف
 اضافته الى زمان * الا ان يضم الفعل * بان يراد في دخولك
 الدار * فيصير بمعنى الشرط * لانه في معنى حال الدخول
 والاحوال شروط * ومنها اسماء الظروف ومنع للمقارنة *
 فيقع في انت طالق واخباة مع واحدة ثنتين قبل المسحس
 * وقبل التتد يتم * فتطلق للتحال في انت طالق قبل

دخولك اليه ان لم يأتك انتضاء العبدية وخود ما بعدها
 وفي غير المسموعة انت طالق واحدة قبلها واحدة يطغ
 ثنتين او قبل واحدة واحدة * وبعد للتاخير وحكما
 في الطلاق * لا في الاطلاق وغيره * حكم حكم قبل * اي
 في الصورتين فلو قال لها انت طالق واحدة واحدة واحدة
 يقع ثنتين ولو قال بعد ما واحدة واحدة * في هذه الاية اذا
 قيد * الطرف * بالكناية * اي بالضمير كان صيغة * معلى
 لما بعد * لانه لما اضيفت الى ضمير الاول لم يكن لصقة لها
 لان الصفة لا يقبل الى موصوفها * واذا لم يقبل * بها * كان
 صفة لما قبله * اذ الصفة تملوا الموصوف ثم الاقرار بطلاق
 ما من ايقاع له في السال * وعند للخصرة فاذا قال لغيره
 لك عند في الفدوهم كانت ود يقع لان الضرورة تدل على
 السقط * اي على انها مشققة عنك * ومن اللزوم ومسا
 حروف الامتناع * او اصل ذلك الا وغير يستعمل صفة
 للبيارة ويستعمل استثناء * لشبهه بالا * تقول له علي درهم
 ميرد انت بالربع * صفة الدارهم فيلزمه درهمين * الثاني
 بالفتح والكسر قيد اطلاق * ولو قال بان نصيب كان استثناء
 فيلزمه درهمين لان نقاب * وسري * مثل غير في كونه مائة

واستثناء * ومنها حرفا الشرط * أي كماله * وإن اصل فيها *
 لمتخصصا للشرط * وإنما ذلك خلل على امر معدوم على خطر
 الوجود * أي تردد في عيادة بين أن يوجد وبين أن لا يوجد
 ارجحنا أن اصل الاستشكال وعين المتحقق لا محالة واقوله
 * ليس بكائن لا محالة * تأكيد * فإذا قال إن لم اطلقك فانت
 طالق بلها لم تطلق حتى يثبت انطباقها * فالشرط هو عدم
 الإطلاق يتحقق عند الثبات فيقع في آخر السيرة * وإذا اعتد
 نحية الكوفة تصلح للوقت والشرط * حيثما يعمل له على
 المراجعة * فيجوزي بها مرة * فيجوز * ع * وإذا انصبك خصاصة
 فتجوز * ولا يجوزي بها اخرى * لشو (شعر) وإذا انكرت كريمة
 ادعى لها وإذا انجاس الجينس يلزمه خيلاب * وإذا جوزي بها سقط
 الوقت * أي معناه * عنها كما أنها حرف شرط * بمنزلة ان * وهو
 قول ابن حنيفة وعند نحية البصرة هي للوقت وقد تستعمل
 مجازا للشرط لمن غير سقوط معنى الوقت عنها مثل متى
 فلها للوقت لا يشق عليها ذلك * أي معنى الوقت * بحال *
 كرواء في الاخبار والاشتيار مع ان المجازاة بمعنى لازمة
 في الإختيار وإذا جازة فالاولى ان لا يسقط عنها معنى الوقت
 وامتناع الجمع بين الحقيقة والإختيار التبا في ولا تنافي

قالوا قد يصلح شرطاً على أنه مستغفار لمعنى متعدي * وهو
 قولهما احتى إذا قال الأمر أنه إذا لم أطلقك فانت طالق *
 ولا نية له * لا يقع الطلاق عند ما لم يثبت إحداهما * لا ينفك
 ولو حمل على الشرط لا يقع ما لم يثبت أحدهما ولو حمل على
 الترتيب يقع للبيان فلا يقع بالشك * وقال لا يقع كإفراغ * لأصاحبه
 إلى زمان لم يطلق فيه واحد * مثل متعدي لم أطلقك *
 والكا فاني كما فزع للمفاتيح لا للتشبيه كما في كما خرجت
 رأيت زيد أي فاجأت ساعة فخرجت ساعة رؤية زيد
 * ولو للشرط * تقول لزوج متعدي لا كزمتك إلا إن
 إن جعل الفعل للإستقبال وإن كان ما مضى ولو جعله
 للماضى وإن كان مستقبلاً * وإنما قال * رؤيتك عنهما *
 لأنه لا نيل عنه * إذا قال أنت طالق لم تدخلت الدار والله *
 يفتح الهمزة * بمنزلة أن دخلت الدار * لما فيه من متعدي *
 الشرط * وكيف للسؤال عن الحال * أي الوصف * فإن
 استقام * السؤال بان يوضح تعلق الكيفية بالصدق وكافي
 الطلاق له كقبة ياهتبلر أنه رجعي وبائين بينونة خفيفة
 أو غليظة * والإبطال * أي كيف * وللك قال أبو حنيفة
 وخ في قوله البتة أحر كيف شئت أنه أيقاع * فانه لا وصف

للحرية فلم يستقم السؤال فيعتق بان ت حروبطن كيف شئت
والتعليق والمال فيه من العوارض * وقال * في الطلاق *
اذا قال انت طالق كيف شئت * تقع الواحدة * للحال
* ويبقى الفضل * اي الحال التي تدل عليها كيف * في
الوصف * اي البيئونة * والقدر * اي العدد * مفوضا
اليها * وهذا في المدخولة واماني غير ما فتلق واحدة
 ويلغو آخر كلامه لانه لا فضل بعد الوقوع ليتعلق بالمشية
كما في الحرية وانما قال * بشرط نية الزوج * مع ان عامة
 التفريجات لا يحتاج اليها لان الحال مشترك بين
 البيئونة والعدد فيحتاج الى النية لتعين احد المحتملين
 او المعنى بشرط عدم نية الزوج على حذف المضاف لان
التفويض انما يكون فيما لانية له فيه * وقالا ما لا يقبل
الاشارة حقا * كالطلاق والعناق * فحاله ووصفه * عطف
 تفسري * بمنزلة اصله * اذ معرفة وجود ما لا يحس باثارة
واوصافه فيكون الوصف اصلا من هذا الوجه * فيتعلق
بالاصل بتعلقه * اي بتعلق هذا الوصف بمشيئتها * فلا تقع
واحدة عندهما الا بمشيئة منها ونية منه وابو حنيفة رح
يقول يلزم من هذا اتباع الاصل للوصف وهذا على خلاف

القياس * فلا يقع شئ مما لم تشاء في المجلس فلم يستقيم
 معنى السوال عن المثال اذ لا وصف قبل الاصل فلما جعل
 الاصل تبعاً والتبع اصلاً قلب الموضوع * وكم اسم للعدد
 الواقع * اي في الطلاق مشتق في انت طالق او منطوقاتي
 انت طالق فثنتين او ثلثا * فاذا قال انت طالق كم شئت
 لم تطلق ما لم تشاء * اي بهتعلق اصل الطلاق بالمشقة لانه
 علق بجميع الاحوال اديها وانما يصير جميعها معلقاً بها اذا
 نعلق اصله بهما بخلاف كيف * وحيث نوايت النكاح للمكان
 فاذا قال انت طالق حيث شئت او اين شئت انه لا يقع ما
 لم تشاء * لانه لا تعلق للطلاق به فيلغى ذكره ويبقى ذكر
 المتين في الطلاق وجعل الطرف ممتازاً عن الشرط * وتوقعها
 من حيثها على المجلس * كما هي ان شئت * بخلاف اذا شئت
 * وصلى * شئت لانهما يعلمان الاوقات * وفي السر خمسين
 * الجمع المذكور بعلاوة المذكور فيتناول المذكور
 والانات عند الاختلاط * اذا اوفى كلاهما المذكور قصداً
 والانات تبعاً * ولا يتناول الاناث المفردات * اتفاقاً * وان
 ذكر * الجمع * بعلاصيات التنايس * كحملات * يتناول
 الاناث خاصة * في التبعية لا يليق بهن * حتى قال في اليسير

التكميل * تغريغ * اذا قال امنوا نني على بعثي وله بعثون وبنات
 ابنا الامان يتناولن الفريقتين ولو قال امنوا نني على بئالي
 لا يتناولن الذكور ورضن اولاده ولو قال على بعثي وليس له
 بعثون البنات لا يثبت الامان لهم * لعدم التناول * واما
 المصريح * في اللغة الظهور * فيما ظهر المراد به ظاهر وابتنا *
 بخلاف الظاهر لكثرة الاستعمال بخلاف نحو النص والمفسر
 * حقيقة كان او صيمازا انقول له انت طالق وانت حر وحكمه
 تعلق التكليم بعين الكلام * اي بتفسيه * وقيامه * بالرفع
 اي قيام اللفظ المصريح * مقامه مستعلا * من غير نظر الى ان
 التكليم ارادة الولاية * حتى استغنى عن العزيمة * في اثبات
 الحكم فيناحر ويالطالق وانت حر وانت طالق ايقاع نوى او
 لم ينو * واما الكناية فما استتر المراد به * استعما لا بخلاف
 نحو المشترك والمشكك * ولا يفهم الا بقريضة * خرج بهذا
 القليل ما قبله ادنى خفاء استعما لا بحقيقة كان او مجازا
 مثل الفاظ الضمير * لانها لم يتميز بين اسم واسم الابدال له
 * وبحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية * او دلالة الحال
 لا استتار المراد ووقوع التردد في ثبوته * وكنايات الطلاق *
 ليس منمنها حقيقة لانها معلومة المعاني * وانما سميت

بهما مجازاً * الإيهام في المثل الذي يتصل به مذنبه كالبائن
يدل على البيئونة ومحلها الرضلة وهي إما بالنكاح أو بغيره
فوقع التردد في أنه أي مجمل إرادته فإذا نوى رضىة النكاح
و زال الإيهام يتبعين المراد وجب العمل بيقين اللفظ
من غير أن يجعل عبارة عن الصريح وكناية عنه كما قال
الشافعي رج * حتي كانت بوائن * للدلالة على البيئونة
ولو جعلت كناية حقيقة تطلق رجعية * ألا اغتدي *
فالواقع به عند النية رجعي لأن حقيقةه للحياب ولا اثر لها
في قطع النكاح والامتناع يستعمل إن يراد به ما بعد من اغتدي
الإقراء فإذا نوى ألا قراء و زال الإيهام وجب به الطلاق بعد
الدخول اقتضاء وقبله جعل مجازاً من الطلاق لأنه شبهة
فاستعير الحكم لسببه أي لعينه إذا الطلاق قبله لو خرب العدة
وتشلف الحكم عنه في غير الملموسة لغوات الشرط وهو الدخول
* و كذا * استبرأ رحمتك * يستعمل إنه أمرها باستبرأ
الرحم للوطى أو العروج بزواج آخر فإذا نوى اقتضى الطلاق
كما مر * وانعت واحدة * رفعاً ونصباً وإيكاناً فالعوام لا يميزون
بين رجوة الأعراب وهي نعت للطلق ولها فإذا نوى الطلاق
وقع الرجعي * والأصل في الكلام * مهر * المصريح بقى الكناية

نوع قصور * في الافهام * وظهر هذا التفاوت فيما يندرج
بالشبهات * كالحدود والقصاص فلا يحل العرض في نحو
لست انا بزان * واما الاستدلال بعبارة النص * اي اللفظ
* فهو العمل * اي عمل المجتهد واثبات الحكم * بظاهر
 ما سيق الكلام له * اي بظاهر ما يدل على المفهوم مطلقا
 مقصودا اصليا كبيان العدد او لا كإباحة النكاح بقوله
 فانكحروا الآية فالسوق فيما سبق الدال عليه مقيد بكونه
 مقصودا اصليا وتبين ان المراد بالنص ههنا الملفوظ
 وذا الامر من الظاهر والنص * واما الاستدلال بإشارة النص
 فهو العمل بما يثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود * تعرض
 لجانب المعنى * ولا سيق له النص * تعرض لجانب اللفظ
 وانما سمي إشارة * لانه ليس بظاهر من كل وجه * لعدم
 السوق فيحتاج الى ضرب تأمل وهذا كرجل ينظر ببصره الى
 شيء ويدرك معه غيره بلسظاته * كقوله تع وعلى المولود له *
 وهو الاب * رزقهن وكسوتهن سيق لاثبات النفقة *
 اي لا يجابها على الرأى * وفيه إشارة الى ان النسب
 الى الاباء * لانه نهب اليه بلام الاختصاص * وهما *
 اي العبارة والإشارة * سواء في ايجاب الحكم * اي في اثباته

أكرههما منطوقين * (الآيات الأولى الحق * أبا العباس بن محمد
 السجستاني * لا تفسدوا ما تركوا من أموالهم من أموالهم
 العقل والدين مع سلبه لغيره * لنا أكثر الحوض * خمسة عشر
 يوم ما كان قولنا الشافعي * يعارضه قوله عليه السلام * إلقاء الحوض
 ثلثه أيام * ولنا إليها أكثر ما عشرة أيام * وهذا عينه في قوله
 * ولا يشركه غيره * كذا في الآية * لأنه صرح في الآية * وأما
 المشايخ في لفظ المفسر * وهي المسماة بـ الخطأ * عند
 العامة ولم يفرقوا من الخطأ * عند العامة * فثبت بغير النص
 لفظ لا اجتماعاً * بخلاف التاميم بالقبول * لأنه ثابت بها المعنى
 الشرعي الممتنع بالانحصار * كالنص من التأخير في وقت
 بها على حرمته * الضرب * والشتير * بلبون الاجتهاد * لوجود
 الإتيان بل من الشك * والشك بغيره * أي بهن القصر * كالشك
 بالأشارة * لثبوت أحد هما المعناه لغة والآخر بنظمه * إلا
 عند التنافي * لوجود الشك والمعنى في الإشارة وعدم
 النظم في الدلالة مثاله فيما قال الشافعي * روح الضميمة
 تنبني العمل لوجوده في الخطأ للجنانية مع عدم رويها
 أغلطي العمل ولا عذر في عارضها ومن قتل مؤمناً متعمداً
 فمجرماً * جهنم والجزاء ينفى عن الكفاية وهذا إشارة

* ولهذه * إلى الاستدلال في الترجمة * طبع الثبات المحذور
 والكفار رأيت بيد الامة المنصوص * كذا الثابت بالرجوع في ما عثر
 بالنص وحي غير دلالة في الكفاية بالوقوف عليه بالنص
 وعليها دلالة * ادوات القياس * لان فيه شبهة والحدوث
 تسقط بها فكيف يثبت بدل ليل فيه شبهة والشبهة في خبر
 البراءة في طريقه لا في اصله * بوالثبات في الاستدلال
 الشخص من لانه لا عموم له * انه من اوصاف اللفظ * واما
 الشاغل بالقتضاء النص * اي المقتضى * فمالم يعمل النص *
 اي فتش لم يبق النص حكما * الا بشرط تقدمه * بالاضافة
 اي بشرط تقدم ذلك الشيء * عليه * الى على النص * فان
 ذلك امر مقتضاها النص * اشارة الى تعليل التسمية او الى
 تعليل اشتراط التقدم * لصحة ما يتناول * النص والفاء
 في * فصارت لبيان النتيجة * هذا * الثابت * مضاف الى
 النص بواسطة المقتضى * بالفتح لتعني المصداق بواسطة
 اقتضاء النص اياه او بالكسر اي بواسطة النص المقتضى
 بالاضافة الى النص * فكان كالشاهد بالنص * ولما دخل
 الحذف في تعريفه الشكل الفصل ففرق قائل * وعلايته *
 اي المقتضى * ان يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره *

أي لا يتغير ظاهر الكلام عما كان من أعرابه عند التصريح
 بل يبقى كما كان * بخلاف المحذوف * تعرض للمجموع
 لأن به يقع الفصل بينهما فالمحذوف وإن صح به الحكم
 لكنه يتغير به الظاهر من حاله نحو واسئل القرية ولو أظهر
 الأهل ينتقل الحال إليه منها ويتغير الأعراب والفرق
 لا يتم إذا كان الكلام قد يتغير في مقتضى أيضاً قوله أعتق
 عبدك عني يتغير بالتصريح بالبيع المقتضى ويصير
 حينئذ أعتق عبدي وفي المحذوف قد لا يتغير كما في قلنا
 ضرب بعصاك الشجر فانجرت أي فحرب فانشق الشجر
 وكذا في طلقني فلفظ الطلاق إذا ظهر لا يتغير الكلام
 * ومثاله * أي المقتضى * الأمر بالتحرير للتكفير * أي
 في قولنا أعتق عبدك عني بالف درهم عن كفارة يميني
 * فانه مقتضى للملك * لأن الأمر بالاعتاق مرتب على
 التملك منه بالبيع الثابت في ضميمته شرها * و* هو
 * لم يذكره * فيقال إذا لا عتق فيما لا يملكه فمرا دال البيع
 لتصحبه لانه يجب للملك فصار كأنه قال بع عبدك عني
 بالف وكن وكيلني باعتاقه * و* لما أضيف المقتضى إلى
 النص ذكر * الثابت به كالثابت بدلالة النص إلا

عند المعارضة * فالإلالة لتبوتها بالمعنى لغة أقوى من
المقتضى الثابت به شرعا ومثال التبعارض لم تجده * ولا
عموم له * فلا يثبت جميع افراد * عندنا * خلافا لالشافعي
رح قال انه كالمخصوص فيعم قلنا ثابت ضرورة فيقبل ويقدرها
ولما لم يعمر لا تقبل التخصيص اذ هو بعد العموم * جتني
اذ اقال ان اكلت فعبدني حر وحرى طعاما ون طعاما لا يصدق
عندنا * فنية التخصيص فيما لا عموم له لغو وثبوت
المجلس وثبوت المحل ليس بلغوى لان المراد بالलगوى
مالا يصح اللفظ الابه والمفعول لكونه فضلة يتم الكلام
بدونه فلم يدل الكلام عليه لغة لكنه يفهم عقلا * وكذا
اذ اقال انت طالق او طلقتك ونوى الثلث * فيهما * لا يصح *
نية الثلث اما الاول فلا نه لغة يدل على اتصاف المرأة
بالطلاق لا على ثبوت الطلاق من المتكلم بطريق الانشاء وانما
ذلك امر شرعى لا لغوى وكذا لك طلقتك يوجب ثبوت
مصدر من قبل المتكلم فكان شرعيا * بخلاف قوله طلقى
نفسك * فان معناه افعلى فعل الطلاق وثبوت المصدر
في المستقبل بطريق اللغة فكان محلا وفايعم فيصح نية
الثلث * وبخلاف انت بائن * فان نية الثلث تصح وان كان

ثبوت البيئونة شرعيا اقتضائا لان البيئونة مشتركة
 بين خفيفة وعليطة ونية احد المتعلمين تصح في المقتضى
 فلها صحت نية الثلث في النظرين اتحد الحكم فيهما
 * على * اي * مع * اختلاف التبريح * فالصحة في الاول
 باعتبار ان المصدر محذوف وفي الثاني باعتبار انه لية
 احد المتعلمين * فصل * شرع في بيان الاستدالات
 الفاسدة عندنا واعلم ان اصحاب الشافعي رجع قسموا دلالات
 اللفظ الى منطوق وهو ما دل عليه اللفظ في مثل النطق
 كما في العبارة والاشارة والاقتضاء ومفهوم وهو ما دل عليه
 اللفظ لا في مثل النطق وقسموا المفهوم الى مفهوم مرافقة
 وهو الدلالة ومفهوم يخالفه وهو ان يتألف المسكوت
 عنه عن المنطوق في الحكم وهو المعبر عندنا بتخصيص
 الشيء بالدكر ثم قسموا مفهوم المخالف على اقسام منها
 هذا * التخصيص على الشيء باسمه العلم * اي باسم اليقين
 بصفة علما كان او اسم جنس * يدل على الخصوص * اي
 على نفى الحكم عما عداه * عند البعض * وسمى هذا
 مفهوم اللقب * كقوله عليه السلام الماء من الماء * اي
 العسل من المنى * فهم الاصل * وهم من اهل الملوك

* عدم وجوب الاغتسال بالاكسال لعدم الماء * ففهموا
 التخصيص * وعيدنا لا يقتضيه * فضلا من ان يدل عليه
 * سواء كان مقرونا بالعددا ولم يكن * وعند البعض
 اذا قرن به يدل عليه لئلا يبطل العدد * لان النص
 لم يتناول * اي غير المنصوص * فكيف يوجب * الحكم فيه
 * نفيا او اثباتا * ومن جعل التخصيص موجبا بالنفي
 يلزمه الكفر في قوله محمد رسول الله والكذب في زيد
 موجود لا سئل عما نهى رسالة غير محمد وعدم
 غير زيد * والاستدلال منهم بحرف الاستغراق * الموجب
 للانحصار * وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء *
 لان الغسل واجب من الحيض والنفاس اجمعا فابقى
 الانحصار فيما وراء ذلك اي كل اغتسال يتعلق بقضاء
 الشهوة ينحصر في المنى * غير ان الماء يثبت مرة عينا
 وطورا دلالة * كما في التقاء الشئانين مع التوارى فانه
 دليل على الماء فاقيم مقامه عند تعدد الاطلاع كالنوم مقام
 الحدث فالغسل في الاكسال بالماء تقديرا وهذا منا قول
 بالوجوب قالوا لا النفي في التخصيص لم يظهر له فائدة قلنا
 هي ثبوت الحكم للمذكور والتمسك في حله النص ثم اثبات

الحكم بها في غير المنصوص فالروايتبادر الى الفهم نسبة
 الزنا الى ام خطيئة اذا لم يسمى ليست بزانة قلنا التبادر
 يدل لالة الخصم ميتا لا يفهم القلب * و * من مفهوم
 المخالفة هاتان * الحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص *
 فتعريف العلم السائمة زكوة لا عام نحو ليحكم بها النبيون
 الذين اسلموا اياه وصف نعمهم اجمع * او علق بشرط كان
 داللا على نفيه * اي نفى الحكم * عند عدم الوصف او الشرط
 عند الشافعي رح * لان في الدلالة على النفي تكثير العائدة
 والشرط ما يقتضي الحكم بانتفائه ثم لا خلاف ان المعلق
 بالشرط معيد ومقبول وجوده لكن عندنا بالعدم الاصل
 وعندنا بالتعليق وكذا الحكم في الوصف * احتي * تفريغ
 * لم يجوز * الشافعي رح * نكاح الامة * ولو مؤمنة * عند طول
 البقرة * الطول بالفضل * ونكاح الامة الكتابية * وان
 لم يزوج الطول * لغوات الشرط والوصف المذكورتين في النص *
 ومن لم يصطع منكم طولا لا لالة * او حاصله * اي حاصل
 ما قال الشافعي رح * انه الجنى الوصف بالشرط * لان مؤدى
 انقطاع النكاح وان ركبت واحدا * واعتبر التعليق بالشرط
 على الادنى منع الحكم دون المصنوع * اي اثره في منع الحكم من

الثبوت الى زمان وجود الشرط لا في منع السبب عن الاعتقاد
 فالسبب يوجب الحكم للحال والتعليل يمنع فعله الحكم
 مضاف الى عدم الشرط وعندنا اثره في منع السبب فعدم
 الحكم هو العدم الاصلي ووجهه انه لولا التعليل لثبت
 الحكم في الحال فكان كالتأجيل والاضافة وشرط التجنيز نظيرة
 الحسي تعليل القيد فانه لا يؤثر في ثقله الذي هو سبب
 السقوط بالاعدام بل هو في حكمه وهو السقوط * ختم * تفريع
 * ابطل تعليل الطلاق والعناق بالملك * لان المعلق سبب
 عند الملك عند وجود السبب شرط اتفاقا فاذا علق ولا ملك
 عند السبب لغا كقوله لا جنسية ان دخلت الدار فانت كذا فلو
 تزوجها ختم وجد الشرط في الملك لا يقع * وجوز التكفير بالمال *
 بان اعتق رقبة او اطعم عشرة مساكين او كساهم * قبل الجنث *
 فالتعجيل بعد وجود السبب قبل وجوب الاداء يصح
 كتعجيل الزكاة قبل الحول واليمين سبب الكفارة والجنث
 شرط الوجوب ادائها قال الله تع ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم
 اي حلفتم وحنثتم فيصح التعجيل بخلاف البدني
 لثبوت الفصل بين نفس الوجوب وجوب الاداء في
 المالي كما في الثمن اما في البدني فلا ينفك احد هما عن

الآخر لا وجوب الصوم لا يكون الا وجوب الاداء قبله وجوب
 الاداء فيكون عدم اصل الوجوب اوقداً وجوب الاداء
 فانتفى اصل الوجوب قبله فلا يطح الاداء قبلي الوجوب
 وعليكنا المعلق بالشرط لان معتقده سبباً لان الايجابات
 لا يوجبها الا بركته * لان بالركن ثلثاً * ولا يثبت الا في
 مسئلة * هذا ابطال بيع السر * وفهنا الشرط حال بينه *
 اي يتن الايجابات * وبين المسئل * فليمتنع وهو له اليه
 * معنى غير مضى اليه * اتي غير متصل بالمسئل * ويدون
 لا اتصال بالمسئل لا يعتقده سبباً * كالقيد يل المعلق لا يصل
 الى الارض او كالرمي فان نطقت لمس بقليل وانما يصير قتلاً
 اذا اتصل السهم بالمسئل فاذا حال بينه ولين المرمى اليه
 قوس تمنع الرمي من انعقاد * عملة للقتل لانه منع القتل
 بيع وحوادث سببه فائرا لتعليق في متع السبب لا في حكمه
 قصد المالم ينعقد سبباً في الحال اجاز لتعليق الطلاق والعقاق
 بالملك لان الملك يتحقق بمالك وحوادث الشرط وسبب المكافاة
 الحسن لا اليمين لانها للكرم فلا يجوز التكفير بالمال قبل
 الحنث لعدم حواجز الاداء قبل السبب وفرقه بينهما باطل
 فهو حوالب الاداء ينفصل عن نفس الوجوب في البدني المضاف

كما لمافر لصانم في رمضان صح وان تأخر وجوب الاداء والاجل
 داخل على الثمن لا على البيع بخلاف التعليق والمعرض
 من التعليق المنع فلا افضاء في المعلق بخلاف الاضافة
 فلما قصود في انت حرم عند الثبوت الحكم في ذلك الوقت وخيار
 الشرط شرعت مع المنها في فهم تقتصر على الحكم وما الوصف
 فغاية كونه عامة ولا يلزم من عدم مهادم الحكم * ومنها
 * المطلق يحمل على المقيد * قياسا * وان كانا في اتحاد ثنتين عند
 الشافعي مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد الايمان *
 في كفارة القتل مثلا * زيادة وصف يجري مجرى الشرط * على
 بما قال * فيوجب النفي * اي نفي الحكم * عند عدمه في
 المنصوص عليه وفي نظيرة من الكفارات لانها جنس واحد *
 فالكل تحرير في تكفير شرع للمستمر والزجر وليس هذا تعدية الى
 ما فيه نص بالابطال لان المطلق ساكت والمقيد ناطق * والطعام
 في كفارة * الممين * انما * لم يثبت في * كفارة * القتل *
 بخلاف مع اتحاد الجنس * لان التعاوت بينهما ثابت باسم العلم *
 وهو الطعام لا بالصفة * وهو لا يوجب الا الوجود * في المنصوص
 عند الوجود لا العدم عند العدم واذا لم يثبت العدم في
 المنصوص فلا تعدية لامتناع تعدية المجهول * وعندنا لا يحمل

المطلق على المقيد وان كان ثانيا حادثة واحدة لا مكان العمل
بهما * فيجوز المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده * الا ان يكونا
في حكم واحد * فيسجل حينئذ ضرورة * بمثل صوم كفارة
اليامين لا بالحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين *
اي الاطلاق والتقييد * فاذا ثبت تقييده * بالتتابع بالقراءة
المشورة * بطل اطلاقه * للثاني ولذا قلنا اذا كان الحكم
منفيا نحو لا تعتق رقبة ولا تعتق رقبة كآخرة لا يحمل لان
الممتنع اجتماع الضدين لا ارتياحهما * و * لا يلزم عدم
بطلان الاطلاق * في صدقة العطر * مع ثبوت التقييد لان
فيها * ورد النصيب * وهما ادوا عن كل حر وعبد مطلقا وادوا
عن كل حر وعبد من المسلمين * في السبب ولا مزاحمة في
الاسباب فوجب الجمع بينهما * اي بين النصيبين كما وجب
في الحكمين ولا الغاء للمقيد لانه عمل به من حيث انه
مقيد كما بالمطلق قبل ورود المقيد من حيث انه مطلق * ولا
نسلم * منع لقوله الوصف كالشرط * ان القيد * اي قيد
الايمان * بمعنى الشرط * مطلقا فالقيد في قوله تعالى
من نساءكم اللاتي دخلتم بهن ليس بمعنى الشرط * ولئن
كان * بمعنى * فلا نسلم انه * اي الشرط * يوجب النفي * لان

الاثبات لا يوجب النفي صيغة ولا دلالة ولا اقتضاء لاستغناء
 الاثبات عنه وانما لم تجز الكافرة في القتل لان الكفارة
شرعت على خلاف القياس فاقترنت على المورد * ولئن
كان * يوجب النفي * فانيما يصح الاستدلال به * اي بالمقيد
* على غيره * وهو المطلق * ان لم يصحبت المماثلة * بينهما * وليس
كذلك * للفرق بينهما في السبب * فان القتل من اعظم
الكبائر * بخلاف الظهار واليمين وفي الحكم ضرورة فانه
شرع في الظهار واليمين الطعام دون القتل ومعنى لانه
شرع فيها التخيير دون القتل ويترد تقييد قوله عليه السلام
في خمس من الابل زكوة بقوله عليه السلام في خمس
من الابل السائمة زكوة مع انهما وردا في السبب كما في صدقة
الفطر وتقييد واشهد اذا تباعدت بقوله تع واشهد واذا
عدل منكم مع ورودهما في حاد ثنتين فاجاب عنهما
بقوله * فاما قيد الاسامة والعدالة فلم يوجب النفي *
اي نفى الحكم * لكن الستة المعروفة في ابطال الزكوة
عن العوامل * وهي ليس في العوامل والحواصل والعنفة
صدقة * اوجب نسخ الاطلاق والامر * بالنصب * بالتثبت *
وهو التوقف * في نبي الفاسق * وهو قوله تع ان جاءكم

فاسق بنياً فثبينا * او جنب نسيح الاطلاق * ومذ اليس من
قبيل الحمل اصلاً * او منها * ما قبل القرآن في النظم *
اي الجمع بين الكلامين * بشرف الراوي وجب القرآن *
بينهما * في الحكم * فيثبت الشراكة بينهما فيه فصيحة للعطف
* فلا يجب الزكوة على الصبي لا ينزأها بالصلوة * في قوله
تغ اقيموا الصلوة واتوا الزكوة والصلوة غير واجبة عليه
فكذا الزكوة * واعتمروا بالجملة الناقصة * لوقال زينب
طالق وعمره طلقنا * قلنا ان عطف الجملة على الجملة
لا يوجب الشراكة * احكما * لان الشراكة انما وجبت * اي
ثبتت * في * عطف * الجملة الناقصة على الكاملة * لافتقارها
الى ما يتم به * وموا الخبر * فاذا اتم * المعطوف * بنقصه
لم تجب الشراكة * لا بدقاء مرجعها وتعلين العتق بالشرط
في ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر لنقصان الثانية
تعليقا وهذا معنى قوله * الا فيما يفتقر اليه * كما لتعلين
بالشرط ولم يتعلق طلاق الثانية بالشرط في ان دخلت الدار
فان طالق وعمره طالق لان عطفه بالتبشير بدليل عدم
اقتصاره على وعمره بيع التجار فان قلت اذ قال ان
دخلت الدار فزيتب طالق ثلاثا وعمره طالق يتعلق طلاق

همزة بالحرط مع ان خبر الاول يصلح خبر اللثاني فقلت انما
 يتعلق به لان غرضه انما يتعلق الثالث في الاولى وتعليق نفس
 الطلاق في الثانية وذابا عادة الخبر ممكن * والعام *
 في الاحوال وهو المطلق * اذا اخرج مخرج الجزاء * كقول
 الزاوي سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيجد * او مخرج
 الجواب ولم يزد * على قد والجواب كالمند عوا الى الغدا *
 بقوله والله لا تغدي * ولم يستقل بنفسه * عطف على ولم يزد
 كقول المجيب نعم وبلى * يختص * اي العام * بسببه *
 اريد بالضيف الامر الداعي للذكر مطلقا اما الاول فتعلق
 الباء الجزائية بما تقدم اي فسيجد حكما للسنه واما الثاني
 فلان الجواب بناء على الضوال فلو تغدي من عند غيره
 لا يثبت واما الثالث فلعدم استقلاله يرتبط بما قبله * وان
 زاد على قد والجواب * قائلا والله لا تغدي اليوم * فعيننا
 لا يختص * الجواب بالسبب * ويصير مبتدأ * لم يتعلق
 بالاول فلو تغدي اليوم من عند غيره يثبت ايضا * حتى
 لا يلغى الزيادة * ولا يلزم اعتبار دلالة السال مع الصريح
 ولو عني الجواب صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر
 وفيه تخفيف * خلا فاللبعض * كالشافعي ربح ومالك ربح

فيصرف السيواب عندهم في الريادة الى العبد انه المذموم
 اذا لم يزد وهذا معنى ما قيل العبرة للعموم اللفظ لا المحصر
 الميب عندنا كلاً بالهمز * وقيل الكلام المذموم للمبتدح
 اوله المذموم * بقوله تع ان الانرار لفي نعيم والذين يكفرون
 الذهب والفضة * لا عموم له * علي ما حكى عن الشافعي راج
 قال لما قصده المبالغة في الطاعة والرجوع عن المعصية لا يعمر
 * وعندنا ما اذا ساء * لان اللفظ عام وهما لا يمنعان العموم
 والمبالغة معه ابلغ * وقيل الجمع المضاف الى جماعة حكمة
 حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد * عند زفر راج لانه جمع
 لولا الاضافة فلا يبطل بها * وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد
 بالاحاد * بشهادة العرف يقال ركبواد وابيهم اذ اركب كل دابته
 * حتى اذا قال لا سراي له اذا ولدنا تما ولد بين فابتماطالقان
 فولدت كلواحدة منهما ولد اطلقتا * وعند زفر لا الا عند ولا ذ
 كلواحدة منهما ولد بين * وقيل الامر بالشئ يقتضي * اي
 يوجب * السهم عن صبه * واحد اكاليمان مع الكفر او متعدد
 كالقيام مع الركوع والقعود والعجود * والنهي عن الشئ
 يكون امراً بضده * ان تزوح وان تعدد يكون امراً باحد غير
 معين وهذا لان الامر لا يشتمل على الرجوع ومن ضروره

حرمة الترك الذي هو ضد والسزمة موجب النهي فكان
 نهياً عن ضد توحيد او تعدد اذ الاشتغال باي ضد كان
 يفوت المأمور به واما النهي فلا عدم المنهي عنه بالابلغ
 وذا ابا ثبات ضد وان كان له اصل اذ لا يجعل امرا
 يجمعها لان الامر بالضد ثبت ضرورة النهي وهي
ترفع بواجب * وعندنا الامر بالشيء يقتضي كراهة
 ضد * لانه يوجبها * والنهي عن الشيء يقتضي ان يكون
 ضد في معنى سنة واجبة * اي سنة مؤكدة قريبة الى
 الواجب وفي القواطع المسئلة مضرة فيما اذا كان الامر
 للفرد لا للتراخي دليلنا طلب الوجوه بالامر لا يكون
 بدون احد ام ضد فكان اقتضاء لانه ضروري ولما كان
 هذا النهي ضمنا لا يثبت الا الكراهة فاما النهي فلان المنع
 الا بلغ بطلب الضد فكان الامر ضمنا فيثبت به الاقل من
 الواجب يرد عليه ان ترك الصلوة الفرض يعاقب عليه
 والمكروه لا يعاقب بفعله فنقول الكراهة فيما اذا لم يكن
 يفوت الاشتغال به المأمور به وان فوت حرم ولهذا قال
 * وفائدة هذا الاصل * ان حاصل الكلام فيه * ان التحريم
 في ضد الامر * لما لم يكن مقصودا بالامر لم يعتبر هو

الامس حيث انه * اى الاشتغال بالصد * يفتر الامر *
اى الامور به لان تفويت المأمور به حرام * فاد المر يعونه *
كان الاشتغال به * مكروها كالا مري القيام في الصلوة
ليس ينهي عن القعود قصدا حتى اد إقعد ثم قام لا تبطل
الصلوة بدغش القعود * لانه لم يفتر به الواجب بالامر
* لكنه * اى القعود * يكره * اذ الامر بالقيام يقتضي
الكراهة ثم سياق هذا الكلام ينزع الى منه سبب العامة
فهم بنوا حرمه الضد على التفويت ايضا ولا يتصح الخلاف
معهم لاني الامر بالمقيد اذ الواجب ان تضيق كالصوم فعلى
المعرات اتفاقا فيحرم الضد للتفويت اتفاقا وان توسع كالصلوة
فعلى التراخي اتفاقا فلا يحرم الضد الا عند تضيق الوقت
اتفاقا صح لعدم التفويت قبله وينبغي ان يكره على وجه
المختار وليس كذلك لعدم تاديبه الى امر حرام او مكروه
ولا في المطلق لانه للتراخي عند نال للمعروف عند البعض
فلا يحرم الصد عند عدم التفويت وينبغي ان يكره
على المختار ولكنه ليس كذلك وعند البعض يحرم الضد
للتفويت * ولهذا * اي ولا اقتضاء النهي منية الضد
* قلها ان المحرم لما نهى عن لبس الخيط لقوله عليه السلام

لا يلبس المجرم القباء ولا القميص ولا الهراويل الحديث
 * كان من السنة لبس الازار والرداء * اي كان لبسهما
 مرغوبا فيه اذ السنة بالنقل يثبت * ولهذا * اي ولاقتضاء
 الامر كراهة الضلع عند عدم التفويت * قال ابو يوسف
 رح ان من سجد على مكان نجس لم تفسد صلواته * بهذا
 السجود * لانه * اي السجود على نجس * غير مقصود بالنهي *
 لثبوت النهي ضمنا * وانما المأمور به فعل السجود على
 مكان طاهر فاذا اعادها * اي السجود * على مكان طاهر جاز
 عنده * لان الاشتغال بالصد لا يفوت المأمور به فلا يحرم
 فلا يفسد * وقال الساجد على النجس بمنزلة الحامل
 له * لان السجود يكون بوضع الجبهة على الارض فاذا
 اتصل الارض بالوجه صار ما كان وصفا لها كالوصف للوجه
 بكمالات اتصال * والتطهير عن حمل النجاسة * في الاركان
 * فرض دائر في صير خد مفرقا للفرض كما في الصوم *
 الفرض * فصل * المشروعات * اي الاحكام * على
 نوعين * لان الحكم اما اصل اول والاول * عزيمة وهي
 اسم لما هو اصل منها * اي لما ثبت ابتداء وقوله * غير متعلق
 بالاعراض * بيان لا صالحتها ودخل فيه ما يتعلق

بالفعل كالعبادة أو بالتبرك كالحرمة والأحكام الأصلية
 تكونها هي نهاية العوكيد سميت هزيمة لأن العزم هو القصد
 المتنامي حتى صار العزم يمينا * وهو * أي ما هو الأصل
 * أربعة أنواع * لأنها إما كفر جاحل * لغرض * والأفواجب
 لغرض * يتركه * والأفواجب * ليم يتركه * والأفواجب * ليم
 الباج * وقد اندرج الحرام والمكروه تحت الغرض والواجب
 والسنة إذا الحرام تركه فرض أو واجب والمكروه تركه سنة * فريضة
 وفي ما لا يستعمل زيادة ولا نقصا ثابت بدليل قطعي لا شبهة
 قيد كالإيمان والأركان الأربعة * الصلوة والزكاة والصوم
 والحج * وحكمه * اللزوم * علمنا وتصديقا بالقلب * مختلف
 تفسيره * وعمل بالبدن * أي يجب إقامته بالبدن أيضا
 * حتى يكفر * بأركان الكافي من الكفرة إذا دعى كافرا
 * جاحدا * لشبوهه قطعا * ويقضى تاركه بلا عذر * لأن العمل
 من الشرائع لا من أصول الدين * واجب وهو ما ثبت بدليل
 فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية * لشبوههما بخبر الواحد
 * وحكمه اللزوم وعمل بالبدن * كافي الفرض * لا علمنا على
 اليقين * لا يتناهى على القطع * حتى لا يكفر جاحدا * لعدم
 الكارة القطعي * ويقضى تاركه إذا استشفيا بخبر الواحد *

بان لا يرفى العمل بها واجبا والمراد اذا استخف بدليل
 فيه شبهة خص اخبار الاجاد ذكر الثبوت عامة
 الراجبات بها * فاما تاركه متاولا فلا * يفسق * وسنة وهي *
 لغة الطريقة وشرعا * الطريقة المسلوكة في الدين * من
 غير افتراض ولا وجوب * وحكمها ان يطالب المرأبا قامتها
 من غير افتراض ولا وجوب * لانها طريقة امرنا باحيائها
 وما اتبعكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا * الا ان
 السنة * اى لا خلاف في تفسيرها وحكمها وانما الخلاف
 في اطلاقها فعندنا * قد تقع على طريقة النبي عليه الصلوة
 والسلام وغيرها * قال عليه السلام عليكم بسمتي وسنة
 الخلفاء الراشدين من بعدي * وقال الشافعي مطلقا طريقة
 النبي عليه السلام * لكما لها قلنا مطلقة فلا يتقيد بلا
 دليل * وهي نوعان سنة الهدى * اى سنة هي هدى يهتدى
 به الامة * وهي التي تاركها يستوجب اساءة * وكراهة
 والاساءة دون الكراهة * كالجماعة والاذان والاقامة وسنن
 زوائد * وهي التي تاركها لا يستوجب اساءة * كثير النبي
 عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده ونفل وهو * لغة
 الزيادة وشرعا * ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه *

ولا يلام ايضا ولا يزدرم المسافر اذا الرخصة في احقه الناخير
لا الترك والزيادة على الآية او الثلثة تتقلب فترضا بعد
وجودها وقبله لينصب بفرض * والزائد على الركعتين للمسافر
ينقل لهذا المعنى لانه يشاب على فعله في الجملة ولا يعاقب على
تركه واذا كان نفلا لا يصح خلطه بالفرض كما في الفجر * قال
الشافعي لما شرع النقل على هذا الرصف * اي انه غير لازم
* وجنب ان يقع كذلك * اي غير لازم بعد الشروع لان بقاء
الشبهة لا يستلزم ابتداء وترك ما ليس عليه لا يصح اطلاقا
فلا يضمن بالقضاء كما لم يضمن بالنذر والنذر لا يعشرون
الشروع ومما كلفه القرض * وفلنات ما اداة * من صوم
او صلوة * رجب ضيائته * لانها صار لله تع مسلما اليه حتى
يربات يشاب عليه وحق الغير مستتر مضمون عليه
بالا تلاف فيجب حفظه * ولا سبيل اليه * اي الى مونه
* الا بالزام الباقي * لانه لا يتجزئ وخاصل الكلام ان ما اداة
له عرضة ان يصير صوما او صلوة بانضمام الباقي فيكون فريضة
من الوجه ومن حيث انه لا يتجزئ لا يحكم للموجود فاذا
ثبت فيه الشبهة يحمل بها فالموءى بهذا المقدار مستقرب
الى الله فيجب ضيائته ثم استبدل بالنذر قائلا * وهو * اي

الجزء المؤي * كالتندير * أي كالتنذير ومن حيث أن كل واحد
 منهما صار محققا لله تعالى المؤدي فعلا والتنذير * صار لله تعالى تسمية
 لا فعلا * ولا شك أن ما وقع له فعلا اقوى مما صار له تسمية
 لأنه كالتنذير وان الإيجاب ابتداء الفعل اقوى من الإيجاب بقائه
 * ثم وجب لصيغته * أي لصيغته ما صار له تسمية وهو أدنى
 الإثباتين ما هو اقوى منها وهو ابتداء الفعل * فلان يجب لصيانة
 ابتداء الفعل * وهو اقوى ما هو أدنى الأمرين * وهو بقاءه
 أولى * والقدار الموجود ثمه مستقل في الفرضية وفهنا
 لا فيلزم المضى والشرع في فصل المظنون صادف الواجب
 على طئه فيلغوز وجواز الافتراض بالشيء فخر خضبة مع الحظر
 * وزخمة * معطوف على قوله غزيمة * وهي أربعة أنواع *
 بالاشتغال * نوعان من الحقيقة أحدهما حق * في إطلاق
 اسمها الخاصة * من الآخر * والحقيقة من المشككة فجاز
 أن يكون حصول المعنى في البعض أولى كالوجود بالنسبة إلى
 الواجب والممكن * ونوعان من المجاز أحدهما اتم * في المجازية
 * من الآخر إما حق نوعا على الحقيقة فما استثنى ما
 هو من به معاملة المباح بترك المؤاخاة بعدد * مع قيام *
 السبب * المحرم * للفعول * وقيام حكمه * وهو حرمه الفعل

وعدم المؤاخذه لا يقتل من علم السرقة فمعتزف الذنب
 اذا عفى عنه ولم يؤاخذه لا يصير ذنبه سباحا ولا مشرعا للملك
 الاقدام مع قيامهما بلا مؤاخذه بناء على مجذرة كان هذا
 احق لان كمال الرخصة بكمال العزيمة * كالكره * بالقتل * على
 اجزاء كلمة الكفر * وخص له الاجزاء لان خقت يفرق صورة
 ومعنى وحق الله تع بان معنى لوجوه التصديق وضورة من
 وجه لعدم وجوب التكرار فكان له تقديمه حقه والصبر اولى
 لكونه جهادا * وانظاره في رمضان * وخص له لان خقت في
 النفس يغوث راسا وحق الله تع الى خلف فليد تقام به حقه
 والصبر اولى لبقا بحق الله تع في الواجب * واثلا فيه مال العير *
 وخص لان خقت في النفس يغوث صورة ومعنى وحق الغير
 صورة لا معنى لكونه مضمورا والصبر اولى لقيام السرقة
 * وترك الحائض على نفسه الاسر بالمعروف * وخص الثركا
 خوف القتل والاقدام جهادا باعتبار الفرق الفسقة * وخطايتها
 على الاحرام ونحو المصطر مال الغير * الى غير هذا * وحكمه *
 اي حكم هذا النوع * ان الاخذ بالعزيمة اولى * لما ذكرنا
 * حتى لو صبر ومات كانت شهيدا * النوع * الثاني *
 ووهو القاصر * ما استعجم * بعد * مع قيام العتبات * المحترم

* لكن الحكم تراخ عنه * فمن حيث قيام المحرم كانت
 الرخصة حقيقة ومن حيث تراخي الحكم اخذت شبهها
 بالمجاز فكان هذا القسم دون الاول * كما استافر رخص له الفطر *
 مع المحرم وهو شهود الشهر وترجعه الخطاب العام لكن الحكم
 وهو حرمة ترك الصوم تراخي في حقه الى ادراك عبثه من
 ايام اخر * وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى * فصومه افضل
 من الافطار * لكن مال سببه * وهو شهود الشهر * ولتردد في
 الرخصة * لان اليسر لم يتعين * فالعزيمة * اى لانها * تؤدى
 معنى الرخصة من وجه * اى فيهما نوع يسر ايضا فالصوم
 مع المسلمين في رمضان ايسر من التفرد به بعد مضيه
 فكملت ونقصاتها من حيث تاخر حكمها قد انجبر باذا^{حسب}ئها
 معنى اليسر واستثنى من قوله ان الاخذ بالعزيمة اولى
 قائلا * الا ان يضعفه الصوم * بان يشاف الهلاك فحينئذ
 الفطر اولى فلو صبر حتى مات اثم لانه صار قاتلا لنفسه
 وفي الاكراه على الافطار بالقتل مضاف الى العيز * واما
 اثم نوعي المجاز فما وضع * اى حط * عنا من الاصر * وهو
 الاعمال الشاقة كقتل النفس في التوبة * والاعلال *
 اى المرائيق اللازمة لزوم الحال * فسمى ذلك رخصة

مجازاً * من حيث انه نسخ تمسك تخفيفاً بالنسبة الى
 من قبلنا لا حقيقة * لان الاصل * ساقط * لم يبق مشروعا *
 فإطلاق الرخصة تجوز لعدم السبب الموجب للحرمة
 مع حكمه * و * النوع * الرابع مناسق عن العبد *
 بإخراج المنيب من كونه موجبا للحكم في مثل الرخصة
 * نعم كونه * الى الساقط * مشروعا في الجملة * فممن حيث
 انه سقط كان مجازا اذ لا عزيمة في مقابلة له ومن حيث
 انه بقي مشروعا في الجملة اخذ شبهها بالحقيقة لكن
 شبهة الحقيقة بالبطر الى غير مثل الرخصة فكان اضعف
 * كتصريح الضرورة في السفر * لان السبب لم يبق مشروعا
 موجبا الاكعيين * وسقوط جرمة الخمر والميتة في جن
 المكروه والمبطر * اليهما بل وصبر حتى مات اثم وانما
 سقطت لان ثبوتها لصيانته بالعقل واليد فانها
 بما لا جله جرمتها لم يستعمل صيانته لبعض لفوت الكل لكن بما
 مشروعة في الجملة * ونسقوط * واجوب * غسل الرجل
 في مدة المسح * اي في حال شرعية رخصة المسح وانما سقط
 لان الخف يمنع سريته الحديث الى القدر حكما فلا غسل
 وجوبا بلا حديث فيخرج السبب من كونه موجبا له الا

لأنه موجب في الجملة كما في حال عدم التخفيف * فصل *
 في اسباب الشرائع * الامر والنهي باقهما مهما * اي مع
 اقسامهما من كون الامر مطلقا عن الوقت ومقيدا به
 وكونه ايجابا موسعا او مضيقا وغير ذلك * لطلب الاحكام
 المشروعة * الثابتة قبل الخطاب * ولها اسباب * بنفس
 الوجوب سوى الخطاب * يضاف * هي * اليها * وفائدة
 فضيها تعريف الاحكام بعد انقطاع الرخي للعشر الوقوف
 في كل واقعة على الخطاب * من حدوث العالم والوقت
 وملك المال وايام شهر رمضان * فقط لا مع البليالي * والراس
 الذي يمونه * اي يقوته * ويلقى عليه * اذ الزلاية شرط
 المؤنة * والبيت والارض النامية بالخارج تحقيقا وتقديرا *
 بالتمكن من الزراعة * والصلوة وتعلق بقاء المقدور *
 اي المحكوم من الله تعالى وهو بقاء العالم * بالتعاطي * وهو
 المباشرة والباء يتعلق بالتعلق * للايمان والصلوة والزكاة
 والصوم وصدقة الفطر والخبز والعشر والخراج والطهارة
 والمعاملات * وفي الكلام لف ونشر على الترتيب فاسبب
 وجوب الايمان حدوث العالم ظاهرا لدلالة على الصنع
 وبذلك على الصانع وسبب وجوب الصلوة الوقت والزكاة

ملك المال والصوم ايام رمضان وصلاة الفطر واسبى يهر به
والجح البيت والعشر الارض السامية بحقيقة الخارج والسيراج
الارض السامية بالخارج فقد يراو الطهارة ارادة الصلوة
للا مافى الكلى والمعاملات كالبيع والشح تعلق بقاء المقدور
بتساويها ومباشرها لان الله تع قد رثاء العالم الى يوم القيامة
ببقاء الخمس ودا بالتماسيل والمعاملات * واسباب العقوبات
والجدود والكفارات ما نسبت هي اليه من قتل وربا
وسرقة * فالقتل عمدا سببه للقصاص والربا للرحم والمخلد
والسرقة للقطع وشرها للسهر والقذف للحد * وامر *
عطف على قوله ما نسبت وهذا يرجع الى انكفارات اي سبها
امر * د انما بين الخطر والاباحة * لان انكفارات دائرة بين
العبادات والعقوبات لانها يتاذى بعبادة كصوم واعتان
وصدقة وقد وجبت احرى به فوجب اشغال مسها على
صغى الخطر والاباحة ايضا ليضاف معنى العبادة الى
صغى الاباحة ومعنى العقوبة الى صغى الخطر * كالقتل خطأ *
فهو من حيث انه رمي الى صيد مباح ومن حيث انه
قتل ادسى مغموم مستظور * والاعطار عمدا الى رمضان *
فانه من حيث انه يلاقى فعل بفعه الذي هو مملوك له مباح

ومن حيث انه جناية على الصوم محذور * وانما يعرف
 السبب بنسبة الحكم * اي باضافته * اليه * كصلوة الظهر
 وضوم الشهر * وتعلقه به * بان لا يوجد بل ونه ويتكرر
 بتكرره * لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون *
 المضاف اليه * سبباً له * اي للمضاف لان كمال اختصاص
 المضاف بالمضاف اليه بان يكون حاد ثابته نحو كسب
 فلان والتكرار دليل الاضافة فلذا اكتفى بدليل واحد
 * وانما يضاف * الحكم * الى الشرط مجازاً * لشبهه بالعلّة
 من حيث ان الحكم يوجد عند وجودهما * كصدقة
 الفطرو حجة الاسلام * فلا تدل على النسبية . * باب *
 في بيان اقسام الهبة * السنة يتناول القول والفعل وطريقة
 النبي عليه السلام والصحابة رض والمصنف روح الحق الفعل
 وقول الصحابة بهذا القسم فاختار الاعم * الاقسام التي
 سبق ذكرها * من الخاص الى المقتضى * ثابتة في السنة *
 لان قوله عليه السلام كالكتاب في استجماع وجوه البلاغة
 * و * انما سمي * هذا الباب لبيان ما يختص به المؤمن *
 ولا يكون مشتركاً بينهما وبين الكتاب والظاهر ان يقول لبيان
 ما يختص بالمؤمن * وذلك * اي ما يختص به المؤمن

* اربعة اقسام الاول في كيفية الاتصال بناسن ومرك الله
 صلى الله عليه وسلم وهو * اي الاتصال على مراتب * اما
 ان يكون كاملا كالمتواتر وهو الخبر الذي رواه قوم
 لا يحصى عددهم * وفيه نفى قول من اعتبر عددا معينا
 * ولا يتروم متواترهم * اي توافقهم * على الكذب * بيان
 اشتراط كثرة يمنع صدرا الكذب مواضع واحترز عن
 المشهور بقوله * ويدوم هذا الحد فيكون آخره كاوله
 واوله كآخره واوسطه كطرفيه كنقل القرآن والصلوات
 الخمس * واعداد الركعات ومقادير الزكوة * وانه * فيها
 يهتد الى الحسن * يوجب علم اليقين * لصقده * كالعيان *
 خلافا للبراهمة * علما ضروريا * عاديا لا يلبس بهياني فطرة
 العقل كالعلم بالبلاد النائية والامم الماضية * او يكون انصلا
 فيه شبهة ضرورة * لا معنى * كالمشهور وهو ما كان من الاحاد
 في الاصل * اي في الابتداء * ثم انتشر * في القرن الثاني * حتى
 ينقله قوم لا يتروم تواترهم على الكذب وهم القرن الثاني
 ومن بعدهم * وقوله من الاحاد يخرج المتواتر والبقيد الثاني
 الراحد وانما قال وهم القرن الثاني وامن بعدد ما اذا العبرة
 لا يشتبهان فيهما لا في القرون التي بعد القرون الثلاثة وللمشبهة

صورة فكونه من الأحاد في الأصل قلنا * وأنه يوجب علم
طمانينة القلب * لا اليقين فكان المشهور دون المتواتر
وفوق الواحد حتى ضحت به الزيادة على الكتاب والطمانينة
علم ما يطمئن به النفس ويظنه يقينا وما هو كذا لك لتأمل
* أو يكون اتصالا فيه شبهة صورة * لعدم الاتصال
قطعا * ومعنى * لعدم تلقي الأمة بالقبول * كخبر الواحد *
أي كاتصاله * وهو كل خبر يرويه الواحد أو اتنان
فصاعدا * ولما دخل فيه المشهور والمتواتر قال * لا عبرة
للعناد فيه * أي في هذا الباب * بعد أن يكون * الخبر
* دون المشهور والمتواتر * تسميا عنهما ولم يكتف بقوله
دون المشهور لمجيء دون بمعنى غير أيضا * وأنه يوجب
العمل به * وغلبة الظن * دون علم اليقين * والطمانينة
* بالكتاب * قوله تع فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقوا في الدين آه أنه أمر بالتفقه ثم بالانذار
عند الرجوع وهو الدعوة إلى العلم والعمل به فعلم أن
قوله بطائفة يوجب العمل والأفلا يغيد الدعوة * والسنة
والاجماع * لأنه مشهور منه عليه السلام بعث الأفراد إلى
الأفاق كعلی ومعاذ إلى اليمن ودحية إلى قيصر فلم يبق

العمل لما اكتفى بهعت بهالم يبلغ حد المتواتر ولا دوزلان
هذه متواترة معنى كيجود حاتم* وقيل لا عمل الا من
 علم بالنص* قوله تع ولا تقف ما ليس لك به علم اي لا تتبع
 ما لم تعلم والعمل بالبينه بالنص على غير قياس وبالقياس
ضرورة فالحوادث معدودة والنصوص معدودة* فلا يوجب
 العمل* لانه لا يوجب العلم* او يوجب العلم* لان يدور جنب
العمل وهذا* لا انتفاء للإلزام* وهو العلم* ولشبهت
 الملزوم* وهو العمل لما بيننا قلنا ان العمل يغالب الظن
 واجب اجماعا في القياس والشهادات وغير ذلك فلما
 يسرى الآية على عمومها على انه انتهى عن العمل بدون علم
منكر والعمل بخبر الراوي ايضا ضروري* وهو ينقسم
بانقياس الراوي* اذ الراوي ان يعرف بالفقه والتقدم
 في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة* الثلاثة
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن
مروان* كما نأخذ بثبوت حجة* مطلقا* حتى يترك
 به القياس* ان الخالفه وان وافقه تأييد الحديث به فيكون
 المسلم بالحد يفتل بالقياس* خلافا لما لك راح* فانف
 يقدم القياس عليه فالقياس حجة وفي اتصال الحديث

شبهة قلنا الخبر يقين باصله والشبهة في طريقه وفي القياس
 في اصله * وان عرف بالعدل * والحفظ * والضبط دون
 الفقه كانس بن مالك ربح وابي هريرة رض ان وافق حديثه
 القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا بالضرورة * بان
 خالفه من كل وجه لانه حينئذ ينفذ باب الرأي فيما روى
 ويتمحقق الضرورة فلا يقبل وهذا لان النقل بالمعنى كان
 مستفيضاً فيهم فاذا قصر فقه الراوي لم يؤمن ان يذهب
 شيئاً من معانيه فيدخل شبهة زائدة يخرج عنها القياس
 وقال استنادي رخ لها كان القياس واجها فلو ترك ما ترك
 الا لعدم حجة فيلزم منه انسداد باب الرأي مطلقاً
 * كحديث المصرات * روى ابو هريرة رض عنه من اشترى
 شاة مسجلة فهو بخير النظرين الى ثلاثة ايام بعد ان يحلها
 ان رضيها امسكها وان سخطها رد ما ورد معها صاعاً من
 تمر الامر برد الصاع من التمر مكان لبن يخالف القياس
 من كل وجه لان ضمان العدوان اما بالمثل ضرورة ومعنى اوبه
 معنى وهو القيمة والتمر لا يماثل اللبن لا مطلقاً ولا معنى
 لانه ليس بقيمة اللبن * وان كان * الراوي * مجهولاً *
 وهو المجهول في رواية الجديديت * بان لم يعرف الا بحديث

ارسد يثيب * لا المجبول في النصب * كوابضة بن مهيد
 فان روي عند السلف * وعملوا به * واختلفوا فيه * فقبل
 البعض ورد * الا يخرون كقبول ابن مسعود رواية معقل
 في بزدع وقلبيات زوجها بلا فرض * خول انه عليه السلام
 قضى لها بمهر المثل ورد * على رض * او سكتوا عن الطعن
 صار * المجبول * كالمعروف * اما الاول فلشهادة السلف روح
 بصحة حديثه واما الثاني فلترجح جانب تعد يله واما
 الثالث فلان سكتوا عنهم كقبولهم * وان لم يظهر من السلف
 ورحمهم الله الا الرد كان مستمكرا فلا يقبل * لرد هم كحديث
 فاطمة بنت قيس انه عليه السلام لم يقض لها بشقة ولا سكنة
 وهي في غيبة عن طلاق بائس * وان لم يظهر * حديثه * في السلف
 فلم يقابل بزد ولا قبول يجوز العمل به ولا يجب * لانه
 باعتبار ظاهر العدالة ترجح الصدق وباعتبار عدم اشتهاؤه
 فيهم لم تكن شبهة فجاز ولم يجب * وانما جعل السبب حجة
 بشرائط الراوى وهي اربعة البقل وهو نور يضي به طريق *
 فاعل والاضاءة ههنا لازم وقوله * يبتدأ به * صفة طريق
 * من حيث ينتهي اليه درك الحواس * فمبتدأ تصرفه
 العقل منتهى درك الحواس * فيبتدئ به * اي فيظهر

بذل للطرائق * المطلوب للقلب فيدركه * اى المطلوب
* القلب بتأمله * فالعقل دليل لا موجب لان المدرك هو
القلب كالسراج يبصر به العين * والشرط هو البكسل منه
وهو عقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي والمعتوه *
فلو تحمل الصبي قبل البلوغ وادى بعدة قبلت زوايته
اذ لا يخلل في تحمله لانه مميز ولا في ادائه لانه عاقل * و*
الثانى * الضبط هو سماع الكلام كما يحق سماعه * بان
يسمعه من اوله الى آخره لان المعنى لا يفهم بدونه * ثم
فهو بمعناه الذي اراد به * لغويا او شرعيا حقيقة او مجازا
لان السماع بدونه سماع صوت لا كلام * ثم حفظه ببذل
المجهود له * اى ببذل الطاقة * ثم الثبات عليه * اى
على الاحتفاظ * بمحافظته خذ وده * بالعمل به وبتكرره
فتركهما يورث النسيان * ومراقبته * بالرفع عطف
على الثبات وبالجر على المحافظة وعلى التقديرين العطف
تفسيرى * بمذاكرته * لئلا يفوت شئ من المعنى * على
حال اساءات الظن بنفسه * يعد نفسه نسيانا ليهبعت ذلك
على التكرار * الى حين ادائه * متعلق بقوله ثم الثبات
عليه او بمراقبته * و* الثالث * العدالة وهي * فى الاصل

* الاستقناء مدين يقال للجداء طريق عادل لاستقنائها

* والمعتبر مدينا اي في باب الرأية لا في باب الشهادة

* لما بوحليفة راح يعتبر ظاهرا فاهيه * كالها وهو رحبان

* بجهتي الدين والعقل على طريق الهدى والشهرة حتى اذا

* ان تكذب كبيرة او اصغر على صغيرة سقطت عند الله * واما من

* المتلى بشئ من الضعائر بلا صرار فعدل كامل الغدا الذي

* واشترط العصمة يتطل المصالح * دون القاصر * وحيث

* العبارة دون قصورها * وهو ما ثبت بظا السلام

* واعتمد ال العقل * وانما اشترطت العدالة لان الشابط

* قد يكذب وقد يصدق فلا يد من مراجع واما اشترط الكامل

* فلان المطلق من كل شئ ينصرف اليه * و الرابع

* الاسلام وهو التبدي في الاقرار بالله كما هو باسبائ * كالقادر

* والعالم الي غيرها * وصفاته * كالوحدانية والعلم والقدرة

* و * يضم اليه * قبول احكامه وشرائعه * القطعية فالمنكر

* حكمما قطعيما كما فر * والشرط فيه البيان اجمالا كما كرونا *

* بان يصدق بكل ما انني به النبي عليه السلام لانني اعتبار

* التفضيل حرا جاوا انما اشترط الاسلام لان الكاف وساغ في

* هذه قواعد الدين * ولهذا * اي ولا اشترط الشرائط * لا يقبل

خبر أبا فر* لعدم الاسلام* والفاسق* لعدم العدالة
والصبي والمعتوه لعدم العقل الكامل* والذي اشتدت
غفلته* لعدم الضبط* و*القصر* الثاني* من الاقسام
الاربعة* في الانقطاع* وهو ان ينقطع الحديث عن درجة
الاتصال بالنبي عليه السلام معنى من المعاني* وهو
نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فالمرسل* اي فارسل المرسل
المنقطع الاسناد* من الاخيار وهو* اي الارسال* ان كان
من الصحابي يقبل بالاجماع* ويشمل على الهماع والصحابة
من رآه عليه السلام ولو ساعة* وهو* من القرن الثاني
والثالث* اي قرن التابعين وتبع التابعين* كذلك* اي
مقبول* عندنا* بل هو فرق المسند وعند الشافعي لا تقبل الا
ان يثبت اتصاله من طريق آخر كمراسيل سعد بن المهيب
قال لا نبي تتبعتهما فرجدها مسانيد قلنا المعتاد انه اذا
وضع له الامر طوى الاسناد والانسبه الى الغير ليتممه ما
حمله* وارسال من دون هو الاء* اي دون القرون الثلاثة
كذلك اي يقبل* عند الكرخي* لما ذكرنا ولا ان الصحابة
رض ارسلوا* خلافا لابن ابان* فعند عيسى بن ابان
لا لان الزمان زمان فسق فلا بد من البيان ليعلم حال

المروى عنه * والذي ارسل من وجه واسند من وجه
مقبول عند العامة * لان الانقطاع معقوب بالاتصال * واما
الباطن فان كان لنقصان في الناقل * بانتفاء بعض الشرائط
* فهو * اي فحكمه * على ما ذكرنا * من عدم قبول خبر
الكافر الى آخره * وان كان * الباطن * بالعرض بان حالف
الكتاب * كحديث القضاء بشاهد يمين على المدعى
يخالف قوله تع واستشهدوا شهيدين من رجالكم * او السنة
المعروفة * كالحديث المذكور عارض لقوله عليه السلام
البينة على المدعى واليمين على من انكر جعل جميع
الايمان في جانب المدعى عليه * او المحادثة المشهورة *
كحديث التجر بالتسمية * او اعرض عنه الائمة من
القرن الاول * وهم الصحابة نحر الطلاق بالرجال والعدة
بالنساء فانهم اختلفوا ولم يجز المساجة بينهم به * كان
مراد او منقطعا ايضا * القسم * الثالث * منها * في بيان
محل الخبر الذي جعل هو فيه * الضمير للمحل * حجة *
ومحله حادثة ورد فيها الخبر * فان كان * محله * من
حقوق الله تع * كالعبادات والعقوبات * يكون خبر الواحد
فيها حجة * بتلك الشرائط * خلافا للكرجي في العقوبات *

قال ما يند رأ بالـشبهات لا يثبت بمافيه شبهة كالقياس
قلنا خبر الواحد يفيد علما يصح به العمل كالبيِّنات
والشبهة ما جاء من قبل الدليل بخلافها ثمه * وان كان
من حقوق العباد بمافيه الزام محض * كالبيع والاجارة
* يشترط فيه سائر شرائط الاخبار المذكورة مع العدد *
عند الإمكان * ولفظ الشهادة * صيانة للحقوق وتقليلا
للمحيل في الخصومات * والولاية * اذا الزام من اهلها
اذ الولاية تنفيذ القول على الغير شاء اوا بى والالزام
كذلك فيلزم ان يكون المخبر من اهلها فلا يسمع شهادة
العبد * وان كان مما لا الزام فيه اصلا * لا مطلقا ولا من
وجه كالوكالات والمضاربات * يثبت بالاخبار الاحاد بشرط
التمييز دون العدالة * فيقبل خبر الفاسق والصبر والكافر
للضرورة اللازمة بخلافها في الطهارة والنجاسة فانها
لم تلزم لامكان العمل بالاصل * وان كان فيه الزام من
وجه دون وجه * كعزل الوكيل وحجر الماذون * يشترط
فيه احدى شطرى الشهادة * اما العدول واما العدالة
بعد تلك ان كان المخبر فضولا لا رسولا ولا وكيلا * عند
اي حنييفة رح * وعند همالات في المعاملات ضرورة

توكيلا وعزلا فلوا شرط ذالصاق الا مروله انديشيد
الانزام باعتبار لزوم الكف عن التصرف اذا اخبره عن
السجرا والعزل ويشبه سائر المعاملات لاندخبر عن ملكه
فله الاطلاق والسجرا والعزل فشرط احد هما توفير المشبهين
حظهما * و * القسم * الرابع في بيان نفس الخبر * اى في
الخبر نفسه بلا تعرض لجهة الاتصال والا نقطاع وبيان
الحل * وهو اربعة اقسام قسم يسيط العلم بصدقه كخبر الرسل
عليهم السلام * لعصمتهم عن الكذب وحكمه اعتقاد
انه حق * وقسم يسيط العلم بكذبه كدعوى فرعون
الربوبية * وكذا وثد يقينا وحكمه اعتقاد البطلان * وقسم
يسمى على السواء * اى الصديق والكذب * كخبر الناسق *
يحتمل الصديق بعقله ودينه والكذب لثغاطى مستظور
دينه وحكمه التوقف فيد للاستواء * وقسم يترجي احد
احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع لشرائط الرواية *
فجانب صدقه يترجح لظهور غلبة عقله ودينه على هواه
وامتناعه عن المحذور وحكمه العمل لا عن اعتقاد
بحقيقته والمقصود ببيان هذا النوع فلذا اقال * ولهذا
النوع * من الخبر * اطراف ثلثة * وفي كل منها عزيمة

ورخصة * طرف الصماع وذلك أما ان يكون عزيمة وهو *
 اي قسم العزيمة ما يكون * من جئس الاسماع * حقيقة
 * بان تقرأ على المحدث * من كتاب او حفظ وهو يسمع فيقول
 له اهو كما قرأت عليك فيقول نعم * او يقرأ المحدث عليك *
 كذلك وهذا على الوجهين عند المحدثين اذ انه طريقة
 النبي عليه السلام او حكما وهما وجهان فيها شبهة الرخصة
 الكتاب والرسالة المذكوران بقوله * او يكتب اليك
 كتابا * مشتملا * على رسم الكتاب * وهو ان يختتم ويعنون
 ويكتب فيه قبل التسمية من فلان الى فلان ثم يبدأ
 بالتسمية ثم بالثبأ ثم بالمقطوع * وذكر فيه * اي في الكتاب
 * حدث ثلثي فلان عن فلان الى آخره * اي الى ان يذكروا
 الحديث * ثم يقول * بالانصب اي ثم يكتب فيه * اذا
 بلغك كتابي هذا او فهمته فحدث به * اي بالخبر * عنى
 بهذا * الاسناد * فهذا * اي لان هذا الكتاب * من الغائب
 كما لخطاب * في صحة التبليغ * وكذلك الرسالة * التي * على
 هذا الوجه * اي المذكور وهو ان يقول للرسول اجبرني فلان
 عن فلان الى ان قال قال النبي عليه السلام كذا ثم يقول
 له بلغ هذا الي فلان وقل له اذا بلغك هذا الحديث وفهمته

فثبت به عنى والمعنى وكذا الرسالة بمنزلة الخطاب بل
اولى لان الرسول ينطق بالكتاب لا * فيكونان حجتين
 اذا اثبتنا بالحجة * اي بان يشهد عدلان ان هذا الكتاب
 كتاب فلان اليك وهذا الرسول رسول فلان اليك وهذا انما
 يصار اليهما بعد رضى المشافهة فكانا خليفين عن الاولين
 * اويكون رخصة وهو الذي لاسماع فيه * لا حقيقة ولا
 محكما كالا جازة * في الرواية والمنازلة * اي اعطاء الشيخ
 كتاب سماعه بملكه الى المستجيزين كيد الاجازة * والمجازلة
 ان كان عالما به * اي يمتحنى الكتاب * تصح الاجازة * فتصح
 الرواية * والا فلا * فتبطل الرواية * و * الثانى * طرف
 الحفظ * لان الحفظ بعد السماع * والعزيمة فيه ان يحفظ
 المسموع الى وقت الاداء * اذ المقصود العمل والتبليغ وذا
 بالحفظ * والرخصة ان يعتمد على الكتاب فان نظريته
 وتذكر * المسموع * يكون حجة * ويحل له الرواية فانه
 اذا تذكره صار كانه حفظه الى وقت الاداء * والا * اي وان
 لم يتذكره * فلا عهدا بشيئ من حفظه * لان الحفظ للتذكر فاذا
 لم يتذكره لا عبرة به والخط يشبه الخط وعند ابي يوسف روح
 اذا كان تحت يده يعتمد عليه والا فلا وعنده محمد روح

اذا علم يقينا انه خطه يعتمد عليه * و* الثالث * طرف
 الاداء والغزيمة فيه ان يؤدني * الراوى * على الوجه
 الذي سمع بلفظه ومعناه * اذا لاء بصورته ومعناه
 اولى لكن اذا تسمى اللفظ وضبط المعنى بخازن نقله بالمعنى
 ضرورة وكان رخصة بالنسبة الى الاول ولذا قال * والرخصة
 ان يعقله بمعناه * والحديث في هذا الباب متنوع
 * فان كان محكما لا يستعمل غيره * لاما لا يستعمل النسخ
 في ذاته * يجوز نقله بالمعنى لمن له بصرة * اي علم قال الله
 تع بصرت بما لم يبصروا به * في وجوه اللغة * اذ لا يشبهه
 معناه عليه * وان كان ظاهرا يستعمل غيره * كعام يستعمل
 الخصوص وحقيقة يستعمل المجاز * فلا يجوز نقله بالمعنى
 الاللفقيه المجتهد * لان غيره لا يؤمن ان ينقله بلفظه
 لا يحتوي ما احتواه لفظ عليه السلام * وما كان من
 جوامع الكلم * اي ما كان لفظه وجيز وتحت معان جمّة
 فنحو الخراج بالضمان * او المشكل او المشترك او المجهل
 لا يجوز نقله بالمعنى للكل * اي لعالم اللغة والفقيه وغيرهما
 اما الاول فلا حاطة معان يقتصر عنها عقول الكل والمشكل
 والمشارك لا يعرفان الا بالآثاريل وتاويله ليس بحجة على

بالحديث الصحيح حرام كالعمل بخلافه فيكون جرحاً
ولما فرغ من طعن يلحقه من قبل روايته شرع في طعن
يلحقه من غيره وذا ما من الصحابي او غيره فقال
* وعمل الصحابي بخلافه * اي بخلاف ما وجبه * يوجب
الطعن * والمجروح * اذا كان الحديث ظاهراً لا يحتمل الخفاء
عليه * اني على الصحابة لا شهرار الحادثة كحديث التغريب
في البكر لم يعمل به عمرو على رضى الله عنهما واختار زعماء
احتمل الخفاء كحديث القهقهة لم يعمل به ابو موسى لانه
من الحوادث النادرة وهذا هو الطعن من الصحابي
رض * والطعن المبهم * نحو هذا منكرا ومجروح * من
ايمة الحديث لا يبرح الراوى * لان العدة ظاهرة وهو مبهم
فلا يترك به لان الجرح ربما اعتقد ما ليس بجرح
جرحاً * الا اذا وقع الطعن مفصلاً بما هو جرح * شرعاً * متفق
عليه ممن اشتهر بالنصيحة * والاتقان * دون التعصب *
والعدالة لان التعصب ينافي الاتقان والعدالة النصع
* حتي لا يقبل الطعن بالتدليس * في الاسناد بان يقول
حدثني فلان عن فلان ولا يقول قال حدثني فلان فكان هذا
يوهم الارسال بان يترك راوياً بينهما ما لو قال حدثنا

لا يبقى هذا الروم وحقيقته الارسال ليصت بجرح فشبته
 احق * والتلبيس * بان يكنى عن الراوى ولم يسمه
 كقول سميان حدثنى ابو سعيد لان الكناية كما احتلت
 ان يكون لابهام المروي عنه يستعمل ان يكون لصيانتة
 عن الطعن لان الرجل قد يطعن بالباطل فيستعمل على
 ما بدلالة عدالة الراوى * والارسال * لما بينا انه دليل
 الاتقان * ورخص الدابة * لان الصباق مشروع ليقوى
 المرمى على الجهاد * والمزاح * بعد ان كان حقاً لانه عليه السلام
 مازح * وحداثة السن * فكثير من الصحابة يروون مع
 الحديث * وعدم الاعتياد بالرواية * اذا العبرة للاتقان دون
 الاعتياد * واستكثار مسائل الفقه * لانه آية حسن الضبط
 والاتقان * فصل * وقد يقع التعارض * المستلزم للتناقض
 * بين السجج * السابقة من الكتاب والسنة وانما جمع
 لانها اصل السجج * فيما بيننا * اى بالنسبة اليها من غير
 ان يقع التعارض فى الحكم حقيقة * مجهولنا بالناسخ والمنسوخ *
 فان احدهما لا مصلحة متقدم فيكون منسوخا بالمتاخر
 فاذا جهل المتقدم والتاخر يقع التعارض ظاهراً فيما
 بيننا فلذلك يجب دفعه بما يمكن * فلا بد من بيانه *

اي بيان المعارض وما يتعلق به من شرطه وركبته
 وحكمه فالمعارضة لغة عبارة عن نفس المقابلة واما شرعا
 * فركن المعارضة * ركن الشئى ما يقوم به ذلك الشئى
 وهو يطلق على جزء الماهية وعلى جميعها ايضا كما ههنا
 * تقابل المحجّتين * التقابل كالجنس وباضافته الى
 حجّتين احترز عن تقابل ما ليسا بحجّتين واحترز بقوله
 * على السراية * ذاتا عن تعارض نحو المشهور والمتواتر بقوله
 * لا سريّة * وصفا * لا حد هما * عن نحو ترجيح النص على
 الظاهر ولما امتنع التقابل في حجكم واُحد باضافته الى
الحجّتين قال * في حكمين * ضرورة وانما قال * متضادين *
كالحل والسرمة اذ لا تقابل في غيرهما * وشرطها اتحاد
المحل * لعدم تحقق التضاد في محلّين * و * اتحاد
الوقت * لجواز اجتماعهما في محل واحد في وقتين نحو
حرمة الشمر بعد حلها * مع * تصور * تضاد الحكم * فلا
تكرار * وحكمها بين الآيتين المصير الى السنة * ان وجدت
 والا الى ما دونها للتعذر والعمل بهما وباحد هما عينا لا دأبه
 الى الترجيح بلا مرجح * وبين السنتين المصير الى اقبال
المصحابة او القياس * لما ذكرنا وفي تقدّمه اشارة الى

ان المصير الى اموالهم مقدم * وعند العجز * بان لم يوجد
 بعد المتعارضين دليل آخر او وجد المتعارض في الكل
 * يجب بقرير الاصول * اي بقاء ما كان على ما كان بقدر ما
 امكن * كما في سؤر السمار لما عارضت الدلائل * كما سنسب
 * وحب بقرير الاصول * فلا يتمسك بالمتعارض ما كان
 ظاهرا ولا يظهر به ما كان نجسا * فقل * العاء للتفسير
 * ان الماء * وهو سؤر السمار * عرف طاهرا فلا يتمسك
 ولم يزل به * اي بذلك الماء * الحدث للمتعارض * اي لاجله
 وهو يعود الى الحكمين فبقية الطهارة والنجاسة ثابتتين
 بيقين بخلاف الطهارة اذ لم يمكن تقرير ماع الحكم
 بعدم زوال الحدث به وقد وقع الشك فيها * فوجب ضم
 التيمم اليه * لتحصيل الطهارة يقينا * وانما ماع مشكوكا
 لهذا * اي للمتعارض والضم للاحتياط * لان يعنى به
 الجهل * اي لان حكمه مجهول لان ما معلوم وهو جوب
 استعماله من ماع التيمم وبيان المتعارض ما روي انه
 عليه السلام حرم محرم الخمر الا لمية في يوم حيدر روي
 عنه انه ابا خهنا وروث اشتباها في لجمه وقد ابي سورة لاله
 مقول منه وترجىح المحرم احتياطيا يستلزم ترك الاحتياط

آخر* واما اذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا*
اي العمل بهما* بالتعارض ليجب العمل بالحال* الذي
هو ليس بدليل كما سقط بالنصين عند التعارض ليجب
العمل بمادونها* بل يعمل المجتهد بما يهنا شاء* اذا
القول بالتساقط يؤدي الى العمل بلا دليل* بشهادة قلبه*
اي بكم بتشكيم الراي ليعرج جانب العمل* والتخلص
عن المعارضة* ولو ضرورة* اما ان يكون من قبيل الحجّة
بان لا يعتد لا قوة* او وضوحا لا نفعاء ركنها* او من
قبيل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم
العقبى* وهذا يورث اختلاف المحل* كاتى اليه
في سورة البقرة* لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم
ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم* والمائدة*
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان الاولى يشبث المؤاخذه
في الغموس لانها مكتوبة للقلب والثاني ينفيها لكونها
غير معقودة فجمع بينهما بان اريد من المؤاخذه في الاولى
المؤاخذه في الآخرة بدليل اقترانه بكسب القلب وفي
الثانية في الدنيا بدليل قوله تع فكفارته اذ هي في دار
لا بدلاء* او* يكون* من قبل الحال بان يحول احدهما*

أي أحد النصين * على حالة والأخرى على حالة سخا في قوله تع
 ولا تقربوا من حتى يطهرن بالتخفيف والتشديد * فالمسح
 على الأكثر ومعناه انقطاع الدم يوجب السجدة بعد الطهر
 قبل الغسل والمشد على الأقل ومعناه الاغتسال وانما
 حمل المخفف على العشرة والمشد على الأقل لان الانقطاع
 في الأقل يستعمل الغود فاحتيج الى الاغتسال لترجع جهة
 الانقطاع * أو من قبيل اختلاف الزمان صريحا * فالآخر
 ناسخ * كقوله تع وأولاد الأحمال أجلهم أن يضعن حملهن *
 وهذه لعمري ينسأل المطلقات والمتوفى عنها أزواجهن
 * نزلت بعد التي في سورة البقرة والذي بين يتوفون منكم
 الآية * والعام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم * أو دلالة
 كالساطر والمبيح * فالساطر يجعل متاجرا للثلاثين تكرار
 النسخ أو تكرار التعمير ان لم يكن إلا باحة الصلاة
 حكما شرعيا هذا حكم متعارفين لم يكن أحد مما شينا
 * و * ان كان في المتن * المثبت * الذي يثبت اسراراً
 * أولى من الثاني * الذي ينفي العارض ويبقى الأصلي
 * عند الكرخي راجح * لان المثبت يشبر عن الحقيقة والثاني
 من الطاهر فصار كالجرح والتعديل * وعند عيسى بن

ابان يتعارضان * لا يستوائهما في شرائط صحة الخبر واختلف
عمل اصحابنا فيه فلا بد من جأ مع فقال * والاصل فيه *
اي في تعارض المثبت والنافي * ان النفي ان كان من جنس ما
يعرف بدليله * بان كان مبنيا على دليل * او كان مما يشتبه
حاله * بان لم يد رانه بنى على دليل او على عدم اصله * لكن
عرف ان الراوى اعتمد على دليل المعرفة * لانه بنى على
الظاهر * كان * النفي * مثل الاثبات * لتساويهما قوة
* والا فلا فالنفي في حديث بتريرة رضى الله عنها وهو ما
روى انها اعتقت وزوجها عبد * معناه ان رقبته لم يتغير بعد
وهذا النفي * مما لا يعرف الا بظاهر الحال فلم يعارض
الا ثبات وهو ما روي انها اعتقت وزوجها حر * فتخيرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نحتاج لاثبات الخيار لامة
زوجها حر فاعتقت فرجحنا المثبت والشافع بالاول لعدم
لان علة ثبوت الخيار عند ملك البضع وعدم الكفارة
وكذا منتهى ههنا بخلاف ما اذا كان زوجها عبد اقلنا هذا
مثبت الحرية عارضية فيترجح والنبي عليه السلام انما
ملك بملك البضع كيلا يزداد الملك عليها بالحرية وهو
مقتضى للتهوية فيهما اذا كان زوجها حر او عبدا اذا استواء

في المزوج يقضى الاستواء في الموجب ومن ههنا قلنا
 الطلاق بالنساء حيث قال عليه الضلوة والسلام ملك
 بضعك فاختار لثلاثين ذاد الملك عليها بالحرية وهذا
نظير نفى لا يكون بالدليل * و * النفى * في حديث ميمونة
رض عنها وهو ما روي انه عليه السلام تزوجها وهو محرم
بما * اي من جنس ما * يعرف بدليله وهو هيئة المحرم *
لان الاحرام حالة مختصة تدرك عيانا * فعارض الاثبات
وهو ما روي انه عليه السلام تزوجها وهو حلال * وهذا
 يثبت امرا عارضا على الاحرام لانه لم يكن في السبل الاصل
اتفاقا فيصير الى ما هو مرجح * وجعل رواية ابن عباس
رض * وهو محرم * اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه *
اي لان يزيد * لا يغدله في الضبط والاتقان * وبه نستح
لجواز نكاح المحرم والشافعي ربح بعد ما بر رواية يزيد
* وطهارة الماء وحل الطعام * النفى فيهما * من جنس ما يعرف
بدليله * للمستقصى * كالنجاسة والسرمة * فيهما * فوقع
التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالاصل * اي الطهارة
 والحل وهذا نظير نفى اشتبه حاله لكن عرفا بجماده
 على دليل فخير الطهارة نفى لانه سبق لكن مما يستعمل

معروفته بدليل أو بناء على عدم الأصل في فهمها ان
 تدرك بالسماع أو عياناً بان غملاً لائناً وملاءة بماء السماء
 ولم يغلب عنه فان أخبر واحد بنجاسته وأخبر بطهارته يسأل
 ان تمسك بالسك فخير النجاسة أولى وان تمسك بالدليل
 كان كالأثبات فيقع التعارض فيترجح بالأصل وكذا الكلام
 في السك * والترجيح * أي ترجيح أحد الخبرين على الآخر
 * لا يقع بفضل عدد * في * الرواة * خلافاً للبعض فيقول
 الواحد اذا أخبر بطهارة الماء واثنان بنجاسته أو بالعكس
 فانه يعمل بخبرهما كذا ههنا * ولا بالدكورة والسوية *
 ورجح البعض خبر الرجلين على خبر المرأتين وخبر
 الجارين على خبر العبدین قلنا هذا الترجيح متروك بإجماع
 السلف * واذا كان في أحد الخبرين زيادة * لم تذكر في الآخر
 * فان كان الراوي * أي راويهما * واحداً يؤخذ بالمشتمل
 للزيادة * ولحقها يضاف الى قلة الضبط * كما في الخبر المروى
 في التسالف * روى اذا اختلف المتبائع والسلعة قائمة
 تسالفوا ترا دأروني بدوين قوله والسلعة قائمة فاخذنا
 بالمشتمل لها فلا تسالف الا حال قيامها * فاما اذا اختلف
 الراوي * علم انها خبران * فيجعل كالخبرين * واحتمال

حذ فيها من بعيد * و * لهذا * يعمل فيهما كما هو من ههنا
 ان المطلق لا يحمل على القيد في حكمين * كما روي انه عليه
 السلام نهى عن بيع الطعام قبل القبض وروي انه عليه
 السلام نهى عن بيع ما لم يقبض فلا يجوز بيع سائر العروض
 قبل القبض كالطعام وهذا زيادة معنى * فصل *
 * وهذه السجحة * اي الكتاب والنية * باقيا فيهما *
صاعد الحكم * يستعمل البيان * اي لحرقة والبيان اظهار
المراد * وهو * على خمسة اوجه بالاستقراء * اما ان يكون
بنيان تقرير * اي بيان هو تقرير كما لا ضافة في علم الطب
 * هو تركيد الكلام بما يقطع احتمال الجاز * ان كان خالصا
 * او الخصوص * اي التخصيص ان كان عاما مثال الاول ولا
 طائر يطير بجناحيه فالطائر لا يطلقه على البريد يستعمل الجاز
 ومثال الثاني مسجد الملائكة كلهم فاسم الجمع يستعمل
النبع * او بيان تفسير * وهو ما يرفع الابهام * كبيان
المجمل * نحو الصلوة والزكاة * والمشارك * كبائن مشترك
بين السينونة من النكاح وغيره * وانهما بصحاح موصولا
 ومفصولا * اتعا قال قوله تع ثم ان علمنا بيننا اي القرآن
 وفيه المجمل والمشارك * وعند بعض المتكلمين لا يصح

بيان المجهول والمشتراك الا موصولا او ببيان تغيير كالتعليق
 بالشروط والاستثناء * انما يسمى بيانا لان نكرانت طالق
 مثلا علة شرعية وبالشرط تبين ان المراد عدم انعقادها
 في الحال وهو منع هذا التغيير من التنجيز الى التعليق
 وكذا بالاستثناء تبين ان المراد البعض * وانما يصح
 ذلك موصولا فقط * لقوله عليه السلام فليكفر عن يمينه
 عين الكفارة للتبليص ولو جاز بيان التغيير موصولا
 يقال فليستين لانه اسهل * واختلف في خصوص العموم *
 اي ابتداء لانه بعد ما خص جاز بالمتاخر اتفاقا * فعندنا
 لا يقع * اي لا يجوز * متراخيا * بيانا من الابتداء بل نسخا
 عندنا الحكم البعض مقتصر على الحال * وعند الشافعي
 وخ يجوز ذلك * وهذا الاختلاف * بناء على ان العموم *
 قيل التخصيص * مثل الخصوص عندنا في ايجاب الحكم
 قطعاً وبطلان * لجروق * الخصوص لا يبقى القطع فيه فكان *
 الخصوص * تغييرا له من القطع الى الاحتمال فيتقيد
 بشرط الوصل * كالشرط والاستثناء * وعنده ليس بتغيير *
 لان العام عنده ظني * بل هو * اي التخصيص * تقرير *
 لانه يبقى على اصله ظنيا كما كان فكان التخصيص بيانا محضا

* فيصح موصولا ومفعولا * ولا نقص بقوله ان تذبحوا
بقرة باعتبار ان بقرة تعم الصفراء وغيرها ثم خص متراجعا
بقوله بقرة صفراء * اذ بيان بقرة بنى اسرائيل من قبيل
 تشييد المطلق كان ذلك تستثناء * لان تخصيصا * فيصح متراجعا *
 وكيف تعم وهي نكرة في موضع الانشاء ولا يقال ان * و * املك
 ما م خص متراجعا بقوله انه ليس من املك * الامل
 لم يتناول الابن * لان غير المتع لا يكون اهلا له * لانه حص
 بقوله ان انه ليس من املك * و * كذا * بقوله ان انكم
 وما يعبدون من دون الله لم يتناول عيسى عليه السلام *
 لان ما لا يعقل فهو مستثنى * لانه حص بقوله ان الذين
 يستقلمون من الله * والآيات الثلث من مستدلان
 الشافعي رح * و * احتلف في كيفية عمل * الاستثناء *
 فعندنا الاستثناء يمنع التكلم بحكمه * اي مع حكمه * بقدر
 المستثنى فيجعل كلما بالباقي بعده * اي بعد المستثنى
 فهو بيان معنى انه يرادوا لم يستخرج ضرورة * وعنها
 الشافعي رح يمنع الحكم في المستثنى * بطريق المعارضة *
 فالصدر يوجب فيه والاستثناء يبيعه كالتخصيص يمنع
 حكم العام فيما خص سند معارضة فعندنا معنى له على

عشرة الاثلاثة سبعة وعند الاثلاثة فانها ليست على
 * لاجتماع اهل اللغة * دليل * على ان الاستثناء من النفي
 اثبات ومن الاثبات نفي * وانما يستقيم اذا كان للمستثنى
 حكم على ضد حكم المستثنى منه فيتعارضان ولان القول
 بارتفاع التكلم بعد وجوده حساس فخطئة * ولان قوله لا اله الا
 الله للتوحيد * اجماعا * ومعناه النفي * اي نفي الهية
 غيره * والاثبات * لا لهيته تعالى * فلو كان * الاستثناء
 * تكلمنا بالباقي * كما قلتم * لكان * معناه * نفيا لغيره
 لا اثباتا له تعالى * للمكواة عن اثبات الهية تع * ولنا قوله
 تعالى فليتب فيهم الف سنة الا خمسين عاما * استثنى
 خمسين من الف في الاخبار من لبث نوح في قومه * وسقوط
 الحكم بطريق المعارضة في الایجاب يكون لا في الاخبار * لانه
 فيه يؤدي الى الكذب * ولان اهل اللغة * عطف على الاول مع
 * قالوا * جميعا * الاستثناء استخراج * لبعض ما تكلم
 * وتكلم بالباقي بعد الثبوت * اي بعد الاستثناء هذا ابصر نحوه
 يفيد المقصود فينفى قول الخصم ضمنا وما في كراولا
 ينفى قوله قصد افيثبت قولنا ضرورة واجماعه معارض
 به ان الاجماع في جميع بينهما في فعال للقد افع * فنقول انه تكلم

بالباقي بوضعه ونفى واثبات باشارته * ونسقيقه ان
 الاستثناء كالعائده من الصد وتبين انه لم يرد فيه
 وبالعائده ينتهي الحكم السابق الى خلافه والمقصود لما كان
 هو الصد وجعل اثبات الباقي وضعا ونفى المستثنى اشارة
 بمعنى انه غير مقصور فلذا احتير للترجيح لا اله الا الله
 لان المقصور دنفى الالهية من غير الله منتهيا باثباتها
 فيه فحين قلنا بالمرحوب ولا سفسطة لان ارتفاع التكلم
 حكما مع وجوده حقيقة له فغير نظير كما يتنازع الحكم
 بالمعارض * وهو * اي ما يطلق عليه الاستثناء * نوعان
 متصل * وهو المخرج بالانقضاء عن متعلد لفظا ونفيا
 * وهو الاصل * اي الحقيقة * ومنفصل وهو ما * اي استثناء
 شئ * لا يصح استخراج من الضد * لعدم تناوله
 * فحين قيل مبتدأ * اي بمترلة نص مبتدأ حكمه بتلافي
 الصد وجعل استثناء مما زاد معنى لكن لان حكمه
 بحال الحكم ما قبله * قال الله تعالى فانهم عبادي للارب
 العالمين * اي لكن رب العالمين فانه ليس بعباد لي * و
 قال من الائمة السرخسي في ح * الاستثناء ثلثي تعقب
 كلمات * اي جملا * معطوفة بعضا على بعض * بالاراد

* ينصرف الى الجميع * لا الى الا خيرة فقط لانه مانع للحكم
 * كالشرط * وقوله * عند الشافعي ربح * ينصرف الى ينصرف
 لا الى كالشرط ولو قال عبده حروا و امرأته طالق وعليه حجة
 ان فعلت كذا ايرجع الى الكل فكذا اذا قال لفلان علي الف
 درهم والف دينار والف دانق الالمائة * وعندنا * ينصرف
 * الى ما يليه * اي الاخيرة لان رجوعه لعدم استقلاله
 فيكفي فيه جملة يتم بها والاخيرة اقرب ولا نسلم انه كالشرط
 فالشرط يمنع الايجاب بالكلمة والاستثناء يمنع في البعض
 فكان الشرط مبدلا بالاضافة اليه فكان قويا في ينصرف الى
 الكل لقوته دون الاستثناء وهذا معنى * بخلاف الشرط
 لانه مبدل * ولان الشرط مقدم تقديرا فالجمل الجزية
 فيتعلق الكل به والاستثناء مؤخر لفظا وتقديرا * او يكون
 * ببيان ضرورة * اي هو بيان بسبب الضرورة * وهو نوع
 بيان يقع بهما لم يوضع له * اي للبيان لان هذا البيان
 بالسكوت * وهو * بالاستقراء * اربعة امان يكون في حكم
 المنطوق * لدلالة المنطوق عليه * كقوله تع وورثه ابواه
 فلامه الثلث * صدر الكلام اوجب الشركة باضافة الارث
 اليهما ثم تخصيص الام بالثلاث بيان لان الباقي للاب

فهذا ابيان مدلالة الصدق لا بحسن المكسوت * او ثبت
 بدلالة حال المتكلم * لما جعل سكوتك كالكلام جعل نفسه
 متكلما * كسكوت صاحب الشرع عند امر ايعاينه * من
 قول او فعل * عن التعيير * انه لا يجوز عن النبي عليه
 السلام ان يقرر الناس على مخطور * او يثبت ضرورة دفع
 الغرور * عن الناس * كسكوت المولى حين يرى عبدا يبيع
 ويشترى * فانه يجعل اذنا للشجاره والا لكان غرورا والناس
 يعاملونه غير متنعين عنه فاذا اليقظه الى ان يكون ثم قال
 المولى مستجورا يتأخر الديوان الى معتقه * او يثبت ضرورة
 طول الكلام كقوله له علي مائة رد وهم * العطف ببيان للمائة
 ليعرف في المقدرات الثابتة في الذم عند كثرة العدد
 وطول الكلام كائنه وعشرة دراهم * بخلاف * غير المقدرات
 * فيقول له علي مائة وثوب * لان موجب الذم كثرة
 الاستعمال وهي في المقدار الذي يثبت ذم في الذم خلا
 او موحلا كالمكيلات والموزونات الواقعة في عامة العقود
 والمبايعات اما غير المقدر فلا كثرة فيذ لا ند لا يجب دينا
 في الذمة الا في السلم * او * يكون * ثمان تبديل وهو
 النسخ * لانه احص منه على ما جاز * وهو بيان للمائة المحكم

المطلق الذي كان معلوماً عند الله * انه ينتهي في وقت
كذب الناس * الا انه اطلقه * ولم يبين تاقيته * فصار ظاهرة
البقاء في حق البشر * لدلالة الاطلاق على البقاء * فكان *
هذا البيان * تبديلاً في حقنا * نظر الى ظاهر البقاء * بياناً
مضياً * لمدة الحكم * في حق صاحب الشرع * كالقتل
بيان انتهاء الاجل عند الله لان المقتول ميت باجله
وتبدل حيوته المظنون بقاءها عندنا فلذلك اوجب القصاص
على العمد والدية في الشطاء * وهو * اي النسخ في الاحكام
* جائز عندنا بالنص * ما ننسخ من آية او ننسخها الآية
* خلافاً لليهود * لعنهم الله قالوا في التوراة تمسكوا
بالصية ما دامت السموات والارض قلنا هو مسروق لقوله
تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولو صح لعارضوا به محمد
عليه السلام ولما ثبت انه بيان لمدة الحكم حقيقة ورفع له
ظاهر الابد له ان يكون محله يحتمل التاقيت تحقيقاً
لمعنى بيان المدة والوجود والعدم في نفسه تحقيقاً للمعنى الرفع
* ولذا قال * محله حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه *
اذ لو لم يحتمل الوجود ابي الشرعية كالكفر لا استقرار عدمه
او العدم كالا سلام لا استقرار وجوده ولا نهج فيهما * ولم يلتحق

أي بذلك الحكم * ما ينافي النسخ من توقيف * بسو حرم
 كذا سنة * أو تايد ثبت نصا * نصر الجهاد ماض الى يوم
 القيمة * أو دلالة * كشرائع قبض عليها النبي صلى الله عليه
 وسلم فانها مؤبدة بدلالة انه خاتم النبيين وانما ينافي
 المتوقفت لان النسخ قبل قيام الوقت يد أو اما الثاني
 فظاهر * وشرطه التمكن من عقيد القلب عند نادون التمكن
 من الفعل * فيجوز قبل الفعل * خلافا للبعثرة لما ان
 حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا اجلا * أي مقصودا
 في الابتداء * ولعمل اليدين تبعاً * فالفعل لا يكون قرية
 بلا عزيمة القلب وهي قرية بلا فعل * وعند مرمو * أي
 حكمه * بيان مدة العمل باليدين * إذ هو المقصود بالتكليف
 وبعد بيان الشرط خافض في تفصيل النسخ قائلا * القياس
 لا يصلح ناسخا * لاجماع الجماعة على ترك الرأي بالكتاب
 والسنة وان كانت من الأحاد * وكذا لاجماع عند الجمهور *
 لانه ان كان عن نص فهو النسخ والا فلا مجال للرأي
 في معرفة نهاية وقت الحسن والقبح وسقوط سهم المؤلعة
 قلوبهم بانتهاء علمته واذ لم يصلحنا سخين لم يبق
 إلا الكتاب والسنة لان الأدلة اربعة فقال * وانما يجوز

النسخ بالكتاب والسنة متفقاً * اى الكتاب بالكتاب
كالعتين والسنة بالسنة ان كان الثاني كالاول نسخو كبت
فيهمتكم عن زيارة القبور والافزوروها * او مختلفاً * اى الكتاب
بالسنة نسخو لا ينحل لك النساء من بعد نسخ بما روي عن
هايشة رض ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الدنيا حتى حلت له النساء والسنة بالكتاب كنسخ اباحة
الخمر التي ثبت بالسنة بقوله انما الخمر الآية * خلافاً
للشافعي رح في المختلف * لانه لو نسخ الكتاب بالسنة يقول
الطاعن خالف ما يزعم انه كلام ربه ولو نسخت به يقول
كذب به ربه قلنا هذا يرد في نسخها متفقاً ايضاً وبعد تفصيل
الناسخ فصل المنسوخ قائلًا * والمنسوخ انواع * اربعة * التلاوة
والحكم * كالنسخ بالانساء * والحكم دون التلاوة * كنسخ
آية الاعتداد بالحول للمتوفى عنها زوجها * والتلاوة
دون الحكم * نسخ الشيخ والشيخة اذ ازنيا فارجموهما
. نكالا من الله * و * الرابع * نسخ وصف في الحكم وذلك مثل
الزيادة على النص * كقيد الايمان في كفارة اليهيمين * فانها
نسخ * معنى * عندنا وعند الشافعي رح تخصيص وبيان *
لانسخ * حتى اثبت زيادة النفي * وهو تغريب عام * على الجمل

بببر الواحد * اثبت * زيادة قيد الايمان في كفارة اليمين
والطهار بالقياس * على كفارة القتل لان الزيادة بيان
عنده ولا تثبتها لانها نسخ قال الشافعي رح النسخ رفع
والزيادة تقرير المزيد عليه والتقرير ضد الرفع قلنا
التقيد يرفع الاطلاق فكان نسبا له ولما فرغ من
اقسام السنة قصد اشرع في بيان ما يتصل بالسنة تبعا فتال
* ففصل * افعال النبي صلى الله عليه وسلم *
القصدية لان الفعل لم يوضع للبيان بخلاف القول وانما
قال * سري الذل * وهي معيرة فعلها بلا قصد مطلقا لانها
لا تصلح للاقتداء وهي بالتسبة اليها * اربعة اقسام مباح
ومستحب وواجب وفرض * والا فلا واجب يتصور في حقه
عليه السلام اذ الدلائل بالسببة اليه قطعية ثم فعله
المطلق المجهر وصفه من وجوب او ندب او اباحة موجه
التوقف عند البعض للجهل بصفته وعند البعض بسبب
اتباعه لقوله نفع فليسن والذين يخالعون عن امره اى
فعله وطريقته وعند الكرخى ثبت المتيقن وهو الاباحة
في حقه ولا اتباع فيد لاحتمال اختصاصه به عليه السلام
* والصحيح حينئذ ان ما علمنا من افعاله عليه السلام

واقعا على جهة * من فرض اوندب اواباحة * يقتدى به
في ايقاعه على تلك الجهة * فيباح لنا ما ابيح له وكذلك
البواقي * وما لم نعلم على اي وجه فعله قلنا فعله على ادنى
منازل افعاله وهو الاباحة * لكن لما اتباعه لانه ما بعث
الا لنقتدى به وما اختص به ناد ر فلا عبرة له فمتبع فيه
ما لم يقم دليل الاختصاص والمذكور من اول اقسام السنة
الى ههنا تقسيم السنة بالنسبة اليها ونحن الآن في تقسيمها
في حقه عليه السلام اى في بيان طريقته في اظهار الاحكام
فتقول * الروح نوعان ظاهر وباطن فالظاهر * ثلثة * ما ثبت
بلسان الملك فوقع في سمعه بعد علمه عليه السلام بالمبلغ *
وهو الملك * بآية قاطعة * ظهرت له عليه السلام كما ظهرت
لنا على صدقه عليه السلام * وهو * اى الثابت بلسان الملك
* الذي انزل عليه بلسان الروح الامين * وهو جبريل
عليه السلام كالقرآن * او ثبت عنده باشارة الملك من
غير بيان بالكلام * واليه اشار النبي عليه السلام بقوله
ان روح القدس نفث في روعي كذا ويسمى هذا خاطر
الملك * او تبديي * وتظهر * لقلبه بلا شبهة بالهام من الله
تعالى بان اراه بنوره من عنده تع * قال الله تعالى لتحكمم بين

الناس بما رآك الله * والباطن ما ينال النور عليه السلام
بالاجتهاد * والرأي * بالتأمل في الاحكام المصروفة *
وفيه خلاف * فإني بعضهم ان يكون هذا * أي الاجتهاد
* من حظه عليه السلام * وانما له الروح فقط ان هو
الارحني يوحى الرأي المحتمل للخطاء لغيره للعجز عن
الروحي * وعندنا هو ما مور * حكما * بانظار الروح
فيما لم يروح اليه * لكونه مكرما بالروح المعنى عن
الرأي * ثم العمل بالرأي بعد انقضاء مدة الانتظار *
لعموم فاعتبروا يا اولي الابصار وهو عليه السلام احق
بالبصيرة ومدة الانتظار إلى ما يروحون فزولها لان بيان
الثبوت في السادثة والصمير في ان هو للقرآن والمعنى
ما ينطق به قرآنا فهو روحى وليس المعنى ان ما ينطق به
مطلقا كذا لك على ان اجتهاده مع التقرير عليه وحي باطن
* الا انه عليه السلام * جواب من قال لو كان الاجتهاد
طريقه وهو يستعمل الخطاء يلزم اجتماع الامتد على الصلابة
فاحاب بان اجتهاده لا يستعمل الخطاء لانه عليه السلام
* معصوم عن القرار على الخطاء * كيلا يلزم الانساع في
الخطاء * بخلاف ما يكون من غير عليه السلام من البيان

بالرأى * فإنه يستعمل الخطأ مع القرار عليه * وهذا
 كالألغام فإنه حجة قاطعة في حقه عليه السلام وإن لم يكن في
 حق غيره بهذه الصفة * لأنه معارض بمثله * وما يتصل
 بسنة نبينا عليه السلام * شرائع من قبلنا * لأنها لما
 بقيت إلى أميعة عليه السلام وصارت شريعة له كانت
 من سنته وطريقته * إنما تلزمنا إذا قص الله ورسوله
 من غير انكار * لعدم الاعتماد على كتبهم للشيخ ريف
 * على * متعلق بتملأنا * أنه شريعة لرسولنا صلى الله عليه
 وسلم * لأنه هو الأصل في الشرائع * وما يقع به ختم باب
 السنة * تقليد الصحابي * لتحقيق شبهة السماع في قوله
 والشبهة بعد الحقيقة في الرتبة والتقليد اتباع قول
 بلاد ليل كانه جعل قوله قلاية في عنقه ولا خلاف أن قول
 الصحابي ليس بحجة على صحابي آخر إنما هو في كونه حجة
 على من بعدهم فقال أبو سعيد رح تقليد * واجب
 يترك به * أي بقوله * القياس لا حقال السماع وقال الكرخي
 رخ لا يجب تقليد * إلا فيما لا يدرك بالقياس * لأنه
 لا وجه إلا السماع ولذا قيل إلاثر فيما لا يعقل كالخبر
 إما فيما يدرك فلا لأن القول بالرأي منهم مشهور ومنهم

وَمَانِرُ الْمُجْتَهِدِينَ سَوَاءٌ * وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقْلِدُ أَحَدٌ
مِنْهُمْ * فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ حُجَّةً وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَدْرِكُ بِالْقِيَاسِ
لَا نَهَ لَوْ كَانَ مَسْمُورًا لَرَفَعَهُ وَفِي الْأَجْتِهَادِ لَهُمْ وَغَيْرُهُمْ
سَوَاءٌ * وَقَدْ اتَّفَقَ عَمَلُ أَصْحَابِنَا * الْمُتَقَلِّدُ مُبِيلٌ وَالْمُخَاطِرُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ *
بِالتَّقْلِيدِ قِيمًا لَا يَعْزُلُ كَمَا فِي أَقْلِ الْخَيْضِ *
أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ * وَتَشْرَاطُهَا بَاعٌ * مِنَ الْمُشْتَرَى * بِأَقْلِ مِمَّا
بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ * فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِقَوْلِ مَا يَشْتَرِي رِضًا وَإِنْ
اسْتَعَدَّ عَلَى الْقِيَاسِ السَّوَاءُ إِذَا ذَاكَ الْمَلِكُ فِي الْمَبِيعِ قَدْ تَقَرَّبَ بِقَرِيصٍ
الْمُشْتَرَى وَهُوَ الْمَطْلُوبُ لِلتَّصْرِيفِ * وَاجْتِهَلَتْ عَمَلُهُمْ فِي غَيْرِهِ
وَهُوَ مَا يَعْقِلُ بِالْقِيَاسِ فَلَمْ يَسْتَقْرِضْهُمْ فِيهِ * كَمَا * قَالَ
بِحَلَالِ الْأَثَرِ * فِي الْغُلَامِ قَدْ رَأَسَ الْإِمَالِ * أَنَّهُ لَا يَشْتَرُ
تَحْمِيلَتَهُ بَعْدَ أَنْ أَشْتَرَى الْبَيْتَ لَا لِأَشْبَارِهِ الْقَمَرِ فِي التَّعْلِيلِ
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَاحَ يَشْتَرُ لَأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ
كَذَلِكَ * وَ * كَمَا قَالَا فِي * إِلَّا جِمْراً مُشْتَرَكٍ * أَيِ الَّذِي
لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا جِراً إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْقَصَارِ أَنْ يَضْمَنَ لِمَا ضَاعَ فِي
يَدِهِ أَذْلَهُ لِكَ بِمَا يُمْكِنُ التَّطَرُّزُ مَعَهُ كَالسَّرِقَةِ لِمَا رَوَى ذَلِكَ
عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ أَنَّهُ أُمِينٌ كَأَخِيرِ الرَّاحِلِ
فَلَا يَحْتَمِلُ * وَقَدْ اَلْتَحْتَلَّى * أَيِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

* في كل ما ثبت * من حكم * بمنزلة من غير خلاف بينهم *
 في ذلك الحكم اما اذا اختلفوا فلا يجب التقليد بالاجماع
 * ومن غير ان يثبت ان ذلك بلغ غير قائله فسكت
 مشيئته * اذ لو كان كذلك وجب كذلك * واما التابعي
 فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة رضي الله عنهم كشرع *
 يخالف عليه ارض في رد شهادة الابن للاب * كان مثلهم
 عند البعض * لانه بمنزلة ما يراه داخل فيهم * وهو الاصح *
 وعند آخرين لا لعدم احتمال السماع فيه واذا لم يظهر
 فتواه فيه كان كسائر ائمة الفتوى فلا يصح تقليده * باب *
 * الاجماع * وهو اتفاق جملة اهل الحل والعقد من امة
 محمد مصطفى صلى الله عليه وسلم في كل عصر على واقعة
 * ركن الاجماع نوعان عزيمته * اي اصل * وهو * بتاويل
 النوع * التكلم منهم * اي من اهل الاجماع * بما يوجب
 الاتفاق منهم او شرعهم في الفعل ان كان من بابه *
 اي من باب الفعل كالدخول في الحمام * ورخصة * وهي
 ما جعل اجماعا ضرورة * وهو ان يتكلم او يفعل البعض
 دون البعض * فيسكت هذا البعض بعد بلوغه اليه ومضى
 مدة التماس ويسمى هذا اسكوتيا * وفيه * اي في هذا النوع

* خلاف الشافعي روح * فعند * لا اجماع الا بالتمسيع

قلنا التكلم من الكل غير معتاد وانما المعتاد ان يتولى

الكبار ويسلم سائرهم * واغل الاجماع من كان مجتهدا *

لان من لا يفهم لا يتصور منه الرفاق والخلاف في تلك

المسئلة فلا يدخل في نصر لا يجتمع امشى على الضلالة

وحجيتد بمثل هذا الوارد بلفظ الامة * الا فميا يستعنى

عن الاجتهاد * كاعد الركعات اذ العامي فيه كالمجتهد

* ليس فيه هوى * اي بدعة * ولاسق * طاهر لانه بورث

التهمة وصاحب الهراء ليس من الامة مطلقا * وكونه من

الصباغة لا يشترط وكذا اهل المدينة والعنرة * اي قرابة

الرسول عليه السلام لان الموجب للحنجية لم يفصل

* ولا انقرض العصر * وهوان يمتدوا على ذلك وعند

الشافعي يشترط ذلك لاحتمال رجوع بعضهم * وقيل يشترط *

كون الاجماع في غير مجتهد فيه بين الصباغة فمشرط

* للاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند ابي حنيفة *

لان اختلاف المخالف لدليله لا بعينه وذا باق بعد

موته * وليس كذلك في الصحيح * اذ المعتبر اتفاق اهل

العصر وقد وجد ودليل المنقرض لم يبق دليل كما اذا دل

نص بعد العمل بالقياس * وبالشرط اجماع الكل وخلاف
الواحد مانع بخلاف الأكثر * لان الحجّة اجماع الامة
فما بقى احد فلا اجماع * وحكمه في الاصل * اي في وضعه
* ان يثبت المراد به شرعا على سبيل اليقين * كالكتاب
وان خولف فلعارض حتى يكفر جاحدا لاجماع القطعي
* والدا عني * اليه * قد يكون من الاخبار الاحاد *
كالاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل القبض بالنهي
* والقياس * كالاجماع على جريان الربوا في الارز بالقياس
على المحبطة ومن لم يشترط قال جازان يخلق الله علما ضروريا
فيصدر لاجماع بناء عليه كما على المستند قلنا حال الامة
لا يكون اعلى من حال الرسول وهو لا يقول الا بوحى واستنباط
وكما لا بد له من داع لا بد له من نقل * واذا انتقل اليها
اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كنقل الحديث
المتواتر * فيفيد القطع * واذا انتقل اليها بالافراد * بفتح
الهمزة اي بنقل الاحاد * كان كنقل السنة بالاحاد * فيوجب
العمل * ثم هو * اي الاجماع * على * اربع * مراتب فالاقوى
اجماع الصحابة رضى الله عنهم نصا * فانه مثل الآية والخبر
المتواتر في افادة القطع لصحته اتفاقا * ثم الذي نص البعض

وسكت الباقون * لان السكوت دون المنع * ثم اجماع من
 بعدهم * واما اجماع التابعين * على حكم لم يطهر فيدخلنا
 من سبقهم * لانه كما لمشهور * ثم اجماع من على قول سبقهم
 فيد * اي في ذلك القول * مخالف * وهذا الخبر الواحد
 وهذا كله اذا بلغ اليما ترا براماد ابلغ بطريق الاحاد فيمانه
 ما قلنا * والامة * المطلقة * اذا اختلفوا * في حادثة * على
 اقوال * محصورة او قولين * كان * ذلك * احما عاسمهم على *
 اب لا قول فيما سوى هذا * ان ما هذا اما باطل * فلا يجوز
 احداث قول آخر لان حصر الاختلاف في قولين اجماع
 معنى على المنع من ثالث * وفيه هذا * اي كون ذلك
 اجماعا * في حق الصحابة رض عنهم خاصة * لنقلهم
 في الاجتهاد وعلمهم بموارد النصوص وشرف صفة النبي
 صم والاصح الاطلاق لان المعنى لا يفصل ولان الاحداث
 يؤدي الى تضييق الامة بالجهل * باب القياس *
 * القياس في اللغة التقدير * يقال قس العمل بالعمل اي
 حذ ما بها * ونبي الشرع تقدير الشرع * اي المقيس * بالاصل *
 اي المقيس عليه مطلقا * في الحكم والعلة * التي لم نذكر
 لغة واللام للعهد وانما قلنا مطلقا لبيان قياس المعتاد

على المبدأ ومن كقياس عدم بعدم العقل بالجبرون على عدم بعدم
بالصغر في سقوط الخطاب بالعجز عن التعمير وخرج التعليل
بالعلمة القاصرة لعدم التقدير * وانه احجة نقلا وعقلا امنا
النقل فقوله تع فاعتبروا يا اولي الابصار * والاعتبار
رد الشيء الى نظيره وفي القياس ذلك فيدخل تحت الامر
ولا يستل الاعتبار على الاتعاظ بالقرون الخالية بدلالة
الميثاق لان العبرة للعوم اللفظ لا للموضوع السبب * وحدث
معاذ * لما بعثه النبي عليه السلام قال له بما تقضي يا معاذ
قال بكتاب الله تع قال فان لم تجد فيه قال بسنة رسول الله
عليه السلام قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال عليه
السلام الحمد لله الذي وفق رسول رسوله بما يرضى به
الرسول ولم ينكر عليه في قوله اجتهد برأيي بل مدحه
وحمد الله على ذلك فدل على جواز العمل به عند عدم
النص وهذا لم يخالف ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين
لانه قال فان لم تجد دون فان لم يكن فيه ولان المعنى
فان لم تجد بلا واسطة ولو خالف فلا محذور وعليه لانه
* معروف * اي مشهور * واما المعقول فهو ان الاعتبار واجب *
بالنص * وهو التأمل * والنظر * فليما صاب من قبلنا

من المثالات * اي العقوبات * يا مياي بقلب عنهم لكف *
 اي سمع به * عنها احترازا عن مثله * اي مثل ما اصاب
من قبلها * من الخراء * وحاصله ان العلم بالعلة يوجب
العلم بحكمها وكذا في الاحكام الشرعية من غير تفاوت
وبهذا ميان وقف عليه من احتماه فكان دالة لا قياسا
* وكذلك التاميل في حقائق اللعة لا متعارفة غير هالي شائع *
كالتاميل في معنى الشجاع فانه موضوع للحرر في شانه الاسد
في الحررة فيستعار له ليعطى الاسد * والقياس بطيرة وبيانه *
اي بيان تقدير الفرع بالاصل في التكمير والعلة * في قوله
عليه السلام الحطة بالحطة * بالنصب * اي يعرف الحطة *
اما مطلق الفعل فبدلالة الساء واما المتعین فبدلالة
المحل * والحطة مكمل * اي يصح ان يقال * فويل لشمسه *
لقوله عليه السلام الحطة بالحطة * وقوله مثلاً بمثل
حال لما سبق * من الحطة * والاحوال شروط * لا بها مقيدة
كهي في قوله ليت طالق راكتو بمرة ان ركت يا مت طالق
* اي يعرف بها الدلو صف والامر للايتاب والبيع
صالح * احكامها لم يعمل به في نفس السع * فيصرف
الامر * اي الايجاب * الى الحال التي هي شرط للحراز *

اي الى قوله مثلاً بمثل اذا الامر متبى يتناول مباحا على
حالة مخصوصة كان الايجاب بتملك الحال عملاً به بقدر
الامكان كما في قوله تعالى فرمان مقبوضة فالمعنى بيعوا في
حالة المساواة دون غيرهما وبيان صرف الامر الى الحال
يفيد انه شرط لازم والا فالشرطية لم يتوقف على هذا الصرف
* واراد بالمثل القدر * اي الكيل * بدليل ما ذكر في حديث
آخر كيلا بكيل * فتبين ان المراد به المماثلة قدرالا وصفا
* واراد بالفضل على القدر * اي الكيل لا مطلق الفصل لان
المماثلة لما كانت قد راخا لفضل هو الفضل عليها ضرورة
* فصار * بهذا التقرير * حكم النص وجوب التمسوية بينهما
في القدر والجنس * اي الحكم الاصلى في هذا النص وجوب
التمسوية بين البدلين المتجانسين في القدر وشرطا لجواز
العقد * ثم الحرمة * اي ثبوتها * بناء على فوات حكم الامر *
وهو التمسوية الواجبة وبه تبين ان محل الحكم ما يقبل
المساواة كيلا دون القليل لانه لا يتصور فيه ما يثبت
الحرمة عليه وهو فوات التمسوية مع امكان رعايتها فجاز
بيع حفنة بحفنتين * هذا حكم النص * ولا بد للحكم من
سبب داع اليه * والداعي اليه * اي الى هذا الحكم هو

وجوب التهنئة * القدر والجنس لان الجواب التهنئة
بين يده الا موال * المسئلة * يقتضى ان يكون امثالا
متساوية * فى المالمية * ولن يكون كون لك الا بالقدر
والجنس * اى بالاتحاد فى الجنس والاشتراك فى القدر
* لان المالمية نكتون بالضرورة والمعنى اذ لك بالقدر
والجنس * فالقدر عبارة عن التماوى فى المقياس فيحصل
بالمساواة صورة واليد اشير بقوله مثلا بمثل والجنس
عبارة عن مشابهة المعنى فيثبت به المالمية معنى واليد
اشير بقوله السخطة بالمخطة فصار وجوب التهنئة مصادا الى
اكونها امثالا متساوية وكونها كذلك ثابتة بالقدر والجنس
وفيضاف وجوب التهنئة الى القدر والجنس بهذه الوساطة
: لان الحكم يضاف الى علة العلة كما فى شراء القريب فصار
حرمة الفضل مضافة الى القدر والجنس فايجاب الفعل
يقتضى نهيا عن ضد فايجاب التهنئة كيلا يكيل يكون
نكرىما للعصل على الكيل وان قيل كما يترقف المالمية على
القدر والجنس يترقف على الجودة والرداءة ايضا فالجودة
عبارة عن كمال معنى المالمية والرداءة ضد هاوا لكامل
لا يماثل الناقص فاذا اترقت المالمية عليهما لا يظهر

الفضل كما في العبيد والثياب قلنا نعم يتوقف الربوقية
 للجودة قيمة في الربويات * لكن سقطت قيمة الجودة
 بالنص * جيد ما وردها سواء ثم كونها ماداعية من الى الحكم
 معقول من النص لا ثابت بالبرأي ابتدأ فلم يبق بعده
 الا الاعتبار * هذا حكم النص ووجدنا الارز وغيره *
 من الدخن وسائر المكيلات والموزونات * امثالا متساوية
 فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن الغرض في
 عقد البيع بمثل حكم النص * في الاشياء الستة * بلا تفاوت
 نلزم منا اثباته * اي اثبات حرمة الفضل الخالي * على طريق
 الاعتبار * اي القياس * وهو نظير المثالات فان الله تعالى قال
 الذي اخرج الدين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم
 والفسخ فالخراج من الديار عقوبة كالقتل * قال الله
 تعالى ولوا ناكثنا عليهم ان اقتتلوا انفسكم او اخرجوا من
 دياركم ما فعلوه الا قليل منهم * واليكفر يصلح سببا
 داعيا اليه * اي ادغيا الى القتل فيصلح داعيا الى الاخراج
 * واول السحر * اي الجمع * يدل على تكرار هذه العقوبة
 في الاول بمثالية الاخير فكان اوال خروج الجلاء يبنى
 النصير ثم اهل خيلبر ثم لبتى بنجران ثم اهل ملكة وكنيا

ذكرناه ليتبين ان الرصف طهر اثره مرارا فيكون وصفا
 معدلا * ثم دعانا * عطف على قال * الى الاعتبار بالتعامل
 في معنى النص للعمل به فيما لانص فيه * لنقيس احوالنا
 فنسترزع من مثل ما فعلوا اتوقيا عن مثل ما انزل بهم
 * فكذلك مينا والاصل * اي النص * في الاصل معلولة *
 ليكون عملا بها من كارجيه فالنص يوجب الحكم بصيغته
 في الاصل لا في الفرع وتعليله في الفرع * الا انه لا بد في
 ذلك من دلالة التفسير * اي من دليل مميزا للتعليل
 بكل الاوصاف لا يصح وكذا ابو احد منها لكونه مجهولا
 فلا بد من مميز وصفا من بينها ولا احتمال ان يكون هذا
 من النص العبر المعلقة * ولا بد قبل ذلك * اي قبل
 دلالة التفسير وهي التاثير او الاخالة * من قيام الدليل
 نصا على انه للثال * اي في الحال * شاهد * اي معلول
 فالنصوص شهود والعلة شاهد تماثلا كانت معلولة كانت
 شاهدا والدليل اعم من التعليل فلا تمليك * ثم
 للقياس تفسير لغة وشرعة كما ذكرنا وشروط وركن وحكم ودفع
 فشرطه ان لا يكون الاصل * اي محل الحكم المنصوص عليه
 كالبراءة اقيس عليه الارز * مصر صا * مفر دا * يسكم

بنص آخر* أي بسبب نص آخر دل على اختصاصه بالحكم
 * كشهادة خزيمة رض* فخزيمة تفرد بقبول الشهادة
 وحده بقوله تع واستشهدوا الآية لانه لما اوجب العدد على
 الكل لزم ان لا يقبل شهادة الفرد اصلا فاذا ثبت تبدل دليل
 في محل يختص به ولا يعدو للنص الثاني في غيره وعلى
 هذا لا يتم جدوى قوله بنص آخر فخصوص الحكم مطلقا
 نص وزد فيه اوبأخر يمنع القياس او يراد خصوص العموم
 كرامة لان ذينافي الحاق الغير به لادائه الى ابطال الكرامة
 الشابتة بالنص لا مطلق الخصوص فانه لا ينافيه يعني
 يشترط ان لا يكون محل الحكم مخصوصا عن قاعدة عامة
 مع حكمه بمخصص كخزيمة خص بحكمه وهو قبول شهادته
 وحده عن العمومات الموجبة للعدد بقوله عليه السلام
 من شهد له خزيمة فحسبه فلا يلحق به مثله او فقه كمالا
 يبطل الكرامة واشتراط القران في حقنا لا في حق الشارع
 وكذا كون الخبر واحدا بالنسبة اليه لا اليه فلا يقال زيد
 على الكتاب بخبر الراجل على انه نقل حكاية ما ضيق فعلها
 النبي عليه السلام فلا يرد ويجوز ان يراد بالاصل النص
 او الدليل الموجب المثبت للحكم قطعا فالخصوص اذ في الك

بمعنى التفرد فقط * وان لا يكون * حكم الاصل * مع ولا يند *
 الباء للتعددية والضمير للمحكم اي لا يكون ماثلاً * عن
 القياس * من كل وجه * كبقاء الصوم مع الاكل ناسياً * ثبته
 بقوله عليه السلام ثم علي صومك فلا يلحق بالنياسي المحاطي
 والمكروه قياساً وحكم في الواقع بطريقين الب لا لية * وان
 يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه * بلا تغية
 في الفروع بزيادة وصف او سقوط قيد * الى فرع هو نظيره
 اي الاصل * ولا نص فيه * اي في الفروع وهذا الشرط ضروري
 خمسة حقيقة واجعة الى تحقق التعددية فلذا جعلنا الخمسة
 واحدا والمراد بالتعددية اثبات مثل حكم الاصل
 للفرع لا العكس لاستحالة نقل الاوصاف ولا تدافع بين
 جعلها شرطاً وحكماً لان الشرط تصورهما والحكم حقيقةهما
 * فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا للواطئة * باعتبار
 ان الزنا ايلاج فرج في فرج بطريق الحرمة وهذا موجود في
 اللواطئة * لا بد * اي اسم الزنا * ليس بحكم شرعي ولا لصحة
 ظهور الزمي * بناء على ان موضوع الظمان البهيمية وهو من
 اهلها كالمسلم * لكونه * اي التعليل * بتعيين الحرمة المتناهية
 بالنكاح في الاصل * اي في المسلم * الى اطلاقها في الفرع * اي في

الزمنى * عن الغاية * لعدم صحة الكفارة عنه * ولا التعدية
الحكم من الناس في الفطراني المكره الخاطي لان عذرهم بادون
عذره * فعذر الخاطي لا يعزى عن تقصير ما بترك
المبالغة وعذر المكره يصنع لا يضاف الى الشارح وعذر الناسي
يضاف اليه * ولا يشترط الايمان في لاقية كفارة اليمين
والظهار * كما في القتل * لانه * اي التعليل * تعدية الى
مافيه نص بتغييره والشيء الرابع * للقياس * ان يبقى
حكم النص * المعلن * بعد التعليل على ما كان قبله * لان
تغيير الحكم في ذاته باطل كما في الفرع على ما بينا
في ظهار الذمى ويزد عليه نقوض منها ان نص الربوا يعم
القليل والكثير وانتم خصصتم القليل بالتعليل قلنا
* انما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا تبيعوا
الطعام بالطعام * بل لالة * الاشياء تسواء * لانه حال واستثناء
الحال من العين لا يصح فتقديرة لا تبيعوا الطعام بالطعام
في الاحوال كلها * لان استثناء حالة التساوي دل على عموم
صدرة في الاحوال * وهي ثلث حال التساوي والتفاضل
والمجازفة * ولن يثبت ذلك * اي عموم الاحوال * الا في
الكثير * اذ المراد بالتساوي المساواة كميل بالاجرام

والنظام من بناء عمليته فلا يتحقق ذواته وكذا المجازفة لأنها
مجازفة ضمن نظام العلم بالمساواة كإلّا والكيل لا يتأتى إلا
بالكثير فدون آخره على أن التصار لم يشأول القليل كالنهي
بأن لا تقتل خيرة الأبناء السكين لا يقتل ولا يقتل حيوان
لا يقتل بالأسكين كالبرقوت ولأن الطعام المقرون بالبيع
يراد به الكيل المهرقا * فصار التغيير * تحاصلا * بالنص
مقتضاها للتعليل إلا به * فأي مستلغ التعليل مع التغيير
باتفاق الحال * و * منها أن قوله غلبه السلام في حمل من
الأبل السائمة شاة أو جنب المشاة في الزكوة فصارت مستحقة
للتقنين بصورتها ومعناها كالدار المشفوعة وبالتعليل
بالمالية استقطم حق الفقير عن صورتها وذات التغيير كنقل
حق الشيع من الدار إلى الثوب قلنا لا حق للفقير في الزكوة
حتى يتغير بالتعليل إذ لو كان لما حل وطى المشتراة للتجارة
بعد اللزوم قبل أداء الزكوة كالمشتركة بل الزكوة عبادة
وجب لله تعالى شكر على نعمة المال كالصلوة شكر على نعمة
البدن حتى لا يتأذى بلانية والمستحق للعبادة هو الله تعالى
وحقه لا يقبل التغيير كحق العبد * لكن إنما سقط حقه في
الجائزة * بإذنه الثابت * بالنص * بمقتضاها * لا بالتعليل

لانه تع وعدا رزاق الفقراء * بقوله الا على الله رزقها * ثم اوجبا
 مالا مستحقا * كالشاة * على الاغنياء * بالنصوص لنفسه لاحقا
 للفقير وقال الله تع وياخذ الصدقات * ثم امر * الاغنياء
 * بانجاز المواعيد من ذلك المسمى * بصرف الحق الذي له
 عليهم الى الفقراء لقوله عليه السلام اخذها من اغنيائهم
 ورداها الى افقرائهم * وذلك * المسمى * لا يستعمله * اي
 الانبياء * مع اختلاف المواعيد * الحاجة بعض الى ثوب
 وآخر الى الطعام وآخو الي آخر * فكان افرنا بالا ستيب ال *
 ضرورة كالسلطان يخبر لا وليائه بمواعيدك بمختلفة ثم امر
 واحد بايفائها من مال معين كان اذنا له في الاستيبد ال
 ضرورة والا لا يمكن الايفاء وايفاء الرزق الموعود من معين
 الشاة من حيث انها مال متقوم مطلق لا مقيد اذ الموعود
 هو المطلق فهي وغيرها سواء في ذلك فيراد بالاستيبد ال
 ابطال قيد الشاة ومعنى ذلك لا يستعمله اي من حيث انها
 مال مقيد * وركنه * اي القياس ركن الشئ ما لا وجود له
 باعتبار ذاته الابه فلا ينقص بالقياس والمعلول والمحل
 * ما جعل علما * فالمرحب حقيقة هو الله تع والعلة اشارة
 * على حكم النص * اي المصروض عليه لان المعنى يعرف بحكم

الشرع في المحل * مما اشتمل عليه النص * صورة ركعتين
 للربوا على الكيل والجنس لأن معنى كما يشتمل على نهى بيع
 الآبق على العجز عن التمسك * وان جعل الشرع تظير إليه *
 أي للمتصور عليه * في حكمه لوجود فيه * أي بسبب
 وجود ذلك المعنى في الشرع أو به المعنى وحتى المعنى في الدلالة
 لأن لفظ الشرع ينبى عما لا يكون منصوصاً اضلاً والثابت
بمعنى النص في حكم المتصور عليه * وهو جائز إن يكون
وصفاً لأزماً * كالتشبيه في الجنس أو عازماً * كالكيل
 للربوا * واسماً * كما في قوله عليه السلام أنه دم عرق البيز
لا تتقاض طهارة المستعانة * وطيناً * كالطواف المطوق
المنجاسة * وختيماً * كالكيل والجنس في الربوا * أو حكماً *
 كما في قوله عليه السلام لم أرايت لو كان الحلى أبليك دين * وقد أد *
 كما في ربوا أثناء بالجنس أو الكيل * وعند دأ * أي مركباً لعله
الربوا * ويجوز * أن يكون * في النص * كما ذكرنا * وغيره
 إذا كان * ذلك المعنى * ثابتاً بأنه يكتفى بمعنى الآبق
سعلول بعله لأنه المبيح ولا تكره فيه والتفريق أن كل
الأوصاف لا يكون لعله أد لأنه يكتفى بمعنى الآبق في زمان
بأنه الوصف لأنه لا يكون لعله أد لأنه يكتفى بمعنى الآبق

وصف شاء المعلن بلا دليل وهو النص أو اجماع وعند
 عدلهم اختلفوا فيما يصلح له لبلا عليها على القولين
فمنقول * ودلالة كون الوصف علة صلاحيته وعند الله بظهور
 اثره في جنس الحكم المعلن به * لان الوصف كالشاهد
 ولا بد من صلاحيته اولا بوجود العقل والبلوغ والحرية
 ليصير املا للشهادة ثم عند الله ثانيا باجتنابه عن
 محظورات دينه ليصح منه الاداء والعدالة عند الشافعي
 روح بكونه مخيلا موقعا في القلب خيال الصحة والعرض على
الاصول احتياطا قلنا الخيال الظن لا حقيقة له * ونعني بصلاح
الوصف ملائحته وهو ان يكون على انوار افقة العلل الشرعية
المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف *
 لان امتيازها لاضافة الحكم اليه شرعي فلا يعرف الا بالشرع
 * كتعليقنا بالصغرى ولاية المناكح * جمع منكم مصداق
 بمعنى الا نكاح وهو مؤثر فيها * لما يتصل به من العجز *
عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجته اليه * وذا مؤثرات
الطواف * فم دفع نجاسة سؤر المرأة * لما يتصل به من الضرورة *
 فالعلة في احد الصورتين عجز في الاخرى طواف ومما
 مندرجان تحت جنس واحد وهو الضرورة مع ان الاول

يرافق بعامل الرسول عليه السلام بالطواف * دون
 الاطراد * راجع الى قوله ملائمته * وجود او عدمه * ولا
 تأثير واحالة * اذ وجوده * لا يعد ما كما هو عند البعض
 * لان الوجود قد يكون اتفاقيا * وكذا العدم عند العدم
 ولا يبرأ من الشرط * ومثله * اى الاطراد * التعليل باللفظ *
 اى بالعدم * لان استقصاء العدم * اى عدم العلة * لا يسمع
 الوجود * اى وجود الحكم * من وجه آخر كقول الشافعي رحمه
 في الكاح بشهادة السماع مع الرجال انه ليس بمال * فاشبه
 الجدر ولا يسمع له بها * الا ان يكون المنصب معينا * فحيث
 يصح الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم * كقول مستعمل
 رحمه في ولد العصب انه لم يصح لانه لم يعصب * ومثله
 * الاجتناع باستصحاب السال * وهو الحكم بثبوت الامر
 في الرمان الثاني لثبوتها في الاول ولما جعل الثالث في المانع
 مصاحبا للسال او بالعكس يسمى استصحابا * لان المشت *
 للحكم * ليس يمين * لان حكمه الاثبات والبقاء غير
 الثبوت حتى يصح السمع في حيوده عليه السلام لا يعد * * و
 بيان * ذلك في كل حكم عرف وخرجه * اى ثبوته * تدليله
 ثم وقع الشك في روايه كان استصحاب حال البقاء على ذلك *

الوجوب دليلاً * مرجحاً * ملزماً على الغير * عند الشافعي *
 لان الحكم اذا كان ثبت بدليل ولا معارض له اصلاً
 بقى به كالشرائع حتى تعدل والنسخ بعد ما قبض عليه
 الملام * وعندنا لا يكون حجة موجهة * لما بينا ان الموجب
 لا يوجب البقاء فالبقاء لعدم العلم بالمغير فلا يلزم ولما
 لم يوجد المغير مع الطلب جاز العمل به ضرورة كما بالتحري
 وبقاء الشرائع بعد عليه السلام بدليل * لكنها * اي الحال
 * حجة دافعة * لا لزوم الغير واستحقاقه لان الدفع ادنى
 والحال حجة مرجوحة فلا يرث من المفقود قريبه لان عدم
 الارث من باب الدفع فيثبت به ولا هو منه لان الارث من
 باب الاثبات فلا يثبت به * حتى قلنا في * حق * الشقص *
 اي النصيب * اذ ابيع من الدار فطلب الشريك الشفعة *
 من المشتري * فانكر المشتري ملك الطالب فيجاني يده من
 الدار * قائلان يدرك يد اجارة لا ملك * ان القول قوله *
 اي قول المشتري * ولا تجب الشفعة الا ببينة * على ان ما في
 يده ملكه لان ظاهر اليد لا يصلح للالزام * وقال الشافعي
 رح يجب بغير البينة * لان الحال ملزم عند * والا حجاج
 بتعارض الاشباه كقول زفر رح في غسل المرافق ان من

الغايات ما يدخل في المعنى * كالمسجد الأقصى في الأسراء
 * ومنها ما لا يدخل * كالليل في الصوم * فلا يدخل بالشك *
 لأن أحد الشبهين ليس بأولى من الآخر والغسل ما كان
 واجبا فلا يجب بالشك * وهذا * في الحقيقة * عمل بغير
 دليل * لأن مسألة أنه لا يدري من أي القسمين وهذا جهل
 * والاحتجاج بما لا يستقل بنفسه * في إثبات الحكم
 * الأبرصا يتع به المبرق * بين الفرع والأصل * كقولهم
 في منس الذكرا أنه حدث لأنه مش للفرج فكان حدثا
 كما إذا مسه ولم يسل * وإنما بطل لأنه لا تأثير لمس الفرج
 في انتقاض الطهارة ولورجع إلى المقيس عليه فالوصف
 فارق ولأنه لما كان فارغا فوجب أنه أروا فلم يتق الأقياس
 فمن الذكر على من ذكر * والاحتجاج بالوصف المختلف
 فيه كقولهم في * بطلان * الكتابة المحالة أنه * أي هذا العقد
 * عقد كتابه لا يمنع من التكفير * والطهارة يمدعه * فكان
 فاسدا الانتفاء لازم الصحة كالكتابة بالحمر * وهذا الوصف
 مختلف فيه فوجدنا الكتابة خالة أو مؤجلة لا يمدعه فعلية
 إقامة الدليل على أن الصحة يمدعه ليصح الاستدلال
 به وإذا التمسوا على فسادها * والاحتجاج بما لا شك في فسادها

مكتولهم التلت * اي ثلث آيات * ناقص العدد عن سبع *
 يريد به الثالثة * فلا يتأدى بها الصلوة كما دون الآية *
 اي بالقياس عليه وهذا بين الفساد * والاحتجاج بلا
 دليل وهذا باطل * فعدم الدليل لا يكون دليلا
 وقول مسند روح لاجل خمس في العنبر لعدم الاثر معناه ان
 القياس ينفيه ولا اثر يترك هو به وهذا لانه بمنزلة
 السمك وهو كالماء ولا خمس في الماء وانما صح من الشارع
 قبل لاجل فيما اوحى الي لان شهادته بالعدم دليل
 القطع على عدمه * فصل * في الحكم وجملة * اي
 جميع * ما يعلل له * اي لاجله * اربعة اثبات الموجب او وصفه
 او اثبات الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه كالجسمية
 بانفرادها لحرمة النساء * بالمد لا غير لنهييه عليه السلام
 من الربية وهي شبهة الربوا وهذا الان في الجنسية شبهة
 العلوية وفي بيع العين بالدين شبهة الربوا لان للنقد
 مزية على النسيئة فيثبت الشبهة بالشبهة كالحقيقة بالحقيقة
 * وصفة السوم في زكوة الانعام * بالسديت * والشهود
 في النكاح وشرط البعد والذكورة فيها * يشترط ان
 يمتثل الشافعي ان يح * والتبوير اعتنا في الركعة الواحدة

وهي منهية عندنا مشروعة صلوة عند الشافعي رَح
 * وصفة الرتر * اواجبة ام سنة * ر * الرابع * تعدية حكم
 النص الى ما لا نص فيه ليشبب حكم النص فيه * اي فيما
 لا نص فيه * بغالب الرأي * على احتمال الخطاء * فالتعدية *
 اي حقيقتها لا تصور ما فافهم * حكم لازم * للتعليل
 * عندنا * حتى فسديك ونه لان الملزوم ينتفى بائتفاء
 لازمه فالتعليل يرادف القياس * جائز عند الشافعي رَح *
 فعند التعليل اعم منه * لانه يجوز التعليل بالعلة
 القاصرة * وهو ليس بقياس لعدم الفرع * كالتعليل *
 اي كتعليله جرمة الربوا * بالشمئية * فهي مقتصرة على
 النقدين حجته ان الرأي الممتنبط كالنص خصوصاً وعمرها
 قلنا دليل الشرع يوجب علماً او عملاً وهي لا يبيد العلم
 اتفاقاً ولا العمل في الطرق ليقصور ما ولا في الاصل لثبوته
 بالنص لا بها فانما دونه بخلاف العلة القاصرة الثابتة
 بنص او اجماع لا سكان اضافة الحكم اليها لكونها في قوة النص
 * والتعليل للاسماء الثلاثة الاولى ونفيها * ابتداء من غير
 اصل لا شرعاً * باطل * لان اثباتها ابتداء تشريع * فلم
 يثبت الا الرابع * اذ تعدية لا يكون بدون اصل فلذا اصح

التعليل للرابع بلا تفصيل وللأول يشترط وجود الأصل
 * والاستحسان * ومود دليل يعارض القياس الجلي سمي به
 لا استحسانهم ترك القياس به * يكون بالاثروا لاجماع
 والضرورة والقياس الشفى كالسلم * فانه لكون المعقود عليه
 فيه معد وما يابى القياس جوازه لكنه ترك بقوله عليه
 السلام من اسلم منكم الحديث فليسلم في كيل معلوم
 ووزن معلوم الى اجل معلوم * والاستصناع * فيما فيه تعامل
 الناس كالشف والقياس ينفي جوازه لانه بيع معدوم وترك
 بالاجماع * وتطهير الاواني * فالقياس يابى طهارتها
 لتنجس الماء بملاقات النجس وترك بالضرورة * وطهارة
 سؤر سباع الطير * بالقياس على سؤر السباع البهائم ينجسه
 وترك لان السبع نجاسة سؤره بمجاورة وطوبى لعابه
 ويفارقه الطير لشربه بمنقاره وهو عظم طاهر * ولما صارت
 العلة عند ناعلة باثرها * وهو قوي وضعيف صار كل من
 القياس والاستحسان علي نوعين قوة وضعفا * قد منا علي
 القياس الاستحسان الذي هو القياس الخفى اذ اقوى اثره *
 لقوة الاثر كترجم العقبي لقوة اثرها علي الدنيامع ان الدنيا
 ظاهرة * وقد منا القياس الظاهر لصحة اثره الباطن علي

الاستحسان الذي ظهر أثره وخفى سادته * وتسميته قد
 الاستحسان من باب التعليم * كما إذا بلى آية السجدة في
 صلواته فإنه يركع بها * أي بسبب التلاوة نازيا بالسجدة
 التلاوة ثم يعود إلى القيام * قياسا * على السجدة المشابهة
 بينهما في قوله تع وحرزا كما أي ساجدا فينبوب منابه
 * وفي الاستحسان الاستزاد * الركوع لأنه ما مورب بالانحراف
 والركوع غير ذلك لا يجوز خارج الصلوة والقياس أولى
 بأثره الباطن لأن السجود غير ما مورب به بعينه ولذا لم
 يشرع قربه مقصودة بل للخصوع وإذا بالركوع يحصل
 أيضا إذا كان عبادة لخالقه في خارج الصلوة وسجود الصلوة
 لسكوته مقصودا بنعمه فهو الركن لا يتأدى بالركوع * ثم
 إذا كان المستحسن بالقياس الخفي يصح تعديته * يكونه
 معقولا * بخلاف القسام الأول * لأنها معد ولا بها عن
 القياس * الا ترى أن الاختلاف في الثمن قبل دفع المبيع
 لا يوجب يمين الساتع قياسا * لأنه يدعى زيادة الثمن
 * ويوجب استحسانا * لأنه يسكر تسليم المبيع بذلك الثمن
 * وهذا إلى أي التحالف * حكمه تعدى إلى الوارثين * إذا
 اختلعا في قدر الثمن قبل القبض * * إلى * الاجارة *

اذا اختلفا في قدر الاجرة قبل العمل * فاما بعد القبض *
 اي قبض المبيع * فلم يوجب بيعتين البائع الا بالاثر * وهو
 تماثل الفاتر اذ مخالف القياس لانه مدعى من كل وجه ولا ينكر
 شيئا * فلم تصح تعديته * الى الوراث ولما كان الاجتهاد
 كائنا في القياس كالجزء ذكره بعده * قائلا * وشرط الاجتهاد
 ان يحرفي علما الكتاب * متلبسا * بمعانيه * قد وما يتعلق
 به الاحكام لا مطلقا وهو مقدار خمسة آية * ووجوهه *
 اي اقسامه * التي قلنا * من الخاص آه * وعلم الهنة
 بطرقها ووجوه معانيها * كذلك * وان يعرف وجوه القياس *
 وشرائطه * وحكمه الاصابة بغالب الرأي * لان الاجتهاد
 استفراغ الفقيه الوسع لتخصيل ظن بحكم شرعي * حتى
 قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف
 واحد باثر ابن مسعود رض في المفوضة * قال اجتهد فيها
 برأي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن ابن ام عبد
 * وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب * فيما ادى اليه
 اجتهاده * والحق في موضع الخلاف متعدد * لان المجتهد
 كلف الفتوى بالحق فلو لانه يصيب الحق لكان تكليفا بما ليس
 في الوسع قلنا صحة التكليف يعتمد اصابته ابتداء * وهذا

الخلاف في التعليلات * اي في الشرعيات * لا في العقليات *
 لاتفاقهم في التعليلات ان الحق واحد الاعلى قول بعضهم
 يقول كل مجتهد مصيب في التعليلات ايضا * ثم المجتهد اذا
 اخطأ كان مخطيا ابتداء * اي في نفس الاجتهاد * وانتهاء
 عند البعض * ان لم يصب به ما هو الحق عند الله يعنى
 كان مخطيا في اجتهاده وما أدى اليه اجتهاده حتى ان عمله
 لا يصح * واعتبار انه مصيب ابتداء * اي مصيب في نفس
 اجتهاده فيقع عمله صحيحا شرعا كأنه اصاب الحق عند
 الله * لكنه مخطي انتهاء * اي فيما طلبه وهو الحكم في الحادثة
 يعنى انه يكون مخطيا للحق عند الله وهو مروي عن
 ابي حنيفة رح فانه روى عنه ان كل مجتهد يصيب والحق
 عند الله واحد فتبين ان الذي اخطأ ما عند الله يثبت
 في حق عمله ولا تناقض * ولهذا * اي لان المجتهد يخطئ
 ويصيب * قلنا لا يجوز تخصيص العلة * اي المستنبطة لا
 المنصرفة * لا لئلا يؤدي الى تصريب كل مجتهد * لانه ان
 باعتبارها ورود النقص على التعليل مجرد قوله خصت
 على ما منع يلزم التصويب ولو اعتبر بغير بيان مانع فالجواب
 للتخصيص كان مؤذيا اليه اذا طاهر اولنا اقال يؤذي

دون يلزم * خلاف للبعض * كالقاضي ابي زيد قال ان
 المستنبط كالمنصوصة قلنا المنصوصة في حكم النص * وذلك *
 اى التخصيص * ان يقول كانت غلتنى توجب ذلك * اى
 الحكم * لكنه لم يجب مع قيا مها * اى تخلف * لما نفع فصار
 الحكم مخصصا من العلة بهذا الدليل * ونحن لا نقول به
 * بل عندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة * باظهار
 زيادة قيد له مدخل فى العلية وذافا لتلايل يلزم الاداء
 ظاهر الى التصويب على طريقنا لان فيه عدم ولا الى غير
 ما قاله اولنا بزيادة قيد مع انه لا تيسر لكل مجتهد فيصيب
 بالنسبة الى هيات مانع صالح * وبما ان ذلك * اى بيان
 التخصيص عند هو وعدم عند عدم عندنا * فى الصائمه
 اذا أصب الماء فى حلقه * وهو مكروه * انه يفسد الصوم لفوات
 تركه * وهو الاضماك * ويلزم عليه الناسى * فصوره لا يفسد
 فوات الزكن حقيقة * فمن اجاز خصوص العلل * اى
 التخصيص * قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة لما نفع * مع
 قيام العلة * وهو الاثر * ثم على صومك الحديث فصار مخصصا
 من العلة بالنص * وقلنا امتنع حكم هذا التعليل لعدم
 العلة لان فعل الناسى منسوب الى صاحب الشرع * فانما

اطعمك الله وسقائك * فسقط عنه معنى الجناية * ليقوط
 اعتبار فعله بهذه النسبة * واذ لم يعتبر * بقى الصوم
 لبقاء ركنه * حكماً * لا لمانع مع فوات ركنه وبني على هذا *
 اي على تخصيص العلة * تقسيم الموانع وهي خمسة *
 شرعاً وحسباً * مباح يمنع انعقاد العلة كبيع الحر * لم ينعقد
 لعدم المحل وكانقطاع الزيرى الرمي * ومانع يمنع تمام العلة
 كبيع عبد العير * بلا اذ نه تمنع تمام الانعقاد لا اصله
 يدل لزومه بانجازته وعبر المنعقد لا يلزم بهائم انه غير
 تام لانه يبطل بموته ولا بوقوفه على اجازة الورثة وكذا اذا
 حال شيء فلم يصب السهم فالعقل وان انعقد رسمياً لكن
 الرمي الماي صورقت لا باقصاله الى المرمى اليه وذكره في
 سطر ادلائهم اليما من التخصيص * ومانع يمنع ابتداء
 الحكم كحيار الشرط * يمنع الملك وكذا اذا اصاب السهم فيه فعه
 الدرع * ومانع يمنع تمام الحكم كسهم التولية * منع
 تمامه لا اصله حتى لا يمنع ثبوت الملك الا ان الصفقة
 لا يتم بنفسه وبه تكون من له الخيار عن البيع بلا قضاء
 ولا رضا وكذا ان الذي مل بعد اخراج السهم * ومانع يمنع لزوم
 الحكم بخيار العير * فالحكم يثبت مع قيامه ويمكن من

الفسخ بدون رضا ولا قضاء لكنه لم يلزم لثبوت ولاية الزدله
 * ثم * بعد بيان شرط القياس وركنه وحكمه خاض في بيان
 الدفع فقال * العلل نوحان طردية ومؤثرة وعلى كل قسم
 ضرب من الدفع اما الطردية فوجوه دفعها اربعة القول
 بموجب العلة وهو التزام ما يلزم المعلن بتعليله * مع
 بقاء الخلاف في الحكم المقصود ذلك دفعه الخلاف قدم ويلجى
 الى القول بالتأثير لانه لما سلم موجب عليه مع الخلاف
 احتاج الى مؤثرة ضرورة * كقولهم في صوم رمضان انه صوم
 فرض فلا يتبادى الا بتعيين النية فنقول عندنا لا يصح
 الا بالتعيين * اي تعيين النية من العبد * وانما نجوزة
 باطلاق النية على انه تعيين * لانه لما نوى ولا مشروع فيه
 غيرة تقع النية عليه ضرورة ولوقال لا بد من تعيين
 النية قصد اندفعه بالممانعة ولما قصد من القول بموجبها
 ابطالها معنى لم يكن تخصيصا * والممانعة وهى اربعة
 اما ان يكون في نفس الوصف * بان يمنع وجودة في موضع
 النزاع * او في صلاحيته للكم منع وجودة * فالوصف بمعناه
 يصح وهو الاثر في منع حتى يظهر * او في نفس الحكم * كقولهم
 في صحة الزايش انه ركن في وضوءه فيمن تشبهه غسل

الوجه فنقول لا نعلم ان المحضون ثمة التثليث بل الاصل
 في مسئلة بيع تمام الفرض اذا هي با لا يستعاب وفي العسل
 انما يتصور الى التكرار ضرورة ان الفرض استغرق مسئلة * اوفى
 نفسه في نسبة التكميم * الى الرصف * كقولهم الاح لا يعتق
 علي ابيه بالملك لعدم البعضية كابن العمر فنقول حكم
 الاصل لم يثبت لعدم هالات العدم لا يوجب شيأ بل ليعمل
 القرابة * افساد الرضع * بان كان الجامع في القياس بحيث
 قد ثبتا اعتبارا بدليل ما في نقيض الحكم * كتعليقهم
 لا يباح الفرض باسلام احد الزوجين * اذا الا سلام لا يصلح
 قاطعا للسقوق وهذا يهدم القاعدة ولا يمكن التمسك منه
 الا بالانتقال بخلاف المناقضة فانها خيل مجمل يمكن
 الاحتراز عنه بزيادة قيد يرفع النقص فلذا قد علم عليها
 * والمناقضة كقول الشافعي ربح في الرضوع والتيمم انهما
 طهارتان فكيف ائتروا في * اشراط * النية فانه ينتقص
 بغسل الثوب * لو جرد الغلة مع تخلف الحكم عنها * واما
 للوثرة فليس للمائل فيها بعد الممانعة * اصاب الرضا
 من جرد ام لا اوفى الشرط اوفى الاثر * الا المعارضة لانها
 لا تستعمل المناقضة وفساد الرضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب

والبسطة والاجماع * ففعل عليه ولما لم يستعمل المناقضة
 ينبغي ان لا يسمع فاجاب قائلا * ممكنه اذا تصور مناقضة
 يجب دفعه بطرق اربعة كانت قول في الخارج من غير السبيلين
 انه نجس خارج فكان حدثا كالبرول فيورد عليه * نقضا
 * ما اذا لم يسل * عن راس الجرح * فندفعه اولا بالتوصف
 وهو انه * اي غير الشائل * ليس بخارج * اذا الخروج هو
 الانتقال من باطن الى ظاهر ولم يوجد لان النجاسة باقية
 محلها * ثم * ندفعه * بالمعنى الثابت بالتوصف دلالة وهو
 التائيز وهو * اي ذلك الثابت بالتوصف هنا * وجوب غسل
 ذلك الموضع * يعنى انما صار هذا الخارج حدثا باعتبار
 انه مؤثر في تنجيس ذلك الموضع وايجاب تظهيره * فبه *
 اي في هذا المعنى * صار الوصف * المذكور * حجة من حيث
 ان وجوب التظهير في البدن باعتبار ما يكون منه * اي من
 البدن * لا يتجزئ * فاذا وجب غسله يجب غسل الكل لكن
 الاقتصار على الاعضاء الاربعة لدفع الجرح * وهناك * اي
 فيما لم يسل * لم يجب غسل ذلك الموضع * فضلا عن ان يجب
 غسل الكل فلم يوجد ما به الوصف حلة اضلا * فانعدم الحكم
 لعدم العلة * وانما تعرض لعدم التجزي لبيان انتفاء

التأثير راسا* ويورد عليه* أي على الرصف المذكور نقصا*
 صاحب السراج السائل* كمستحاضة* فيد بعد بالحكم*
 بنيان* أنه حدث موحب للتطهير* لكن عملة امتنع
 لما يعزم قيام وقت الصلوة ولذا تلزم الطهارة* بعد خروج
 الوقت* فالتسليم قد يتأخر كما في البيع بشرط الخيار وهذا
 على قول المخصص* وبالعرض فإن عرضا التسمية بين الدم
 والبول* أي بين السراج من غير الصيليين والسراج
 منهما في كونهما حدثا* وقد استويا* لأن ذلك البول حدث
 في ماء الرم* أي دأب* صار عفو للقيام الوقت كذا أمسا* أي
 فكذا الدم الملقق به تحقيقا للتسمية بينهما حالتي
 الاحتيار والاضطرار* وأما المعارضة فهي نوعان معارضة
 فيها ما قصه* أي ينصص ابطال التعليل ولا تنافي اد
 المقصود من كل منهما الا بطلان معنى والمعارضة ليست بتسليم
 الدليل مطلقا بل مما عني الحكم ضرورة وفي الدليل معنى
 يدعوى عدم سلامته ولما قللت التصحيح لم يكن مناقضة
 حقيقة والتأثير ما كان الاشتها على أنها معارضة صميغة
 وهي القلب وهو نوعان* بلان له معنيين لغة* إحداهما*
 جعل أعلى الشيء أسفل وأسفل الشيء أعلا* من قلب الأبناء

ومثاله اعتبارضا* قلب العلة حكمها والحكم علة* وانما يتأتى
 من ان في القلب دليل بالحكم* اقول لهم الكفار جنس التجلد يكرههم
 مائة قليل لم يمتد ليهم كالمسلمين* لما جلد يكرهه من وجهيهم
 وتقليد بالمائة المختار ان عن العبيد* فحق قول المسلمين انما
 يجلد يكرههم* لا يقر* ثم لم يثبتهم* وهذا القلب معارضة صورة
 فيهما من افضة لا يمتد على خلاف الحكم من العلة بل يمتد على
 الابطال لان ما جعله المعلن علة لما صار بالقلب حكيمنا في
 المقيس عليه خرج الاصل بل كونه مقيسا عليه في قياس
 بدون المقيس عليه* والمخلص منه* اي من هذا القلب
 * ان يخرج الكلام مستخرج الاستدلال لا التعليل فانه يمكن
 ان يكون الشيء تعليل على الشيء وذلك الشيء دليل
 عليه* ايضا كاليد خان دليل على النار والنازل دليل عليه
 بخلاف العلة فانها مثبتة* والثاني* جعل ظهر الشيء بطيه
 وبطنه ظاهرة كقلب الجراب وهو في التعليل* قلب الوصف
 شاهد* اي حجة* على الخطم بعد ان يكون شاهد له*
 فصا وظهره اليه بعد ان كان وجهه اليه وهذا يوجب خلاف
 ما الوجبة المعلن فكان معارضة وفيها من افضة اي ابطال
 التعليل لان الوصف لما شهد بثبوت الحكم ثم بانتهائه

كان مناصباً ثم انه انما يكون يوم صعباً انما يكون يوم صعباً
 كان دأب الاول * كقولهم في صومهم وصيامهم ان الله صوم افرض
 فلا يتأذى الا بتعجيل السبق بصوم القضاة قبلما كان
 صوماً فرضاً يستعني عن تعيين السبق بعلمه ثم شرعاً *
 لا بتفادي غيره في وقته * بصوم القضاة * في الشهر ليس له
 يبين انه متعمد ففسرناه لا لا يتحمل اليه الرضا لان الرياء
 تفسير لا تعيين * الحكمة * اي ملزم القضاء * انما يتعين
 بالشرع * حتى لو تروى الذيل قبل النصح بعد سعة القضاء
 يصح * وهذا * اي صوم رمضان * تعين قبله بتعيين
 الشارع * وهذا القدر لا يقع المارقة والغرض سقوط وجوب
 التعيين بعد حصوله * وقد تعلق العلق من الوجه آخر *
 فتدال على حكم يلزم منه نقيض احكم سابق * وهو ضعيف *
 اي فاسد * كقولهم هذا * اي صوم التطوع * بطلان عبادة
 لا معنى في فاسدها * بتلايف السج * فلم يلزم بالشرع
 كالصورة * يانه لما لم يوص في فاسده * فلم يلزم بالشرع
 * يقال لهم لما كان كذلك وحسب الاستوى فيه ضل اليك
 والشرع * كما استوى عملهما في الموضوع ولهذا حكم يلزم
 منه نقيض حكمتا لعل وهو اللزوم بالشرع فان الامانة والما

اذا ثبت فيه والنذر يلزم فيه اجماعا فكذا الشروع
 * ويسمى هذا اي القلب * حكما * لهبه به اخيه فذا الحكم
 المطرد وان كان على خلاف البينة لان المعلن جعل هذا
 الوصف علة لعديم اللزوم والعاكس جعل ذلك الوصف
 حيلة الاستواء والعكس ود الشلي على سنة الاول من عكس
 المرأة فان نورها يرد نور البصر حتى انعكس فابصر نفسه
 كان له وجهها في المرأة والفتن ضعف لذهاب المناقضة بحيث
 اتى يحكم آخر ولان الاستواء مختلف فيهما في الموضوع
 بطريق شمول العدم وفي الفرع بطريق شمول الوجود فبطل
 القياس للعضاد * والثاني المعارضة الخالص * عن المناقضة
 * وهي نوعان احدهما في الحكم الفرع * وهو خمسة * وهو
 صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم * بان تذكر علة
 اخرى تؤنب خلاف ما تؤنبه علة المستبعد * بلا زيادة *
 في الحكم الاول فيمنع العمل الا بترجيح فاذا قيل المسح
 ركن في الموضوع فيمنع تثليثه كالغسل قلنا انه صحيح
 فلا يمن تثليثه كمسح الخف * او * عارضه * بزيادة هي
 تفسير للحكم * الاول كقولنا المسح ركن فلا يمن تثليثه
 فعدا كما له كالغسل فلا يقال هذا قلب فتضمن المناقضة

فلا تكون خالصة لان شبه المعارضة راجح لانه معارضة ذاتا
 ومناقضة ضمنا فيجلب خالصة تغليباً * او * زيادة في التغيير
للمحكم الاول سقط لنا في الوثيقة انها صغيرة فتلك كالط
لها ابا فقالوا الصغيرة فلا يؤول عليها ولاية الاخرة كالمال
وهذا تغيير اذ الاول لا يثبت الولاية مطلقاً وهذا لنه ولاية
الاخ فليس في التوجه يعاير الاول للمير يكن دفعاً ولكن
في نفى ولاية الاخ نفى سائر علل لانه اقرب * ارفيه * اي فيما
ثبت بانه المعارضة * نفى لما لم يثبت الاول * ومثال التغيير
يصلح لهذا لانه يستحيل الوجهين * واثبت لما لم يستل
لكن تستل معارضة الاول * كما قلنا الكافر بملك ببيع العبد
المعلم فيملك شراءه كما لم يظلم فقالوا بهذا المعنى وجب ان
يشترى المبتدع المالك وقزاره كما لم يظلم والقرار غير متصور
فكان لا يبتدع فافترى بعد في الابتداء تعيد والشراء لانه يوجب
ايتما امر المالك والمستبدك لم ينفى التيمرية بل من الابتداء
والقرار فكان اثباتا لما لم ينفى وفيه ان يعينهما العكس
الذي كونه ولياً اجعلاً قصاراً واحداً ونى جعله من المعارضة
الخالصة بحيث * او * عارضه في حكم غير الاول * اي ياتي بحكم
سواء في حكمه آخر فلا يخالف الحكم الاول ضرورة * كما يمكن فيه

اني فيما يشبه بها * نفى الاول * بلا واسطة لانهما بحيلتك
 اذ اثبتت احد هما لا يثبتك الاخر وتبه فارق القسم الرابع ولهذا
 قال ههنا فيه نفى الاول وثبته لكن تحتة معارضة للاول كما
 وعروض في المدعية اذ اتيك زوجها الاول اوتى بالولد للفراس
 فصحح بان الثاني فافتراش فاسد فكان له كالمولود من كالح
 لا شهود فانه يقصد ظاهر الاختلاف الحكم فحكم العلة الاولى
 بوثب التمسك من الاول والثانية ثبوت من الثاني ولا مند افعة
 في حكم واحد لكن لما تعدا راثبات التمسك لزيد بعد ثبوت
 ثم واصلت المعارضة بما يضلح استنباله فيتمترجج الاول
 لصحة * و * النوع * الثاني * من المعارضة الخالصة * في علة
 اصل * بان يدكر علة اخرى في المقيس عليه تفقد في
 الفرع ويسند الحكم اليها معارضا للمعلل في علة وهذا
 نوع ثلاثة * وذلك باطل * لما عرفت ان ثبوت وصفه لا ينافي
 ثبوت وصف المعلل اذ الحكم لجاز ان يثبت بعلة شتى كتنجس
 البدن بوقوع قطرة بول فيه ودم وخمر ولان عدم العلة لا
 يوجب عدم الحكم ثم اشار الى انواع المعارضة في الاصل بقوله
 * سواء كانت بمعنى لا يتعدى * كما علل التجيب في بيع الحد يد
 بجهله بانه موزون قولك بجهله فلا يصح بيعه متفادلا

كما يذهب وعروض بيان العلة في الأصل هي الثمنية لا الترتيب
 أو هي علمية في الفرع فلا جرمية أو بمعنى * يتعدى إلى
 فرع * مجتمع عليه * كإلحاق بيع الحصن ببيعته بالكميل
 وقول يستلزم فيه إجماع بيعه متفاضلا كالتيقظة في عروض بيان
 الجلي في الأصل الطعم لا الذي كورولير يوحدها بالاختصاص
 وقد عدل في الفرع وهذا يتعدى إلى فرع صحيح عليه وهو
 الأول * ادخلت فيه * كالتعارض في هذا بيان العلة في
 الأصل الطعم لا الذي كورولير يوحدها وهذا يتعدى إلى
 أصل * مختلف فيه وهو مادون الكيل وهذه المعارضة لما كانت
 معارضة بين الأصل والفرع باعتباران وصف الأصل تعدد
 في الفرع والفرق لكونه غصبا بالادعاء فاسد مع أنه قد يقع
 بمعنى فقه اراد الإرادة على وجه يقبل يقال * كل كلام صحيح
 في الأصل * أي في نفسه * يذكو على سبيل المعارضة * ولا يقبل
 * فإذا كره * أنت * على سبيل الممانعة * ليكون معارضة
 * مستحقة على حد الابتكار فيقبل كقولهم اعتاق الرهن تصرف
 يطل حق الرهن فهو رد كإلحاق فاب فرق بأن البيع يستعمل
 للبيع إذ العتق فيمورد على هذا الوجه وهو أن حكم الأصل
 أيا كان بطلانا ممنوعا وإن كان توقفا في السرعة إن ادعى البطلان

فلا التباديل بين الحكيميين وإن ادعى التوقف فلا يمكن إذ
 العشق لا يستعمل البقح * وإذا قلعت المعارضة * ولم يندفع
 بهذا كثرنا * كان السبيل قبيحا * أي في دفعها * الترجيح وهو *
 في الترجيحان * عبارة عن فضل أحد المثلين على الآخر وصفا *
 إذا قالان الترجيحان عبارة لهما يتغير به الوزن كالسبعة في
 عشرة لا عما يقوّم به الوزن لأن ضده التطفيل وإذا نقصان في
 وزن بوصفها وبقروله وصفنا خروج الترجيح بكثرة الأدلة
 حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذلك الحديث والكتاب
 فما يترجح * أي القياس * بقوة الاثرفيه * والحديث
 ونه مشهورا والكتاب لكونه مفسرا * وكذلك صايب
 جراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة * مطلقا
 حتى يكون الدية نصفين * في الخطاء مع أنها تقبل
 بتجزئي لأن كل جراحة علة تامة فلم يصلح وصفا
 * وكذلك الشفيعان في الشقص الشائع المبيع بسهمين * الباء
 يتخلف بشفيعان * متفاوتين * كالثلث والسادس * سواء
 في البنتحقاق الشفعة * لأن الشراكة علة تامة فلا عبوة لزيادة
 السهم * وما يقع به الترجيح أربعة بقوة الاثرفيه * صار
 الروح خلف حجة فلهما قروي كان أولى بفضل وصف في الحجة

* كالاكتشاش في متعارضة القياس * بزيادة قوة فيه وفصل
 جداله بعض الشهر بدلي هذا بعض ليس مضاف فيه
 لانه لا جداله وهو متبوع بل هو التقوى ولا وقوف على جملته
 * وبتوة ثباته * اي الوصف * على الحكم المشهور به * والمراد
 مدان يكون وصف احد العماتين لازما للحكم المتعلق
 به من وضع القياس الآخر بحكمه * كقولنا في صوم رمضان
 انه متعين * فلا يشترط بعينه كصوم الفيل * اولى من
 قولهم انه صوم الحرم * فيشترط كصوم القضاء * لان هذا اي
 وصف الفرضية * يشترط في الصوم * لانه لا يقتضي
 التعيين في غيره * بخلاف التعليل * اي التعيين لانه
 سبب ذلك اي التعليل بوصف العمية في سقوط اشتراط
 التعيين لوزم في كل عيش * فقد تعدي * اي التعيين
 الى الودائع والعضوب وازد المسامح في التبليغ الفاسد * فالزاد
 فيها باي طريق وجد يقع عن الجهة المستثناة لتعين العمل
 * او بكثرة اضواله * مثل ان يشهد لا احد الرافعين اصله
 او اضول حيث راجح على وصف ليراهن له الاصل والحد كالمسح
 في مسألة التملين شهد له التيميم وصحح اليه في البعير
 ولم يشهد لصحة وصف الحكم وهو المركبة المال العمل

ولا يتعدّد القياس بتعدّد الأصول بل بتعدّد الاوصاف.
وكثرة الأصول بمنزلة الاشتهاؤ في السنن لا بمنزلة كثرة
الشهود والرواة فان هاتين الكثيرتين في معنى كثرة الأدلة
لان خبر هذا يعادل خبر ذاك فاجدهما لا يستتبع الاخر
والترجيح بالاوصاف * وبالعدم عند العدم * لان الحكم
اذا لم يربطه بخود او بعد ما مع انه مؤثر صالح للترجيح
كقولنا مسح ينعكس بما ليس بمسح كغسل اغضاء الرضوء
ولا كذلك قولهم ركن للتكرار للتخلف في المضمة فانها يتكرر
وليس بركن * وهو العكس وانما تعارض ضربا ترجيح
الحكمين بمعنى راجع الى الذات احق منه في الحال والذات
برصفتي الذات التي مخالفة الاول * كان الترجيحان * في المعنى
الراجح * الى الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة
بالذات تابعة لها * فلما جتبرنا لها مضادة لها لم يمتد
الاصل بل للتعدي * فحينئذ حق المالك * من العين الى القيمة
* بالطبع * اي بطبعه * والشئ * بعد تعارض حق المالك
والغاصب * لان الصنعة التي هي حق الغاصب * قائمة
بذاتها * لبقائها على الوجه الذي خلقت بلا تغيير وهو
المراد بالقيام بالذات * من كوجه والعين * الشئ * هي

حق المالك * مالكة من وجه * لتبدل الاسم وفوات بنفس
 المتابع فترجح الصفة لكونها موجودة من كل وجه والذات
 من وجه * وكذا يتبادى صور رمضان بنية النهار وقال
 الشافعي رح صاحب الاصل الحق لان الصفة قائمة بالمصنوع
 تابعة له * قلنا تبعية الشيء لا يبطل حق ما يترما في الاصل
 ارنى التبع اسامك الشئ فيمبطل له فالها لك من وجه
 لا يستحق من ذلك الوجه فلا يعارض حقا قائما من كل وجه
 تبعا كان او اصلا * والى ترجيح الغلبة الاشياء * وهو ان يكون
 للفرع باحد الاصلين شبهة من وجه وبالاخر من وجهين
 فصاحب كقولهم الاخ يشبه الولد بالحرمية فيعتد
 عليه وابن العم لوجوه كوضع الزكوة وحل التحليل وقبر
 الشهادة وواحد القطر من فلا يعتق فاسد لان كل شئ
 قياس وقا كثرة الاصول الوصف واحد * و * كذا * بالعموم *
 كقولهم الطعم اولي لانه يعمر القليل وان كثير فاسد لان الوصف
 فرع النص فيعتبر به والعام كالخاص عندنا وعندكم
 التماس قاض عليه فكيف يزخ الخ العام * وبقلة الاوصاف *
 اي وكذا الترجيح بها كقولهم الطعم ثواب وصفها * فاسد *
 لان القلة ضرورة والى ترجيح ابا المعنى * ولذا اثبت دفع العليل

بما ذكرنا كانت غايته ان يلجئ الى الانتقال وهو * اي
المحلل * اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لا ثبات
الاولى * كما يقال الصبي المودع اذا استهلك لا يضمن لانه
مسلط على الاهلاك فلم يمنع الخصم الرصف احتاج الى اثباته
بقول التسليط هو التمكن والمودع لما قرب المحل منه مزيلا
لمانع فقد اثبت الممكنة له * او ينتقل من حكم الى حكم آخر
بالعلة الاولى * اذ انزاع بان الخلاف ما وقع في هذا بل في
آخر فيثبته بتلك العلة كقولنا الكتابة عقد معاوضة يفسخ
فلا يمنع التكفير كالاجارة فان قال الخصم الكتابة لا يمنع
لكن نقصان الرق بها يمنع فنقول انها لا يوجب نقصاناً مانعاً
والا لم يقبل الفسخ * او ينتقل من حكم الى حكم آخر وعلة
اخرى * كقوله يجب الزكاة في خلي الرجال كما في المضروب
فيقال له نحن نساو في الحكم والعلة فنقول لا يجب الزكاة
على المديون لان ماله مبصروف الى الدين حكما والمستحق الى
جهة كالمصروف اليها * او ينتقل من علة الى علة اخرى
لاثبات الحكم الاول لا لاثبات العلة الاولى * وهو بين ثم
اعلم ان تحقق القسم الاول في الممانعة والثاني والثالث
في القول بموجب العلة لانه لما سلم الحكم ووقع النزاع

في الثاني لابد من اثباته بالعلّة الاولى ان استكن والا
 فبالاخرى والرابع في فساد الرضع والمناقضة * وهذا الرجوع كلها
 مستحقة * اما الاول فلان المجلل صادق في اثبات تلك
 العلة كان ساعيا في اثبات مدعىه فلم يكن منقطعا وكذا
 الثاني فان غرضه اثبات صادق عليه والتسليم يحقّقه فلا بأس
 به وكذا الثالث لانه مضمّن بتعليل اثبات جميع الاحكام
 بتلك ولكن هذا لا يعزّي عن غفلة منا * الا الرابع * لان
 النظر للابانة لا للمجادلة فاذا المريتمه ليرقع به الا بالة
 فكان انقطعا خلافا للبعص مستجابان كان الخليل عليه
 الصلوة والسلام حاج مع نمرود البعين بقوله ربي الذي سمى
 وسميت فعارضة البعين بقوله انا احيمي واسميت فانتقل خليل
 عليه السلام الى دليل آخر وقال فان الله ياتر بالشمس من
 المشرق فأت بها من المغرب * وقلنا * مساجدة الخليل عليه
 السلام مع اللعين ليس من هذا القبيل * اي من الانتقالات
 الفاسدة * لان السجدة الاولى كانت لازمة في حقه * لبطلان
 ما عارض به اللعين لانه اجاب باطلاق اخذ المجرمين
 وقيل الآخر وهما اليها باخياء وامانت * الا الذي * اي الخليل
 للخائف اللعين على قومه * انقلد * فقال لا شتبا * والما كنت

التعليل لتعديده الحكم لا بد من معرفته وما يتعلق به فقال

* فصل * ثم جملة ما ثبت بها الحجج التي سبق ذكرها

شيان الاحكام * كاللحل والحرمة والجواز والفساد * وما

لق به الاحكام * اما تعلق وجوب كالعلة اوجود كالشرط

نشاء كالسبب او معرفة كالعلامة والحكم بثبوت المجموع

حجج لا يستلزم ثبوته بكل واحد منها * اما الاحكام فاربعة

ناله تع خالصة * تميز * وحقوق العباد خالصة * حق الله

ما يتعلق به مصلحة عامة كحرمة البيت المتخذة قبله

تهمر وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة

الغير * وما اجتمع عافية وحق الله تع غالب كحد القذف *

له لدفع العار يدل على انه حق العبد وشرعه زاجرا يدل

به حق الله تع الا ان حقه تع غالب لا يجري فيه الارث

قط بغير المقذوف ويجري التدخل فيه * وما اجتمع عافية

وحق العبد غالب كالقصاص * فالقتل جناية على نفس فيها

له تع حق الاستعباد كان للعبد حق الاستمتاع ببقائها

فالواجب به يشتمل على حقين لكن لما وجب بطريق المماثلة

وخرج حق العبد حتى يجري فيه الارث والعفو والاعتياض

* وحقوق الله تع ثمانية انواع عبادات خالصة كالايمان

وحزوه * اذ هو مضع بذونها وما صلحت هي بدوائه * وهي انواع
 اصول * بالنسبة الى ما دونها كالصلوة لانها تروية بواسطة القبلة
 فكانت دون الايمان ثم الزكاة لان نعمة البدن اصل والمال
 تبع فعلى هذا الصوم والاحسان بواسطة قهر النفس وشرف المكان
 * ولو الحق * كالسنة * وزوائد * كالنواهي * وعقوبات * كالملة *
 تامة في كونها عقوبة * كالحد * وذات * لان جنايا تهاية كامل
 فتكامل الاحزنية * وعقوبة قاصرة كسرمان الميزان * بالقتل
 عقوبة لانه غرم وفي الغرم معنى العقوبة قاصرة لانه لا الم به
 بظاهر البدن ولا نقصان في ماله ولو حو به بالسطاء وهو قاصم
 ولما لم يكن في هذا النوع الا هذا المثال وحد لفظ العقوبة
 * وحقوق دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات * لتأدية
 بعبادة مستحقة مع انها لم تجب الاحزنية ولو حو بها على الحاطي
 والناسي والمكره غلب معنى العباداة فيهما ما حلا كفارة الفطر
 فجهة العقوبة فيهما غالبة حتى سقطت بشبهة كالحد ود
 * وعبادة فيهما معنى المؤنة * وهي ما يجب على الغير بسبب
 الغير او ما يحتاج اليه للبقاء كالنفقة * كضاق الفطر * لانها
 رسميت زكاة وشرط لها النية ولما وجبت على الغير بالغير ولم
 يشترط لها كمال الاهلية حتى اوجبت على الصبي والمجنون

في ماله ما كانت مؤنة * ومؤنة فيها بمعنى العباداة كالعشر *
 فباعتهار تعلقه بالارض مؤنة لانه ستيب بقاء الارض وباعتهار
 تعلقه بالهاء تعلق الزكوة به اخذ شبهها بها لكن الارض اصل
 بقاء وصف * ومؤنة فيها بمعنى العقوبة كالخراج * لان
 به الانقطاع الى الخرب الذي هو سبب الدل فلا يند به
 لمز وجاز بقاءه لثروده * وحق قائمه ينفيته * اي ثابت
 به فلا تعلق بدمه العبد وبلا سبب يجب اداعه به على
 ان * بخمس الغنائم والمعادن * حق وجبت لله تعالى
 باد حق الله تعالى فكان المصاب به له ولي اتولى الامام
 نه * وحق العباد * الخالصه لهما اكثر من ان يحصى
 فان المتلفات والمغضوبات وغيرهما * كالدية ونحوها
 لله الموقوف * مطلقا * تنقسم الى اصل وخلف فالايمان
 به التصديق والاقرار جميعا ثم صار الاقرار * بنفسه * اصلا
 مستلبد اخلافا عن التصديق * اي عن الايمان الذي هو
 التصديق والاقرار * في حق احكام الدنيا * فالمكروه على الاسلام
 يحكم بالايمانه بمجرد الاقرار * ثم صار اداء احد البرين في
 حق الصغير خلفا عن ادائه * بعجزه عن ذلك * ثم صار
 تبعية اهل الدار خلفا عن تبعية اسلام اهل البرين في

اثبات الاسلام * وهذا في المحبي صغيرا والمخرج اليما وحده
 يحكمه باسلامه لتبعية اهل الدار * وكذلك الطهارة بالماء
 اصل والتيمم حلف عنه * ولكن * هذا الخلف عندنا مطلقا
 بمعنى ان الحدث يرتفع بدائي غاية وحود الماء فيباح الصلوة
 لحصول الطهارة به كما بالاصل * وعند الشافعي روح ضروري *
 ثبت للساجدة الى اداء الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة
 المستحاضة فلم يجز اداء الترويض بتيمم واحد لان المسح
 بالتراب تلويث لا تطهير قلنا تظهر حال العجز عن استعمال
 الماء ثم كونه خلفا مطلقا عند الجميع اصحابنا * لكن الخلافة
 بين الماء والتراب في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح * لا
 انص على عدم الماء عند النقل الى التيمم دل على الشك
 بين الجنونين وعند محمد وزفر بين الرضوء والتيمم
 لانه امر بالوضوء فاعطوا الا بالاعتسالك فاطهر واثم بالتيمم
 فتيمموا فيكون الشك في بين الفعلين * ولا يمتثل لمحتله *
 اي على هذا الخلاف * منسلة امامة التيمم للمتوضئين *
 فعند محمد وزفر لا يصح لان المتوضي صاحب اصل والتيمم
 صاحب فرع فلا يمتثل القوي على الضعيف كقتل اعد من
 يزكع ويهجد بالمؤمنين * وعند مالك كانت التراب خلفا عن

الماء كان شرط الصلوة بعد حصول الطهارة متحققا في حقيهما
كلا في يوم المتروكي ما لم يكن معه ماء كالماسخ مع الغاسل
* والخلافة لا تثبت الا بالنص او دلالة * اي بالمنطوق
وغيره لا بالرأي اذ الاصل لا يثبت به فكذلك خلفه * وشروطه *
اي شرط ثبوت الخلف * عدم الاصل * فالمتصور الى الخلف
عند عدمه لكن * على احتمال الوجود لينصير السبب
منعقد الاصل * ثم بالعجز عنه يتحول الحكم الى الخلف
* فيصح الخلف * كما تقول في المتيهم ان سبب الوضوء وهو
ارادة الصلوة انعقد موجب له لاحتمال حدث الماء بكمامة
ثم بالعجز انتقل الى التيمم * فاما اذا لم يستعمل الاصل
الوجود * فلا يثبت الخلف كالطلاق قبل الدخول لما لم
يوجب الاعتداد بالاقراء لم يوجب الاعتداد بالاشهر
* ويظهر اثر * هذا * الشرط عدم ما * في يمين الغموس *
فالبر لما لم يستعمل الوجود لاضافتها الى ما لا يتصور فيه هو
لم ينعقد موجبة لما هو خلفا عنه وهو الكفارة * ووجود
* في الخلف على من السماء * فانه يوجب الخلف لتصور
البر كرامة * واما القسم الثاني * اي ما يتعلق به الاحكام
* فاربعة * استقراء * الاول السبب * وهو ما يقتضي الى

مطلوب يدرك منه لا بد كالبسالك طريقا الى مضمون بلغه من
 ذلك الطريق لا بد بل بهشية * ونحو اقسام اربعة * اى ما
 يطلق عليه اسم السبب اربعة اقسام * سبب حقيقي وهو
 ما يكون طريقا الى الحكم * يتناول السبب والعلة والبشر
 * من غير ان يضاف اليه وجوب * فيعمل عن العلة * ولا وجود
 فصل عن الشرط * ولا يعمل فيه معنى العلة * اى لا تاتي
 له في الحكم اصلا فعمل عن سبب له شبهة العلة وعن سبب
 فيعلم معنى العلة وبعلا تباين التعريف ارا د بيان خلوه عن
 معنى العلة فقال * ولكن يتشبه به من شاي بين السبب
 وبين الحكم علة * ايضا السبب اليها وتلك العلة
 لا تصاف الى السبب كدلالة انسان على مال انسان او نفسه
 ليهرقه * حتى شوقه * او يدل على قاتله * ليقتله * حتى
 قتل لم يضمن الدال شيئا لان الدلالة سبب مستغن وقد
 يتشبه به من بين المقصود علة فهو فعل المباشر المدلول
 الاختياري وفي الايضاف اليه ودلالة المزمع على الصياد
 متصلا بها القتل مباشرة بازانة الامن وكذلك دلالة المذبح
 بترك القطر * فان اضيفت العلة اليه * اى الى السبب * صار
 للسبب حكم العلة * وهذا السبب في معنى العلة * كسوق

الدائبة وقودها * فعلة التلطف وهو فعلها الاضطراري مضاف
 اليهما فيما يرجع الى بدل المحل لا الى جزاء المباشرة فلا يحزم
 من الميزات ولا تجب الكفارة والقصاص * والتيمن بالله
قع سننى سببا * للكفارة قبل الحث * فجازا * وكذا المعلق
بالشرط قبل وجود الشرط سمي سببا فجازا لانه ما نفع فلا
 يكون سببا في الحال لكن افتحل الاقتصاء الى الجزاء عند
 زوال المانع فيصير سببا في المال حتى لم يجتز التكمير قبل
 الحث ونجوزنا التعليق بالملك في الطلاق والعناق وعند
 الشافعي زح المعلق بسبب بمعنى العلة لان اليقين يوجب
 الكفارة عند الحث والمعلق الجزاء عند وجود الشرط فكان
 سببا لا علة لتأخر الحكم لكنه هو المؤثر فكان بمعنى العلة
 فلذا بطل تعليقهما بالملك لان العلة لا بد لها من محل
 * نكن له * اي لهذا المجاز * شبهة الحقيقة * اي جهة كونه
 علة حكما باعتبار ان اليقين شرعت للبر فلا بد ان يضمن
 البر بالجزاء فصار لما ضمن به البر من طلاق وعناق شبهة
 الثبوت في الحال كما للقصب حال قيام العين شبهة لايجاب
 القيمة فلذا اوضح الابراهمين القيمة والبر من التكفالة بها
حال قيامه * حتي * قلنا * يبطل التنجيز التعليق * فلو

هادت اليه بعد زوج آخر ثم وحده الشرط لا يقع شئ * وهذا
 لان ولد واردا من الشبهة لا يقضى الا في مصلحة كالحقيقة *
 اي كحقيقة السبب * لا يستعنى عن المحل * لان الشبهة
 معتبرة بالحقيقة فلا يثبت فيما لا يثبت الحقيقة فيه ا
 ترى ان شبهة البيع لا يثبت في حق السرو الممتدة لان حق
 البيع ليست فيهما * فاد افا المحل * بتمني الثلث
 * يطال * التعليق وانما يبطل بذوال الملك لان مصلحة الثلث
بمصلحة الكساح وهو المشترى الى بقاء السرو لا الى بقاء الملك فـ
المحل يبطل التعليق لا ذوال الملك وقال زمرارح لا يشترط
المحل لا بتمني التعليق فتعليق الثلث بالملك في الطال
ثلثا يرجح ولا لا يشترط المبقاء او لا لا يبطل التسليم
التعليق وجوابه ان الشرط الذي يتعلق به الطال
 ههنا ليس في حكم العلل * بخلاف تعلق الطال
بالملك في المطلعة ثلاثا لان ذلك الشرط * وهو الكساح
 * في حكم العلل * لان ملك الطلاق يستفاد من ملك الكساح
 وتعليق الحكم بحقيقة مصلحة يبطل حقيقة الايجاب لعدم
الفائدة تسوان حري بانت حري التعليق يشبهه العلية
يبطل شبهة الايجاب اعتبار الشبهة بالحقيقة * فصار *

كونه في حكم العلل * معارضا * اي مانعا من الثبوت * لهذه
 الشبهة * وهي شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق
 قبل تحقق الشرط وهو معنى قوله * السابقة عليه * اي على
 الشرط ومعنى المعارضة لان اصل التعليق يوجب شبهة وقوع
 الجزاء وكون الشرط بمعنى العلة عدم ثبوتها فامتنع ثبوتها
 المعارضة فاذا امتنع لم يشترط قيام محل الجزاء بعد زوال
 لوجوبه بل تبقى التعليق مطلقا مجردا عن الشبهة
 محله ذمة الجالف فيبقى ببقائها * و * لا يقال فينبغي
 لا يكون * الايجاب المضاف * نحو انت طالق عدا سببا في
 حال لتأخر الحكم كما في التعليق لانا نقول * انه سبب
 قال * لان المانع ثمة التعليق ولم يوجد له هنا فيعتقد سببا
 خير الحكم الى وقت المضاف اليه لا زيادة ويحتمل ان
 يكون قوله والايجاب المضاف سبب للحال لبيان سبب في
 معنى العلة ويؤيد قوله * وهو من اقسام العلل * على ما ياتي
 فيكون سببا في معنى العلة * وسبب له شبهة العلل * كما ذكرنا
 في اليمين بالطلاق والعناق ولا تفاوت بين هذا وبين المجازي
 الا باعتبار الجهة * والثاني * من القسم الثاني * العلة *
 وهي لغة اسم لعارض يتغير وصف المحل بحال له ولهذا سمى

المرض علة * و * شرعا * هو ما يضاف اليه وجوب الحكم *
 واحترازه من الشرط فانه يضاف اليه وجود الحكم وبقره
 * ابتداء * اي بلا واسطة عن السبب والعلامة والشرط لان
 بطله لا يثبت الحكم بلا واسطة * وهو * اي ما يطلق عليه
 اسم العلة * سبعة اقسام * قسمه عقلية لانه ان لم يوجد
 اضافة ولا تاثير ولا ترتيب فلا علة اصلا وان وجد احدهما
 منفردا يحصل ثلثة اقسام وان وجد الاجتماع بين الاثنين
 منها حصل ثلثة اخرى وان وجد الاجتماع بين الثلثة
 فقسم آخر فضل سبعة اقسام علة اسماء ومعنى وحكما وعلة
 اسماء ومعنى لا حكما وعلة اسماء وحكما لا معنى وعلة معنى
 او حكما لا اسماء وعلة معنى لا اسماء ولا حكما وعلة اسماء لا معنى
 ولا حكما فهذه ستة مذكورة في الكتاب فالذكر اورد ابعاد
 علة لها شبهة بالاسباب اما داخل في علة اسماء ومعنى
 لا احكاما اما في العلة معنى لا اسماء ولا حكما والسابع
 في القسم العقلية وفي العلة حكما لا اسماء ولا معنى غير
 المذكور ونظيره فيما اذا كانت علة اسماء وحكما وهي مركبة
 من جزئين فالجزء الاخير يكون علة حكما لا معنى لعدم
 التأثير ولا اسماء لانه لا يطلق الا على المجموع والجزء اعم

فمن جعل العلة المشابهة بالسبب تسما آخر فقد زاد وقد
 نقص بعضها ذكرا كما ذكر في الكتاب فليرجع الى قوله * علة
 اسما وحكما ومعنى * اريد بالعلة اسما ما وضع لموجبه شرعا
 ما ف ذلك الموجب اليها بلا واسطة وحكما ما يثبت به
 لم مقارنا ومعنى ما يؤثر في النكح * كالبيع المطلق *
 بالشالي عن شرط الخيار فانه علة * للملك * اما اسما
 موضوع له وهو مضاف اليه بلا واسطة وحكما لاقتترانه
 منى لانه مؤثر فيه شرعا * و * علة * اسما لا حكما ولا معنى
 ايب المعلق بالشرط * لان الحكم اذا ثبت يضاف اليه بلا
 كانت علة اسما لا حكما لتراخي حكمه ولا معنى
 يؤثر قبل وجود الشرط * و * علة * اسما ومعنى لا
 البيع بشرط الخيار * اما اسما فلانه موضوع للملك
 ومعنى لانه مؤثر لا حكما لتراخي حكمه * والبيع الموقوف *
 لما مر انفا * والايجاب المضاف الى وقت * كانت طالق غدا
 لتراخي حكمه * ونصاب الزكوة قبل الحول * علة اسما لانه
 ونج لا يجابها ويضاف اليه ومعنى لانه مؤثر فالغنى
 يوجب المراساة لا حكما لتراخي وجوبها الى وصف النماء
 * وعقد الاجارة * وضع للملك المنفعة مضيا اليها مع انه

مؤثر لكن حكمه وهو ملك المبلغه متراح الى حين وجودها
* وعلة في حيز لا مصاد * أي في درجتها ومحلها * لها شبهة
 بالاصحاب كسواء القريب * علة للملك الذي هو علة
للعقن شبيهة بالسبب لتحلل العلة بينه وبين المحكم
لكن الواسطة وهي الملك لما كانت عن موحاته اضعف اليه
فلما اشترى قريبه ما ديا على الكفارة بخار * وصرغ الموت
فانه علة لتغير الاحكام لكن بوصف اتصاله بالموت فاشبه
الحسب لتراحي حكمه الى ما هو كالعلة وهو الموت المؤثر في
التعيير لكن حصوله به لتراخي الآلام فيكون علة حقيقة
وهذا خلاف المصالح والتراخي ثمه الى التمام الذي
يحصل به فمرص الموت اشبه بالعلل منه * والتركية
أي حيلة راح * فانه علة حجية الشهادة وهي علة الحكم
بالرحمة فاضيف الحكم الى التركية فلورخ المركب من
لا علة العلة كالعلة في اضافة الحكم اليها فالإيه نساء على
الشهود فصار كالشياء على المشهود عليه بان يشهدوا بانجما به
* وكذا لك كل ما هو علة العلة * يشبه السبب من حيث
ان لا يتحلل بينهما وليس الحكم واسطة ثم ما في هذا القم
اماد اخل فيما هو علة معني فقط كعلة العلة اود اخل فيما

هو علة اسماء ومعنى كمرض الموت وقد نبهت من قبل
على تحقيق الكلام * ووصف له شبهة العلق * كقولنا
في الجنس او القدر بانفراد لا يحرم النساء لانه شبهة
الفضل فيثبت بشبهة العلة * كاحد وصفي العلة * وهو
الذي سميناه علة معنى لا اسما ولا حكما لكن لفظ
المصنف راجح يتناول اول الجزئين وآخرهما والبخامس
بابا لقسمه العقلية هو الاول * وعلة معنى وحكما لا
اسما كآخر وصفي العلة * فانه علة حكما لوجوده عنده
ومعنى لثناثيره لا اسما لان الجزء لا يهيم علة كالقراية والملك
للعنق فانه يتعلق بالملك بالكل خدى كاب المشتري معتقا ولو
ناخر القراية اضيف اليها كما اذا ورثا عبد افاد على احد هما
بنوته * وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للرخصة
والحدث * فالسفر علة للرخص اسما للاضافة وحكما لثبوتها
عند وجوده لا معنى لتعلقها بحقيقة المشقة وكذا النوم علة
للحدث اسما وحكما لما قلنا لا معنى فالموثر حقيقة خروج
نفس ولم يوجد ولا خلاف ان العلة مطلقا يتقدم المعلول
وتبعا ان العقلية تقارن معلولها كالسكر مع الانكسار وحركة
البخاتم مع حركة الاصبع اذ لولا لا لزوم اما بقاء العرض او وجود

المخلول بلا صلة والما الشلالي في اقتران التراضية بالتكريم
«والحق انه ليس من صنف العلية السقيفة» انى العلة اسما
ومعنى وحكما ان تقدا بها على التكريم بل البراجب اقترانها به
كما لا استطاعة مع الفعل * تخلا فاللبعض يقول البجايها
واجوده ما فثبت التكريم بعد ما ضرورة ويشرق بينهما
الاستطاعة بانها عرق فلا بقاء لها فيلوجب القتران بالمعنى
بقائه لا نهافي حكمه الجزء ليل جزوا از قسح المنيح والاج
بعد از سنة قلنها الاصل وافاق المشروع المخلول ولانها الجزء
كالعقلية وبقائها المشروع والتكريم بعد ما ارجح يبقى بلا
بال ترفع والمنع انزله على التكريم لا العقد والمسلم فهو يشا
ظرورة الشمس فلا يثبت فيما واظنا وقد ايقام السبب الذي
كالشعر والمرض * والدليل * كالعجز عن السحب والظهور * مق
المبتدئ * كالشقة والموت * والدليل * كالجمعة والباحية الى
المطالب والدليل لكن قد لعل قل الاقتضاء اهم من
الصحة * وذلك * اني الاقامة * انما لدفع الضرورة والعجز كان
الامتياز اء * اذ واجوب لدفع اشتغال الروح وذا باطن فاقيم
المتجمل اي الملك الذي هو دليل عليه مقامه ووجد لا لعله
ان الامر تدين ان الملك على ملك من يشترى من الجهنم وسلكه

وتمكينه من الوطنى وهو سبب الشغل الذى هو العلة
 والاستحداث بهذه الوسائل ليعمل عليها وتقرير آخر ان
 كون الامة مشتتة سبب حائل على الوطنى من جهة البائع
 والوطنى سبب الشغل فاقيم الحائل على الشغل مقامه
 * وانجرة * كما استباح اقليم مقام الشغل في اثبات النسب
 * اوللا احتياط كما في تشريم اليد واعنى * الى الجماع كالقبلة
 والمن والمعاينة اقيمت مقامه في الاحرام والاعتكاف * اولدفع
 السرج كما في * نفس * المستقر * اقيم مقام حقيقة المشقة لانها
 باطن يتفاوت احوال الناس فيها فيتعذر الوقوف عليها
 * والطهر * اي وكذا اقيم الطهر الخالي عن الجماع مقام
 الحاجة الى الطلاق في اباحة الطلاق وهى باطن ولا توقف عليها
 فاقيم دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجد الرغبة
 وهو الطهر مقام الحاجة تيسيرا * والتسالك * من القسم
 الثانى * الشرط * وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة * و *
 شرعا * هو ما يتعلق به الوجود * لاحكامه * دون الوجوب * اي
 يتوقف عليه وجود شئ دون الوجوب وانما قلنا وجود
 شئ لاحكامه لان التوقف عليه العلة لا الحكم وعدم الحكم
 قبل وجود الشرط لعدم العلة لا لعدم الشرط فاذا وجد الشرط

وجدت العلة فيثبت الحكم بها * وهو خمسة * بالامتقراء
* شرط محض * وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده * كالدخول
 الدار للطلاق المعلق به * يتوقف وجود العلة على وجود
 فانت طالق انما يصير تطبيقا عند وجوده * وشرط هو في
 العلل * وهو ما لم ينفعه رخصة العلة فينصلح ان ين
 الحكم اليه لمشاربته العلة من حيث تعلق الوجود *
 الزرق * فانه شرط الميعان وهو علة تلف لا يصلح لاضافه
 اليها لانها طبيعية فاضيف الي الشرط * وحفر البئر *
 والعلة للسقوط الثقل لا يصلح لانه طبيعي وكل من ا
 والارض مانع عمل الميعان والثقل والشق والسفر ازال
 وازالة المانع شرط * وشرطه حكيم الاسباب * وهو ما اعترضه
 اختياري وهو يحبطه فخرج الطمع كالسيلان والشرط المند
 عن صورة العلة كالدخول لان ذلك شرط محض لخلوه عن
 معنى السببية والعلية * كما اذا حل قيد عبد حتى اتق *
 لم يضمن لان الحل ازالة المانع فكان شرطا لكنه سبق الابق
 والشرط يتاخر وقد اعترض عليه علة غير حادثة به فكان
 كالسبب * وشرط انما لا حكما كقول الشرطين في حكم تعلق
 بهما * فانه شرط اسم لا افتقار اليه لا حكما لتخلف

حكمه وليس اول الجزئين من العلة علة اسمها عدم حدها
لان حد العلة لم يوجد الا في المجموع بخلاف ما نحن فيه
فان حد الشرط موجود في كل واحد من جزئي الشرط * كقولنا ان

خلت هذه الدار وهذه الدار فان طالق * ثم ابانها
ما خلعت الاولى ثم نكحها فان خلعت الاخرى طلق الاخرى طلقت

لا فالزفر روح وهو يقول الملك عند وجود آخر الشرطين شرط
لا جماع فينبغي ان يكون شرطا عند وجود الشرط الاول

ما انما شرط لترتيب الجزاء لا لعين الشرط والاما ان خلعت
حين لوجودهما في غير الملك ولا لبقاء العين فانها

ليمة مع الابانة لان محلها ذممة الخالف فيبقى بها اثر الجزاء
يثرتب على الشرط الاول عند وجوده لانها انما ينزل عند

وجود الثاني فيشترط الملك عند الثاني دون الاول حتى

اذا وجد الاول في الملك لا الثاني لا تطلق * وشرط هو كالعلامة

الخالصة * التي لم يتعلق بها وجود ولا وجوب وبقيت

الخالصة احتراز عن الشرط المحض فانه علامة لكنه

غير خالصة * كالاحصان في الزنا * فانه معروف بحكم الزنا

انه حين وجد كان موجبا للرجم فيكون علامة لا شرطا

فان شرط ما يمنع انعقاد العلية الى ان يوجد وجوده متاخر

مِنْ صُرَّةِ الْعِلْيَةِ كَدْخُولِ الدَّارِ وَعِلْيَةِ الزَّنا لَمْ يَتَوَقَّفْ
 عَلَى احْصَانِ يَحْتَضِرُ مَعَ خُرَاجِ الشَّرْطِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَوْ غَلَّ
 فِي مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ لِأَنَّ السَّكْمَ يَثْبُتُ عِنْدَ وَجُودِهِ بِخِلَافِ
 الْمُتَقَدِّمِ كَالْبَهَارَةِ لِلصُّلَّةِ فَلَا يَقَالُ إِنَّ الْإِحْصَانَ شَرْطٌ لِأَنَّ
 الشَّرْطَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْوُجُودُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَبِطَبَقِهِ عَلَى الزَّنا
 لَا يَشْتَلُ بِالشَّرْطِيَّةِ نَحْوِ الْبَهَارَةِ * وَأَمَّا يَعْرِفُ الشَّرْطَ بِضَيْغَتِهِ
 كَخُرُوجِ الشَّرْطِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي اتَّزَّجَهَا طَالِقٌ
 ثَلَاثًا فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ * حَتَّى يَتَوَقَّفَ وَجُودُ الْعِلَّةِ عَلَى وَجُودِ
 الْخُرُوجِ لِمَتَوَقَّفِهَا عَلَى وَجُودِ الدَّخُولِ فِي أَنْ دَخِلَتْ الدَّارَ
 فَانْتِطَلَقَ * لَوْ قَوَّعَ الرَّصْفُ * أَيْ الْعَزْوَاجُ * فِي النِّكَرَةِ * أَيْ
 فِي امْرَأَةٍ غَيْرِ مُبَعِّنَةٍ وَالرَّصْفُ قِيَمَاهَا مُعْتَبَرَةٌ فَيُصْلِحُ دَلَالَةً عَلَى
 الشَّرْطِ لِلْإِبْهَامِ وَمَعْنَى الْفَعْلِ * وَلَوْ قَوَّعَ * الرَّصْفُ * فِي الْمَعْنَى *
 فَتَحْوِيلُ الْمَرْأَةِ الَّتِي اتَّزَّجَهَا * لَمَّا صُلِحَ دَلَالَةً عَلَيْهِ * لِأَنَّ
 الْمَوْصُفَّ فِي الْمَعْنَى لَغَوَّيْنَاهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِهِ فَيَبْقَى قَوْلُهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ
 طَالِقٌ فَيَلْتَفِتُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ * وَنَحْصُ الشَّرْطِ * أَيْ صَرِيحُهُ أَنَّمَا
 * يَجْمَعُ الْبُوجْهَيْنِ * النِّكَرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ لِقَوْتِهِ فَيَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ
 بِالشَّرْطِ فِي أَنْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةً أَوْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ
 الدَّلَالَةِ لِقَصْرِهَا * وَالرَّابِعُ الْعَلَامَةُ وَهُوَ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ

من غير ان يتعلق به وجود ولا وجوب كالاخصان في الزنا*
لما بينا مع ان فيه جهة الشرطية من حيث تغلق الحكم
به لكنها مغلوطة فكان علامة خالصة حكما* حتى لا يضمن
ردة اذا رجعوا بحال* اني سواء رجعوا مع شهود الزنا
معهم بخلاف شهود الشرط فانهم اذا رجعوا يضمنون
لم يكن اضافة الضمان الى العلة كما في شق الزرق وحفر
لبر وهذا الان العلامة لا تصنع لخلافتها بخلاف الشرط
في حكام وما يتعلق به لا يثبت بلا اهلية ولذا اقال
يصل* في بيان الاهلية* وهي ضلالية المكلف لوجوب
وقد اشرع له وعلمه* والعقل معتبر لاثبات الاهلية
ما رتبته* اي العقل* في* قسمة* اليقظة* لان
يبا من لا يفهم قينيم* وانه خلق متفاورا* بالحديث
ويشهد له العيان* وقالت الاشعرية لا عبزة للعقل اصلا*
اي لا في حق الايجاب ولا في اثبات الاهلية* دون الجمع
واذا اجاء السمع فله العبزة دون العقل* اذ لا مدخل له
في معرفة حسن الاشياء وقبحها بدون السمع ولا اثر له في
الايجاب والتجريم انما الموجب هو السمع حتى ابطالوا ايمان
السمع لعدم وزود الشرع في حقه وعدم اعتبار عقله وتمسكوا

بقوله تَعَوُّظًا كَمَا مَعَدَّ بَيْنَ خُتَمِي وَرَسُولِي بِقَوْلِهِ تَع
لَّيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ أَلَا يَسْتَلْزِمُ
نَفْيَ الْعَذَابِ عَنْهُمْ قَبْلَ الْبُعْثِ وَذَلِكَ الْإِنْتِفَاءُ حَكْمُ الْكُفْرِ عَنْهُمْ
وَالثَّانِيَةِ قِيَامُ الْحُجَّةِ قَبْلَ الرِّسَالِ عَلَى تَرْكِهِمْ إِلَّا يَمَانُ
* وَقَالَتِ الْمُجْتَرِلَةُ إِنَّهُ هَلَتْ مَوْحِبَةٌ لِمَا اسْتَحْبَبَهُ * كَمَعْرِفَةِ
الصَّانِعِ * وَشُكْرِ الْمُنْعَمِ * مَحْرُومَةٍ لِمَا اسْتَقْبَحَهُ عَلَى الْقَطْعِ
وَالْبَيِّنَاتِ * كَالْكُفْرِ وَالْبُعْثِ دَلِيلُهُمْ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَبْلَ الرُّوحِ أَنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ وَلَوْ كُنتُمْ تَكُنُونَ
مَوْحِبًا لَهُمْ مَعْدَرُونَ لَمَا كُنَّا نَرَاهُمْ فِي ضَلَالٍ * فَتَوَقَّ الْعِلَلُ الشَّرْعِيَّةَ *
لَأَنَّهَا طَبِئِيَّةٌ وَالْعَقْلُ عِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ وَلَا نَهَالَهُمْ تَوْحِيْبُ بِنَفْسِهِمْ إِلَّا فِي
أَمَارَاتِ تَحْقِيقَةِ وَالْعَقْلُ بَنِي أَنَّهُ لِيَرْجُبَ * قَلَمٌ يَتَّبِعُوا بِدَلِيلِ
الْمَشْرِعِ لِمَا لَا يَدْرُكُهُ الْعَقْلُ * وَيَأْبَاهُ * فَا نَكِيرُ وَلَا رُؤْيَاهُ
اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ لَا مَسْئَلَةَ فَوْعٍ اسْتَحْبَابُ لِقَائِهِ رَأْيُهُ اللَّهُ تَعَالَى
مَرْجُوءٌ دَجَلًا جَهَنَّمُ مَعِينَةٌ وَامْتِنَانٌ مَقْدَرَةٌ لَا فِي صَائِلَةِ الْبُعْدِ
وَلَا فِي غَايَةِ الْقُرْبِ سَلَامًا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ الْعَقْلُ آبِيًا بِخِلَافِ
أَوْدَادِ الزُّكَايَا وَمِقَادِيرِ الْحُدُودِ وَالْكَفَارَاتِ وَالزُّكُورِ
فَإِنَّ الْعَقْلَ يَدْرِكُ تَحْقِيقَهَا بِلَا اسْتِحْبَابٍ لَكِنْ لَا يَدْرِكُ تَعْيِينَهَا
* وَ* لِكُونِهِ مَوْحِبًا لِمَا قَالُوا لَا عَذَابَ لِمَنْ * أَعْقَلَ صَغِيرًا كَالْإِنْسَانِ

أو كَيْزِلَ * فِي الْوَقْفِ * أَيِ الْوُقُوفِ * عَنِ الْيَطْلَبِ * أَيِ طَلَبِ
 الْحَقِّ * وَتَرَكْنَا الْإِيمَانَ * بِاللهِ تَع * وَ * قَالُوا * الصَّبِيءُ الْعَاقِلُ
 مُكَلِّفٌ بِالْإِيمَانِ وَ * قَالُوا * مَنْ لَمْ يَمُغِلْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا *
 وَنَشَأَ عَلَى شَاهِقِ الْجَبَلِ * فَلَمْ يَعْتَقِدْ إِيْمَانًا وَلَا كُفْرًا * وَصَاتَ
 عَلَيْهِ * كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ * عَمِيدٌ مَهْلُجٌ مَوْجِبٌ * وَنَحْنُ
 نَقُولُ * فِي الْبَالِغِ * الَّذِي لَمْ يَمُغِلْهُ الدَّعْوَةُ أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ *
 يَا إِيْمَانُ * بِمَجْرَدِ الْعَقْلِ * مَا بَيْنَنَا أَنْهَ غَيْرُ مُوْجِبٍ بِنَفْسِهِ
 * وَإِذَا لَمْ يَعْتَقِدْ * عَلَى شَيْءٍ * فَلَمْ يَصِفْ إِيْمَانًا وَلَا كُفْرًا * كَانَ
 مَعْدُورًا * عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ الْمُعْتَزِلُونَ وَصَفُوا الْكُفْرَ وَاعْتَقَدُوا
 أَوْ اعْتَقَدُوا لَمْ يَصِفْهُ لَا يَكُونُ مَعْدُورًا عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوا الْأَشْعَرِيَّةُ
 لِأَنَّ الْعَقْلَ لَمْ يَهْدِ رُوحَهُ قَوْلِنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ بِمَجْرَدِ الْعَقْلِ
 رَأَيْ قَبْلَ ادْرَاكِ زَمَانِ التَّامُّلِ وَالتَّجَرُّبَةِ * وَإِذَا عَانَاهُ اللهُ
 تَع * بِالتَّجَرُّبَةِ وَاصْهَلَ لَدَيْهِ الْعَوَاقِبَ لَمْ يَكُنْ مَعْدُورًا وَإِنْ لَمْ
 يَمُغِلْهُ الدَّعْوَةُ * لِأَنَّ ادْرَاكَ مَدَّةِ التَّامُّلِ كَلِّدَ دَعْوَةَ الرُّسُلِ كَافٍ
 فِي السَّفِينَةِ فَاقْبَحَتْ مَدَّةُ التَّجَرُّبَةِ مَقَامَ الرُّشْدِ وَالشَّرْطَ نَكْرَةً
 وَذَلِكَ إِجْرَاحُ مَا تَحْقِيقًا وَتَقْدِيرًا * وَعِنْدَ الْأَشْعَرِيَّةِ أَنْ خُفِّلَ *
 مَنْ لَمْ يَمُغِلْهُ الدَّعْوَةُ * عَنِ الْإِعْتِقَادِ حَتَّى يَمْلِكَ أَوْ اعْتَقَدَ
 الشَّرْكَ وَلَمْ يَمُغِلْهُ الدَّعْوَةُ كَانَ مَعْدُورًا * لِعَدَمِ وُرُودِ السَّمْعِ

* ولا يصح إيمان الصبي العاقل عند ميم * إذ لا تسمع ولا عسره
 * للعقل عند ميم * وعند تايصح * لا اعتبار عقله * وإن لم يكن
 مكناه * لأن الروح بالخطاب والتعامل إن وليلي
 الغريقين لما تعارضا عملنا بهما فقلنا أنه لا يوجب نفسه
 حكما ما لم يصبر اليك الخطاب تستدقا أو تقديرا خلا إيماء
 على الصبي بمجرد العقل ولا على الماشي على الشا من خلال
 للمعتزل ولا يهد رايضا فلا يعذر الماشي لو وصف الك
 واعتقله خلا لا شعورية فقولنا ما أقول ثالث بين يدي
 * والاهلية نوعان أهلية وجوب وهي بناء على قيام الدمة
 لأن الدمة هي محل الوجوب ولهذا أيضا اليها والذ
 لغة العهد لأن نقصه يوجب الذم وشراها وصفا به يصح
الإنسان أهلا لماله وعليه وهي ثابتة * إلا إذا دمي يؤلم
 وله دمة صالحة للوجوب له * وعليه أجما عا ومن له
 يشمر رائحة من العقه قال تقدير المال في الدمة من الترهات
 ويرد عليه أنه يتبعني أن يجب عليه التحقيق كلها كما على
المال لتتجقق السبب وبالمال الدمة فقال * غير أن الوجوب
غير مقصود بشئ * بل المقصود حكمه وهو الاداء عن
 الاحتياط لتحقيقه لا ابتلاء وقد لا يوجد في حق الصبي لعجزه

* فبإزاء ان يخطئ * الزوجين لعدم حكمته كما لعدم مسجله فكل
 ما يمكن ادعاءه يجب والا فلا فيما كان * ومن حقوق العباد
 من العزم * كضمان الإلتفاف * والعرض * ككثوف المبيع
 والنجرة * ونفقة الزوجات والإقارب لزومه * لأن الحكم
 في الأولين وهو ادعاء العيّن يستقل النيابة إذا المال هو
 المقصود والنفقة كالأجرة لأنها عرض عن الاحتياج
 * وما كان * منها * عقوبة * كالقصاص * أو جزاء * كسرمان
 الميراث * لم يجب عليه * أي على الصبي لأنه لا يصلح لحكمه
 وهو المطالبة بالعقوبة وجزاء القتل * وحقوق الله تع يجب
 متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج * لأن الحكم وهو ادعاء
 الصبي يستقل النيابة إذا المقصود من الادعاء هو المال
 لا الادعاء فادعاء الولي كادائه * متى بطل القول بحكمه
 لا تجب كالعبادات الخالصة * إذا المقصود الابتلاء بالاداء
 اختياراً وما أدى بالنائب ليس بظاعة * والغفريات *
 كالحرد * وأهلية ادعاء * لا خلاف ان الادعاء يتعلق بقدرته
 فهم الخطاب والعمل والأول بالعقل والثاني بالبدن في
 مهتناة على القدرة فينبقضم بالقسامها فلدا قال * وهو نوهان
 كإجادة تميزني على القدرة القاصرة كما في العقل القاصر والبدن

الناقص * جُمُيعاً * كالصبي العاقل * فالإنسان في أول
الحول الداعية يبر القدر وتبين لكن فيه استغناء الاستكمال
فيمتدحياً فقبل بأثرهم ما ذرجات الكمال قصرها * وأما قد
يبتدئ على أحد منها فاملر كماله في المعتزلة البالغ * فهو كمال
العاقل المثل الحديث أن لا يحد ولا وصف الكمال * وتبين
عليها صحة الأدلة * لأن الأكرام مع قلوص القدرية
التي السراج والشمس لج ممتدح الجملتها بتخص * وكاملة تد
على القدرية الكاملة مثل العقل الكامل والبدن الكامل
المراد بذلك مختلفان ووقته لتفاوت في حق البشر لتعد الروا
عليه فاقير البتراء الذي يبعثه القدرية العقل ما
تيسر * وقد يمتدح عليها وجوب الأداء وتوجه الشغل
لانتفاء السراج إذا كان * والأحكام منقسمة في هذا الباب
إلى باب الملكية الأداء وإراها القاصرة ولو قال فما يشبه
بالمقاصرة أقسام كان الوجه في حق الله تعالى أن كان حسناً لا يستعمل
غيره * أي للقبح كالأيمان دون فروعه * وجنب القول بصحته
من الضحى إلا لزوم الأداء * لأن عليه نفعا بسخطا والضرر
من الزوم إلا بالغل ولينس حرماً بين المتزات من المقاصد بل
من التميز * وإن كان قبيحاً لا يستعمل غيره كالكفر * وأما

بكونه بحق الله تع أن حرمة بحق الله تع كحرمة الزنا
* لا يجعل محمدا * لوجوده حقيقة ولا نه جهل فيصح رده
* وما هو متروك بين الا مزين * اي ما هو حسن وما هو
قبيح * كالصلوة ونحوها * فالصلوة لم تشرع في وقت مكروه
لأن الضوم بالليل وفي حالة الخيف والنج في غير وقتة
يصح منه الاداء * باعتبار الاهلية القاصرة * من غير
هبة * أي لزوم مضي وضمنان لعدم اللزوم في حقه * وما
من غير حقوق الله تع أن كان نفعاً محضاً كقبول الهبة *
صدقة * يصح مباشرته * وان لم يأذن له وليه لأنه نفع
نفس وله اهلية قاصرة * وفي الضار المحض كالطلاق والوصية
هبة يبطل اصلاً * اذن له وليه ولم يأذن * وفي الدائر بينهما
بيع ونحوه يملكه برأى الرئي * ليكمل نقصانه به والشافعي
رح خالفنا في جميع ما قلنا بلا فقهه فصح عباراته في
اختيار أحد الابوين ديناً ووصية وقال بل لزوم احرامه
وبالجزاء لو ارتكب مخطوراً ولا نفع فيه بل فيه ضرر وابطل
الإيمان مع أنه نفع فأتى له حرف وأخذ اختراجه لأنه * قال
الشافعي رح كل متفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة وليه
لا تعتبر عبارته فيه كالا سلام والبيع وما لا يمكن تحصيله له

بمباشرة ولمدة تعتبر غير اقل من اربعة ايام في كل اطلاق والروضة واختيار
 واحد الا هو عين * لان منفعة هذا لا تحصل بمباشرة المولى
 واصيله ابن من كان موليا عليه في شيء لم يصلح واليا للقتاد
 لان احدهما آية العجز والاخر سمة القربة قلنا لما قصرت
 اهليته صلح مولاه عليه ولما ثبتت اصيلها بالعقل صلح واليا
 ولا منافات فلوجعل واليا في تصرف لا يجعل موليا فيدركذا
 في العكس فاذا ايلم يفهمه لا يجعل مسلما تبعا ولو جعل
 مبيها تبعا لا يجعله مسلما اصلا * ففصل في الامور
 للعترة على الاهلية والامور والمعتزلة كما لموت على اهلية
 الوجوب والتزم على اهلية الاداء وبها يتغير الاحكام بخلاف
 فقهاء الكهولة والحميل والارضاع والشيخوخة القريبة الى
 الفناء وان تعيد بها بعض الاحكام دجلت في المرض ولم يندرج
 البجنون والاعماء فيه لاختصاصهما باحكام جمعة * موعان
 ميسري * اي يشك من قبل الشارع بلا اختيار العبد
 * وهو * عشرة انواع * المصغر * وعروضا ما لعدم دخوله في
 مفهوم الانسان او لخلو الانسان عنه كادم وحواء ومروى اول
 اجر الله كما لجنون * فلا تصح ايمانه ولا تكليفه به لعدم
 التمييز لكنه * اذا عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الاداء *

القاصرة * لكن الصيام مع ذلك عذر * لنقصان عقله * فسقط
 به ما يحتمل السقوط عن البائع * بالعذر كالصلوة والصوم
 يحتملان السقوط بالجنون ونحوه * ولا تسقط عنه فريضة
 الايمان * لانها لا يحتمل السقوط للدوام فرضيته بدوام
 البرهية والولاية فلا يسقط نفس الوجوب به * حتى اذا اداة
 فرضا * ولو سقطت كان نفلا كالصلوة ولا يقال كيف يكون
 ذاء فرضا * وقد وضع عنه الزام الاداء * لعدم اعتبار عقله
 بوجه الخطاب والتكليف به لان الاداء قد يقع فرضا وان
 يجب كالمسافر اذا صام * وجملة الامر * اي الكلى فيها
 ما يوضع عنه العهدة * اي اللزوم والجزاء لان الصيام
 اب المرحمة فيجعل سببا للمعفو عنها يحتمل بخلاف الردة
 يصح منه ولاة ما لا يهتك فيه فلا يحرم عن الميزات
 بالقتل * ولو عمدا * عندنا * لان من جبت القتل يحتمل
 العفو فيسقط بعد الصيام * بخلاف * حرمانه بسبب * الكفر
 والرق * لانهما ينافيان اهلية الاوت لعدم الولاية وعدم
 الحق لعدم الاهلية لا يعد جزاء * والجنون * مطلقا اصلنا
 كان او عرضيا قليلا كان او كثيرا * يسقط به كل العبادات *
 لجنون الامة في الاداء بزوال العقل فيسقط الوجوب * لكنه

اذ لم يمتد * لعدم نضاعفها لواجبات * التي بالصوم
 وبالاغماء * وجعل كان لم يكن استحيانا لا قد عارض
 بمنزلهما والامتداد بالكثرة الموقفة في السراج ولا نهاية
 يمكن ضبطها فاعترضادناها وموان يستوجب العذر وظيفته
 بالوقت ليكن وقت جنبش الصلوة يوم وليلة وذا قصير في
 نفسه فجعلت كثرتها بدخولها في حد التكرار * وحده
 الامتداد * يختلف باختلاف الطاعات بعضها موقت بيوم
 وليلة وبعضها بشهر وبعضها بسنة فحده * في الصلوة
 يزيد * الجنون * علي يوم وليلة * باختيار ليلة عند
 محمد راح وباعتبار الساعات عندهما فلو جن قبل الزوال
 ثم افاق في المحل بعد دخول وقت الظهر عنده يجب القدر
 لان الصلوة لا يصير مستاقلا بل يدخل الواجب في حد التكرار
 وعند هذا الاثر وقت الصلوة يوم وليلة وقد دخل في حد
 التكرار * وفي الصوم باستغراق الشهر * ولا يعتبر التكرار
 ههنا لان اعتبار الشهر لثمة التاكيد الكثيرة والا فاصلها
 باستيعاب الجنس والشهر في نفسه كشمس ولا بد انهما صار الى
 المؤكد اني لم يزد علي الاصل وفي الصوم يزداد لان في الاصل
 يحصل الا بمعنى احد عشر شهرا * وفي الزكاة باستغراق

الحول * عند محمد رح لانه ما تدخل في حد التكرار بدخول
 السنة الثانية * وابو يوسف رح اقام اكثر الحول مقام الكل *
 وهو ايسر لكونه اقرب الى سقوط الواجب فلوزال الجنون
 بعد احد عشر شهرا يجب الزكوة عند محمد رح لوجود
 الزوال قبل الاضداد وعند ابي يوسف رح لا لوجوده
 بعده * والعته بعد البلوغ هو كالصبا مع العقل في كل
 الاحكام * لانه آفة توجب خللا في العقل * حتى لا يمنع صحة
 القول والفعل * كالصبا مع العقل فيصح اسلام المعتوه ولو
 تلف مال الغير يضمن * لكنه يمنع العهدة * اي ما يرجب
 الزام شيء ومضرة كالصبا فلا يطالب في الوكالة بالبيع والشراء
 منقد الثمن وتسليم المبيع ولا يصح طلاق امرأته * وانما
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة * لانه لا يلزم
 بعقد بل هو جبر نقصان الفاتنة وهو يعتمد عصمة المخل
 * وكونه * اي المستهلك * صبيا * معذورا او بالغاً * معتمدا
 لا يثنى في عصمة المخل * لانه اثابته لحاجة العبد ولا تزول
 بعته وبالصبا فيجب الضمان ولزوم الضرر صريح * ويوضع
 عند الخطاب كما عن الصبي * ويولي عليه اي يثبت للغير
 عليه الرأية كما على الصبي نظر اليه لنقصان عقله * ولا يلي

على غير العجزة * عن التصرف بنفسي فلا يشئت له قدرة
التصرف على غير * والنسيان وهو جهل ضروري لما كان
يعلمه لا بأية وهو لا ينال في الرجوب * لا نفس الرجوب * في حق
الله * لأنه لا ينال في الذمة ولا وجوب الاداء لأنه لا ينال
بالاملية ولا حرج باليجاب الحقوق عليه اذ لا ينسب عبادة
استوائية تدخل في هذا التكرار غالبا فصار كالنوم * لكن
كان غالبا * يلازمه * في المصوم * لان وقتة وقت اكل
وطبع الانسان لجوعه وعطشه يدعوا اليه عادة في
* والتسمية في الذبيحة * فالذبيحة مبطنة هيبة ختلى يده
عن قبله كل شيء فيغلب عليه النسيان * وسلام النيا
في القعدة الاولى عن ظن الاخيرة فهيئة المصلي لا
تركه والداعى اليه وهو القعدة مع التشبه بوجود فيك
غالبا بخلافه في غير حال القعود والكلام في جميع الاحوال
* يكون * له * عفو * لعروضه من جهة من له الحق * ولا
يجعل عبد رافى حقوق العباد * لبياعتهم * والنوم وهو
عجز عن استعمال القدرة * لا ضرب مرض بخلاف نسي
الاعمل * فواجب تاخير الخطاب * لان توجهه بشرط الاختيار
ولا اختيار له اصلا لا حقيقة ولا تقديرا بخلاف النسيان

* ولم يمنع الوجوب * لبقاء الاهلية واحتمال الاداء بالانتباه

* وينافى الاختيار * لانه ينافى الرأي ولا اختيار بدونه اصلا

لا صينيا ولا فاسدا * حتى بطلت عباراته في الطلاق والعتاق

والاسلام والردة فلم يرتبط بقراءته وكلامه وقهقهته في الصلوة

حكم * لعدم التمييز حتى لا يفقد صلواته ولا يكون حدثا

* والاعضاء وهو ضرب مرض وفوت قوة بضعف القوى *

بخلاف النوم * ولا يزال السجى بخلاف الجنون وهو * اى

الاعضاء * كالنوم * في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة

* حتى بطلت عبارته * مطلقا * بل اشد منه * معني في كونه

عارضاً في فوت الاختيار فكان هو حدثا بكل حال مضطجعا

كان اوقاعه الاوراكعا او ساجدا والنوم حدثا في بعضها

* وقد يستعمل الامتداد * غير ناد وبخلاف النوم * فيسقط

به الاداء * لعدم القدرة واذا بطل الاداء بطل الوجوب

* كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند

محمد روح باعتبار الساعات عند هذا * كما بينا في الجنون

* وامتداد في الصوم ناد * لانه لا يمتد شهر بمادة * فلا

يعتبر * فلوا غمى عليه يوما وليلة يسقط عنه الصلوة

ولوا غمى عليه شهر رمضان لا يسقط الصوم واعتبر امتداد

الجنون فيهما لان اصله اذ هو صار ليلية وشهر را غير ناد
 * والرق وهو * لغة الضعف يقال ثوب رقيق اي ضعيف النسيج
 وشرعا * عجز حكمه * لا حكمي فالعبد قد يكون اقل رخصا لكنه
 عاجز شرعا عما يقدر عليه الحر من الشهاد والقضاء وغير
 منها * شراخ جزاء * وعقوبة * في الاصل * اي في ابتداء ثبوتها
 فالكفار لما استنكروا ان يكونوا عبيدا لله تع جعلوا انبياء
 عبيد * لكنه في البقاء صار من الامور الحكمية * من
 غير ان ايراعي فيه معنى الجزاء والعقوبة حتى يبقى رتبة
 وهو مسلم كالشراج حتى يلبس ابتداء حتى لا يبتدأ على الله
 وفي التبعاء ملن الامور الحكمية فلما اشترى المسلم ارض حرة
 لزومه * به نصير المرء معرضة * اي معرض * للملك والابتداء
 اي الامتثال * وهو * الى الرق * وصلى لا ينجزني * ثبوت
 ورواها في اقران نصقه عبد يكون مبد اي شهادته واجميع
 احكامه قبل وانظم اليه مقلده يمكن كسروا احد في الشهادته
 كالمرأتين فيهما وهذا الان الترتيب عجز حكمي في عدم الجزاء
 * كالعقوبة الذي هو ضد * اذا العتق قوة حكمية والرق ضعف
 حكمي * وكل الاهتاق عند ما لا يلزم الاثر بدول المؤثر والمؤثر
 بدون الامر * وهذا الان الاهتاق اما اثبات الغنى او انقطاع

الرق وعلى التقديرين يلزم المحذور اما على الاول فلانه اذا
اعتق نصف عبيد فلا يخلو من ان يثبت العتق في المحل
اولا فان ثبت ثبت في كله لعدم تجزئ العتق اتفاقا وحينئذ
يلزم الاثر بلا مؤثر وان لم تثبت اصلا يلزم المؤثر بلا اثر
واما على الثاني فلانه اذا اعتق نصفه فلا يخلو من ان يزول
الرق منه اولا فان زال زال عن كله ضرورة عدم تجزيه
وحيثئذ يلزم الاثر بدون مؤثر لوجود الزوال عن الكل
مع تحقق مزيل البعض وان لم يزال اصلا يلزم المؤثر بلا اثر
وقال ابو حنيفة رحمه الله انه اذا دالة للملك مستجز لان التصرف
بما يلاقى حقه وحقه في الملك لا في الرق لانه جزاء والجزاء
في الله تعالى * لا اسقاط الرق او اثبات العتق حتى يتجبه
بما قلتم * من المحذور * وهذا الرق * لا رق العبد قبل
الاستيلاء * ينافي ما لكية المال * فلا يملك العبد شيئا وان
ملكه المولى * لقيام المملوكية مالا * فلا يتصور كونه مالا من
هذا الوجه يرد عليه لا تسلم انه مالك من هذا الوجه لم
لا يجوز كونه مالا انسانية ومملوكا مالا كما هو في مالكية
النكاح وجائز كونه مالا ومملوكا باعتبارين كما كتب
مملوك وخبر باعتبارين ولا استحالة * حتى لا يملك العبد

والكتاب التشرى * وان اذن له بالانه من احكام الملك * ولا
 يصح منه ما حجة الاسلام * ولا له لا قدرة للزريق اصله ليدم
 المال وصافعة اليد نية لمراة * ولا ينافي ما لكية عمير المال
 كالكلج * حتى ينقضي كاخذه فلا اذن للمولى * والدم * حتى
 يطع اقراره بالتصاوص * والسيوة * حتى لا يملك المولى اقله
 * ويتاخر في حال الحال في املية انكروا مات * الموضوعة للبشر
 في الدنيا لان حال الحال بالعزة والشرف والرق هو ان ذلك
 * كالدومة * التي بها يصير اقل لا يساوي ولا لا متيسر
 وميتا من سائر السيوات في المصفاة الرقية فلا يستقل
 الدين الا اذ اصحك اليها بالكلية الرقية او انكسب كساع
 والدين * والولاية * فانها تميل القبول على الغير بما اذ انى
 وهذه اكرامة * والثلث * لان استغراش الحر الرمتو سفا
 كراما مقدول ان التمتع في حق اللقي عليه الصلوة والسلام
 فتصف الثلث بالرق * والله * ان الرق * لا يؤثر في عصمة
 الدم * تنغيصا واعدا * لان العصمة الموثمة * اى المرحمة
 للائم فقا على تة لا ير التعرض للدم * بالايما والمثومة * اى
 المرحمة المصما والاثم * يدارة * اى الاحراز بها * والعبد
 منه * اى ان يثوب كل واحد منهما * كالحر * فلا نقصان

* وإنما هو يوثق في قيمته * ينقصان لنقصان ولاية حيث يملك
التصرف في المال يد الاملكة * ولهذا * اي المانواته الحرفي
 العصمة * يقتل الحر بالعبد قضا صاعدا عندنا * وقال الشافعي
 راح لا لا انتفاء المماثلة بينهما فالحر نفس من كل وجه
 والعبد نفس ومال * و * انما * صح ايمان الماذون بالكفار *
 اي امانه لانه ليس من باب الولاية لانه يصح في حقه اولا
 اذ هو شريك في الغنيمة ثم يتعدى كما في شهادة به لال راضيان
 * وعلى هذا * وهوان ما لزمه اولا ثم يتعدى ليس من باب
 الولاية * صح اقراره * اي الماذون * بالحد ود والقبض *
 لان الالتزام ضمنى * وبالسرقة المستهلكة * حتى وجب القطع
 وله يجب ضمان المال * اوبا لقائمة * اختنى وجب القطع
 ورد المال * وفي المجهور * لو كذب به المولى قاتلا مال مالى
 * اختلاف * معروف عند ابي حنيفة راح يضح بالحد لانه
 حقه والمال بناء عليه لان القطع هو الاصل عند * وعند
 محمد راح لا يضح بهما لان المال حق المولى والقطع بناء على
 اخذه وعند ابي يوسف يضح بالحد ود دون المال لان الرق
 ينافي ما لكمة المال دون غيره * والمرض وانه لا ينافي اهلية
 الحكم * لا في حقوق الله تعالى ولا في حقوق العباد * و * لا * اهلية

العبارة * فيصح كإح المريض وطلاقه لأنه لا جليل في الذمة
 والفعل والنطق ولما لم ينشأ بينهما ينبغي أن يسمي عليه
 العبادات كاملة وإن لا يتعلق بهما الحق الغير * ولا يثبت
 فيه الحجر * لكنه لما كان سبب الموت * فلا سطة ترادى الآلام
 * وأنه عجز خالص كان المرض من أسباب العجز * أي موجباً له
 * عجزاً عما يعجز عنه بالقدرة الممكنة * حتى يصلى
 بقاعد الخان لم يستطع بمقتضى * ولما كان الموت عليه مخالفة *
 في المال للوارث والغريم للبطلان أهلية الملك به فيخلفه
 أقرب الناس إليه والشراب الذمة به يصير محل قضاء الدين
 وهو ألبس به لا به فيخلفه الغريم به بالاثبات المحكم
 في المال * كان المرض من أسباب يتعلق حق الوارث والغريم
 به * اثباتاً للبيِّن في القهر واليأس * فيكون * المرض * من
 أسباب الحجر * على المريض * بقدر ما يتعلق به صيانة الحق *
 أي حتى الوارث وهو الثلثان وحتى الغريم وهو قتل الدين
 إنما يثبت به الحجر * إذا انزل بالموت * لأن علة الحجر
 مرض صميت لا نفس فقبل وجوب الوصف لا حجر وإذا انزل
 به صار ضلعاً موصفاً بالامانة من أوله فلذا كان * مستنداً
 في أوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حتى غريم ولا وارث *

كنهه المثل، وأجرة الطبيب، وإذا المدينين الأهلين وهو
 من أسباب التجبر * فيصح للحال كل تصرف منه يستعمل
 الفسخ كالهبة والمحابات * للشك في ثبوت التجبر مع إمكان
 التبدار * ثم ينقص أن اجتهاد الهم * بالائتلاف وإعانة
 الحق صاحب الحق * وما لا يستعمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت
 كالايتاق إذا وقع على حق عزيز * بأن اعتقه عبداً امتهقاً
 بالدين * أو وارث * بأن اعتق عبداً يزيد قيمته على الثلث
 * بخلاف اعتاق الرأى حيث ينفذ لأن حق المرنه في ملك
 اليد وبك الرقبة * وحق الوارث والغريم في ملك الرقبة و
 الاعتاق يلا في ملك الرقبة قصد ازالة اليد ضمناً * والحديث
 والنفاس وهما لا يعتد بهما الا اهلية * بوجه لا اهلية وجوب
 ولا اهلية إذا لم يعدم اخلالهما بالذمة والعقل وقدرة البدن
 فيبغى أن لا يسقط بهما الصلوة كالصوم * لكن الطهارة
 عنهما للصلوة * أي لا دأئها * شرط * على وفق القياس كالطهارة
 عن سائر الاحداث * وفي فوت الشرط فوت الاداء وقد جعلت
 الطهارة * جواب من يقول بان الطهارة عنهما كما شرطت
 للصلوة شرطت للصوم ايضاً والجواب ان الطهارة * عنهما *
 جعلت * شرطاً لصحة الصوم نصاً * تدع الحائض الصوم

والصلاة في أيام أقرانها بخلاف القياس * لأن الصوم يتأدى
 منع الجنبابة والحدائق فكذا أمعها ولما تصور الأداء لزوم
 القضاء * فلم يعد إلى القضاء * أي إلى امقاطعه فاستدراكها
 أنها يؤثر في المنع من الأداء مع أنه لا يخرج في فضائه *
 لأن السجدة لا تزيد على عشرة فلا يتصور الاستغراق بوقت
 الصوم فلم يحفظ أصله وإن سقط أداءه كمن أتممت عليه
 ما دون يوم وليكنه والاستيعاب وأن تصور في القياس لكنه
 شغل يحكم الحيض على أن وقوعه في وقت الصوم نادركا لا عماء
 مستقر على الفهر واستيعاب الجنبون إنما سقط القضاء مع نكته
 لإعدام الأهلية رأسا فالقياس أن يقطعه وإن لم يستوعب
 ملكين استحسننا عند عدم استيعابه لما بينا * بخلاف الصلاة *
 لأن في اقتنائها خراجا فالحيض لم يكن أقل من ثلثة أيام
 قيل حل الواجب في حد التكرار والنعماس عادة أكثر من
 مدة السجدة * والموت * وأنه لكونه عجزا ناسا * ينال أحكام
 الدنيا * أي اقليتها * مما فيه تكليف * لعدم المقدرة فيفوت
 الأداء عن اختياره * حتى بطلت الزكوة * أي سقطت فلا
 يجب أداءها من التركة * وبائر القرب عهد وإنما يبقى
 عليه المأثم * لأنه من أحكام الآخرة وهو كالأحياء فيها

* وما شزع عليه لساجة غيره * اما ان يتعلق بالعين اولاً
 * فان كان حقيقاً متعلقاً بالعين * كما لمبيع والمروك * يبقى
 ببقائه * لان فعله فيه غير مقصود وانما المقصود سلامته
 العين وان لم يتعلق به بل بالذمة فوجوبه اما بطريق الصلة
 كالنفقة اولاً لم يكن كالدين الواجب عرضاً * فان كان ديناً
 لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم اليها * اى الى مجرد ذمة
 * بالاراضى ما يؤكده الذمم ومردمة الكفيل * لان الذمة
 بالبرق تضعف فيما لوت اولى وانما لم تنعدهم به لدليل بقاء
 الدين عليه اذ امانات غنيماء * ولهذا * اى لعدم احتمالها
 الدين بنفسها * قال ابو حنيفة ربح ان الكفالة بالدين
 عن الميت المفلس * ولا كفيل له * لا تصح * لسقوط الدين
 حتى يحكم الدين بالفوات محله وان بقى فى حكم الآخرة لان
 الذمة بالخطاب ويتحمل امانة الله تعالى وبالموت خرج عن
 اهلتيهما * بخلاف العبد المجهور يقرب بالدين * اذ اتكفل
 عنه رجل صريح وان لم يكن العبد مطالباً به فى الحال * لان
 ذمته فى حقه كاملاً * لانه حي مكلف فكان مجزئاً للدين
 * وقالوا تصح * لان الدين مطالب به ولم يوضع مبرراً للحقوق
 حتى يؤخذ به فى الآخرة ولا نعلم انه غير مطالب فى احكام

الدنيا * وان كان صلة تخط * لانها تمتط بالرق فبالمرت
 اولى * الا ان يوافق به فيتصع من الثلث. نظر العوان كان
 ماضع حقاله * اي للميت * يبقى له ما يقضى به الحاجة *
 لان مرائق البشر منعت لساكنهم * ولهذا ائتم جهازه * لان
 لباسه في الخيرة مقدم على حق الفرما * ثم رد يرتد ثم
 قضاه من ثلثه ثم وجبت المواريت بطريق الخلافة عنده *
 لساكنه اي من يخلفه في امواله * نظر الد * يرجع الى الكل
 * فتصرف المواريت الى من يتقبل به نسب او شينا * كالزور
 والزوجة * او ذينا بلا نسب او شينا كعامته المخلعة من * فمن
 مات ولا وارث له يوضع ماله في بيت المال * ولهذا * اي
 لبقاء ما يقضى به حاجته * بقيت الكفاية بعد موت المولى *
 لحاجته الى النبدان والولاة بخلافه من المغناب وقضاء الد *
 * وبعد موت الكاتب عن وفاة * ليشال شرف الخوالة ويعتق
 اولادها وابقاء المملوكية صحتى * وقلنا تغسل المرأة زوجها
 بعد الموت في عهدتها بقاء ملك الزوج * حكمة الحاجته
 * في العدة بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد
 بطلت اهلية الملوكة بموت زوجها ولا نظر لها في ابقائها
 لا وما لا يصلح لساكنه كالخصاص لانه شرع عقوبة ليرك

الثاني * اي الشك وهو لم يبق اهلا له فلا حاجة اليه * واما
 شرع لانه * فنوقعتا الجناية على اوليائه من وجع لا نتيغاهم
 بحيرته * لا يستيننا بهم واستنصارهم به * فواجبتا القصاص
 للورثة ابدا * لا انه يثبت له ثم ينقل اليهم * ولكن
 * العقب ان عقيد المميت * لان المثلث نفسه فرقتا الجناية
 على حقه فعلى ذلك لا يجب القصاص لكنه خرج من اهلية
 الزوج له فوجب للورث ابدا بخلافه عنه كما لو لم يخلف
 الماذون في كسبه البتة * فيصح عفو الميراث * اذ لا يفسد
 العقول له * ويصح عفو الزاوت قبل موات الميراث *
 لان القصاص له ابدا ولو كان بخلافه لما صح في حال
 حيوته * و * له * قال ابو حنيفة نزع ان القصاص غير
 ميراث لا يثبت لا يجري فيه سهام الورثة بل يشبه له
 ابدا لما قبلنا انه ذك الثاني وذا يرجع اليهم لانيه فكانا
 حقه ما يتداع * واذ انقلب ما لا * بعفو او صلح * صار موراثة
 فيقص منه ديونه وينفذ وصاياه * لان المال صالح للوراثة
 دون القوم فاعتبار سهام الورثة في المال لا فيه والخلف
 قد يفارق الاصل بحال كالتميم * و * لانه ذك الثاني ولا
 يشبه للورثة ابدا * وجب القصاص للورثة * لان

الزوجية تصلح سببا للتحقق واستحقاق الأثر بخلافه كما
في الدية * وجبت لهما * وله جكم الأحياء في أحكام الآخرة *
 بالنصوص * ومكتسب * أريد بالألتساب ترك دفع ما يمكن
 دفعه * وهو أنواع * لأنه إما من البر على نفسه أو من غيره عليه *
 * أما الأول * فإنه * التحمل * عند عار قبل كونه زائدا على
 حقيقة التماس * ومكتسب * لأن صاحبه يختلص من إذا التمس
 بعد التزويج * لأنه جزء من الكفر ولا اختيار للعبد في ثبوت
 الاجزائية * وهو أنواع * الأول * يحمل باطلا لا يقتل عذرا
 في الآخرة كجهل الكافر * لأنه مكافئة وعياد بعد وفروج
 الدليل * وجهل صاحبه المزمع كالمعتزلي * ثم صفات الله تع
 بعكر ما يتقرر قائل بلاقدره وعالمه لا علم * وأحكام الآخرة *
 كالميراث وعقوبات القبر والميزان ولا يعدل بالقيمة الدليل *
 الواضح ولما دله بالقرآن كان دون الأول فكان مسلما إذا
 يغلب وجهل الظاهري * لأنكاره الدليل الواضح على إمامة
 الإمام الشيعي * حتى يضمنه بالعدل ونفعه إذا اقلبه *
 وكلما أثر الإحكام تلزمه لا يمكن الالتزام إلا أن يكون له منتهى
 بحيث لا يتحقق ولاية الالتزام * وجهل من خالف في اجتماع
 الاحتياط والسبق المشهورة كالشعري بهيعة أمهات الأولاد

ونحوه * خالف الاجماع فخالف الكتاب لثبوت الاجماع
 به والمشهور ايضا اعتقها ولد فاحتج لا ينفذ قضاء القاضي
 فيه وانما لم يذكر الاجماع لانك واجه في المذكور ونحوه
 كالقضاء بشاهد وبيمين * والثاني الجهل في موضع الاجتهاد *
 بلام مخالفة الكتاب والسنة وهو المراءى من * الصحيح او في
 غير موضع الاجتهاد لكن * في موضع الشبهة * أي في موضع
 يشبه الباطل بالصحيح * كالمتنجس * الصائم * اذا افطر على
 ظن انها * أي الحجامة * فطرته * لا كفارة عليه لانه جهل
 في موضع الاجتهاد فعند الاوزاعي يفصل الصوم وكمن * زنى
 * بجارية والد * على ظن انها تحل لي * لا يحد لانه موضع
 الاشتباه فوطي الاب بجارية ابنه لا يوجب الحد والقرباة
 مستبعدة فأورث الاشتباه في الطرف الآخر قصار شبهة
 * والثالث الجهل في دار الحرب كمن أسلم ولم يهاجر اليها *
 بالشرائع * وانه يكون عذرا * لعدم بلوغ الخطاب حقيقة
 بالسمع ولا تقبل يرا بالاستغاضة * ويلحق به جهل الشفيع *
 بسبب الشفعة وهو البيع فكان عذرا للثقة الى ليل فان
 المالك مستبد بالبيع فلم يباع الشفيع دارة بعد ما بدعت دار
 يمينها قبل العلم لا يكون تمليها * وجهل الامه المنكر حجة

يا لاعثاق نارها الخمار * بعد العلم به فانه عند حتى لا يطل
 حيارقا اذا سكنت عن فمغ الشكاح الخفاء الدليل اما الاعتناق
 فلعنرد المولى بله واما الحيار فلعنم تغر غل المكمل الامكام
 لا شغفها بسلمة المولى بسلافا بحيار الباورغى حتى الحرة
 ورجل البكر الباعة بالكاح المولى * عن اذا لا يكون سكونها
 وضامنه الخفاء الدليل لا يتبدل اما المولى بالانكاح واما الو
 علمك بالانكاح وجهلك بالخمار فلا لا شغفها الدليل بخلاف
 الامة * رجل الوكيل والمادون بالاطلاق * اي بالوكالة والاذن
 فلو قصر فاقبل العلم لا تنفذ على الموكل والمولى * وضامنه *
 لي باليعول والتجبر فلو قصر فاقبل العلم بعد علميهما * والسكر
 ان كان لمن مساح كشرب الدواء * ليجو البنيخ والافيون * وشربا
 المكروه والمضطر فهو كالاغماء فلمنع صحة الطلاق والعناق وسلب
 التصرفات * لان ذا اليمين من حنن اليهوى الاصل ولم
 يشرهما لمها حتى يصير حراما فصار كالمرض * وان كان من
 مجبور فلا ينال الخطاب احماها * لقوله تع لا تقربوا الصلوة
 وانتم الى كارى فان كان خطانا حال السكر فلا شبهة وان كان
 حال الصحو يدل على انه لا يشايد اذا البرائة كان اضافة
 الخطاب الى حالة منافية ويصير في حرة انه اسكرتم وحر جتم

من املية الخطاب فلا تصلوا وهو كقولك للعاقل اذا جئت
 فلا تفعل كذا * وتلزمه احكام الشرع * كلها وفهم الخطاب
 ثابت تقدير الان عقله عند قائما زجرا عليه كبقاء النصاب
 المستهلك والقدرة التقديرية يكفي لتوجه الخطاب كالعلم
 التقديرى بالشرع فى دار الاسلام لان الامور الانحكام * وتصح
 عباراته * كلها * فى الطلاق والعتاق والبيع والشراء والاقارب *
 لوجودها حسا وصحتها بناء على اصل العقل * الا الردة *
 استحسانا لان الركن فيها تبدل العقيدة ولم يوجد لعدم
 القصد وفعل المكبر ان لا يعد استخفا فابا لد ين بخلاف
 المازل وصح اسلامه لوجود احد الركنين وهو الاقرار يقينا
 والاخر احتمالا مع انه مرغوب * والاقرار بالحدود الخالصة *
 الرجوع فيما سوى حد القذف يصح وقد قارنه دليل
 الرجوع والمكرب باختلاط الكلام وزاد ابو حنيفة رح للحد
 ان لا يعرف الارض من السماء * والهزل وهو ان يراد بالشئ
 ما لم يوضع له وما لا يصلح له اللفظ استعارة * اي لا يراد به
 مسماه لا الحقيقى ولا المجازى * وهو * انما فسر بهذا لانه
 * ضد الجذ وهو ان يراد بالشئ ما وضع له او ما صلح له اللفظ
 استعارة * فيدخل المجازى حد الجذ كالسحبة فكان الهزل

رخصا لهما * وانه ينال اختيار التكلم والرضاء به * لان
 الهازل لا يريد بالكلام مضمون صدوقك ينالك الا شيئا وعن الرضاء
 لان الرضاء وهو امتلاء الاختيار اخص فجمع بينهما * ولا يند
 في الرضاء بالمباشرة * اي بمباشرة نفس التصرف * واختيار
 المباشرة * كما في الاكراه لان الهازل يتكلم بما هزل به من اختيار
 صحيح ورضاء تام * فصار الهزل يميني خيار الشرط في البيع
 ابدا * في انه يعد في الاختيار والرضاء في الحكم ولا يعد
 في حق مباشرة العيب لا مطلقا لان الشرط لا يفسد البية
 وهو يفسد * وشرطه ان يكون صريحا مشروطا باللسان * انه
 لما زال في العقد ولا يشترط بدلالة الحال الا انه لا يشترط
 ذكره في العقد لان العرض ان يعتقل الناس بيعا ولا بيع
 حقيقة * بسلاف خيار الشرط * لانه يشترط ذكره في العقد
 * والتلجيمية * في الحكم * كالهزل * والفرق بينهما ان الهزل
 قد يكون عن اختيار وقد يكون عن اضطرار والتلجيمية
 لا يكون الا عن اضطرار فهي اخص * فلا ينال الاهلية ووجوب
 الاحكام * لانهما بالعقل والبلوغ ولما كان اثرهما قلنا وجب
 التلجيم في التصرفات كيف يمتنع في حكم الرضاء والاختيار
 فيجب تشريعها على هذا وفي التامس الا لشيء ان لو الاخبارات

أو الاعتقاد أن أمانة أو إنشاء أو فاسد أو يستعمل القبض كالبيع
 والإجارة أو لا يحمله كالطلاق أو العتاق والقسم الأول على
 ثلثة أوجه إما أن يهزل في أصل العقد أو في قدر العرض أو في
 جبهته وكل منهما على أربعة أوجه إما أن يتفق بعد المراجعة
 على الاعراض أو البناء أو يسكتا أو يختلفا فانقسمت الثلثة
 على اثنا عشر وجهاً * فان تراخى على الهزل بأصل البيع * بان
 قال البائع للمشتري أظهر البيع بيننا ولا بيع حقيقة وإنما
هو تليجية * وانفق على البناء * أي بناء العقد على المراجعة
 * يفسد البيع * لعدم الرضاء بالحكم * فصار كالبيع بالخيار
 أي بشيئ أو الشرط * أبداً * للمرص بالمباشرة لا بالحكم * وان اتفقا
 على الاعراض * حال العقد * فالبيع صحيح والهزل باطل *
في غير ما عارض المراجعة وهو ناسخ لها * وان اتفقا على أنه لم
 يضرهما شيئاً أو اختلفا في البناء * على المراجعة * والاعراض
 عنها فالعقد صحيح عند ايسنيفة رح خلا فالهما فيقبل
 أبو حنيفة رح صفة الإيجاب أولى * لان العقد ظاهر جداً
 من إفراز الهزل لم يتقبل به نص والعمل بظاهر اللفظ أولى من
 المواضع التي هي غير ملفوظة ولان الصفة هي الأصل
 * ومما اعتبر المراجعة * المتقدمة اعتبار العادة * إلا

ان يرجد ما يقتضها * كالأعراض نصابا قلنا الآخر ناسخ كيف
 وان عقل المتعاقدين ومنهما يرد عا دنههما منهما عن
 الهزل السابق فكان السكوت والا ختلاف لعدم التنصيص
 منهما على الفساد كالأعراض معنى بخلاف البناء لانه تقرير
 المراضعة * وان كان ذلك * اي المراضعة * على الهزل في القدر *
 بان يتعقلا على الجدي العقد لكن تراضعا هزلا على البيع
 بالفين على ان الثمن الف * فان اتعقلا على الأعراض كان الثمن
 الفين * بلا خلاف * وان انفقا انه لم يحضرهما شيى واحتر
 فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده * عملا بظاهر العقد
 وترحيما للصحة * وعند مما العمل بالمراضعة واحدا *
 للعادة * والالف الذي هزلا به باطل وان انفقا على البناء
 على المراضعة فالثمن الفان عنده * الف عندهما والسياسات
 انهما يعملان بالمراضعة الاتى صورة اعراضهما واهر حنيفة
 وح بظاهر العقد في الكل والفرق لدين البناء ههنا وثمة
 ان العمل بالمراضعة ههنا يجعل قول احد الالفين شرطا
 لوقوع البيع بالآخر فيفصل العقد كبيع حرو عبد وقد جدا
 في اصل العقد فهو اولى بالترحيم من الوصف بخلاف
 المراضعة في الاصل فان قيل هذا الشرط لا يفسد لانه لا يطلب

له من جهة العباد فلا نهما اتفقا على ان احد الالفين هزل
 فصار كبيع دابة بشرط ان لا يبيعهما او لا يعلفها قلنا هذا
 يفسد وان لم يكن له طالب كما اذا جمع بين حرو عبيد وبناتها
 في صفقة واحدة فانه يفسد وان اتفقا على حرية المضموم
 اليه * وان كان ذلك في الجنس * بان سميا دنانير وثلثين
 وراهم * فالبيع جائز * بالثلاث دنانير * على كل حال * معرضين
 دنانيرين او ساكتين او مختلفين والحاصل انهما اذا
 راضعا على ان الثمن جنس آخر فالعمل بالعقد اتفاقا
 والفرق لهما بين هذا والمراصة في القدر ان العمل بهما مع
 صحة العقد ممكن ثمه لان ذكر الالفين ذكر الالف فلو
 اعتبرت ثمة لا يلزم خلوا العقد عن الثمن اما هنا فلا يمكن
 لاقتضائه ثمنية الدراهم وعدم ثمنية الدنانير والثلثين
 ما يذكرون في العقد والدراهم لمرتد فلو اعتبرنا ما وقع
 البيع بلا ثمن والهزل باحد الالفين ثمة شرط لا طالب له
 من جهة العباد فلا يفسد كما اذا باع دابة بشرط ان لا يبيعهما او لا
 يعلفها * وما لا يحتمل * النقص انواع ثلاثة ما لا مال فيه
 وما فيه المال تبعا وما فيه ذلك مقصودا فنقول * أما كان
الهزل في الذي لا مال فيه كالطلاق والعقاق * وصورته

ان يعرض الزوجان أو المولى والعبد بان يطلقها أو يعتقه
 لملائية ولا طلاق ولا عتاق أو لغيره * واليمينين * وصورتها ان
 يتروا مع امرأته أو عبده بان يطلق أو العتاق
 يدخل الدار ويكون في ذلك مازلا * فذلك كله * صحيح
 والهزل باطل * بالسديت قال عليه السلام ثلث جد من
 جد ومزلهن جد السكج والطلاق واليمين وفي بعض الروايات
 العتاق مقام اليمين ويلحق اليه وباليمين لانه يمين
 بالسديت والعفو عن القصاص ملحق بالطلاق لانه
 امقاط لولا العتاق لانه احتماء * وان كان المال فيه تبعا كالنكاح
 فان مزلا باصله والعقد لا يزوم والهزل باطل * لما روينا * وان
 مزلا بالقدار فان انعقا على الاعراض فالمرء العان * كما في البيع
 * وان انعقا على البناء فالمرء الب * ومنها بالمواضعتين في الاصل
 والقدار فالفرق لابي حنيفة بين هذا وبين البيع ان ذكر
 اخذ الالفين مازلا كشرط فاسد وذات اثر في البيع دون النكاح
 مطلقا * واب اتفقا انه لم يستقرهما شيء او اختلفا فالنكاح جائز
 بالمف * في رواية محمد بن ابي حنيفة رح لان المهر تابع
 اليل منحة للنكاح بدون ذكره ومع جهالة فلا يجعل مقصود
 النكاح بخلاف البيع لان الثمن مقصود بالايضا بد حتى

يُفهم البيع بمعنى في الثمن كالجهالة فيعرج به ولان
العمل بالهزل يجعله شرطاً فاسداً فلذا اوجب الفان ثمة
- * وقيل بالفين * في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة قياساً
على البيع * وان كان ذلك في الجنس * بان سميا الدنانير
والمهر داهم * فان اتفقا على الاعراض فالمر ما سميا *
لا مراضهما * وان اتفقا على البناء فمهر المثل * اجماعاً لان
الهزل يخرج المسمى عن المهرية والنكاح يصح بلا تسمية المهر
يجب مهر المثل بخلاف البيع لانه لا يصح الا بتسمية الثمن
* واتفقا على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا يجب مهر المثل *
اتفقا في رواية وفي رواية آخر المسمى عند كافي البيع ومهر المثل
عندهما المامر * وان كان المال فيه مقصوداً كالخلع والعتاق
على مال والصلح عن دم العمد * فهو على ثلاثة اوجه ايضاً * فان
هزل باصله واتفقا على البناء فالطلاق واقع والمال لازم عندهما
لان الهزل لا يؤثر في الخلع * اصلاً * عندهما ولا يختلف
الحال بالبناء او بالاعراض او باختلاف عندهما * ولم
يذكر السكوت لانه كالأعراض * وعند لا يقع الطلاق * لانه
كخيار الشرط عند خيار الشرط في الخلع في جانبها يمنع
وقوع الطلاق ولزوم المال مالم يشاء * وان امرضاً وقع الطلاق

ووجوب المال إجماعاً * أما عند مما فلان الهزل لا يمنع وقوع
 الطلاق ووجوب المال وأما عند فليطلان المواضع بما لا أعراض
 * وإن اختلفا فالقول لمدعى الأعراض عند * ترجيحاً للجد
 وعند مما التصرف لازم ولا يفيد الاختلاف لوقوع الطلاق
 على كلا التقديرين * وإن سكتا فهو لازم * أي المال لازم والطلاق
 واقع * إجماعاً * لبطلان الهزل عند مما ورجحان المجد عند *
 * وإن كان ذلك في القدر فإن اتفقا على البناء فعند مما الطلاق
 واقع والمال لازم * لعدم أثره في الخلع أصلاً إذ ثبوت المال
 في ضمنه * وعند * يجب * على أصله * أن يتعلق الطلاق
 باختيارها * جميع المسمى جيد يتعلق الطلاق بيمينه ذكر
 والهزل لا يؤثر في جانب الزوج لأنه يمين وهي لا تقبل
 الجميع لهزلها في أحد الالفين وهو مؤثر في جانبها كخيار
 الشرط فصارتها قبلت العا وتعلق قبولها الالف الآخر
 باختيارها فلا يقع الطلاق قبل وجوده كما لو قال أنت طالق
 على الفين، فقبلت الفاقرون الف * وإن اتفقا على الأعراض لازم
 الطلاق والمال كله * لجدهما * وإن اتفقا أن لا يضرهما شيء
 وقع الطلاق ووجوب المال * أما عند * فلتزجج الجدد وأما
 الجدد فما فليعدم تأثيره في الخلع والمال لازم ضمناً * وإن اختلفا

فالتقول للمدعى الإعراض عنه * لشرحيه الجيد وكذا
 عند هملان الاختلاف لا يقين * وان كان ذلك في الجنس *
 بان ذكر الدنانير وغيرهما د رهم * يجب المسمى عند هملان
 بكل حال * متفقين على البناء او معروضين او ساكتين او
 مستلفين لعدم تأثير الهزل فيه والمال يلزم تبعاً * وعند
 ان اتفقا على الإعراض وجب المسمى * ووقع الطلاق ترجيحاً
 للجيد على الهزل * وان اتفقا على البناء ترقف الطلاق * على
 قبول المسمى وصار كانه ملق الطلاق بقبول الدنانير وهي
 فكونها مازلة لم يقبل فيمترقف على القبول كما في خيار الشرط
 * وان اتفقا انه لم يحضرهما شيع وجب المسمى ووقع الطلاق *
 ترجيحاً للجيد على الهزل * وان اختلفا فالتقول للمدعى
الإعراض * ترجيحاً للجيد * واما الاخبارات فنقول
 * ان كان ذلك في الاقرار بما يحتمل الفسخ * كالبيع والجاره
 * او بما لا يحتمله * كالطلاق والعتاق * فالهزل يبطله * لانه
 يعتمد على وجود المخربه والهزل على عند منه فيمنع انعقاده
 اصلاً كالاكراه * واما الاعتقادات فنقول * الهزل بالردة
 كفر * يرد عليه كيف يكون كفر او الهزل ينافي الرضاء بالسكر
 كالاكراه فلم يتبدل الاعتقاد فبقيل ان الهزل به كفر لا كغيره

هزل به كقول الصنيع آله * لكن بعين الهزل لكونه استخدافا
بالدين * لان الهزل راضٍ بالصيب وان لم يرض بالسكم
فكان جادا في نفس التكلم اما المكره بالكفر فغير راض بالصيب
والحكم جميعا وانكافرا اذا هزل بكلمة الاسلام يحكم باسلامه
لوجود الاقرار الذي هو اصل في احكام الدنيا كالمكره على
الاسلام بل ادلى لان المكره غير راض بالتكلم والهزل راض
به * ومنه الصفه * وهو لغة الخفة والتسرف تسفقت الرياء
الثوب اذا استخفته وحركته وشرعا * خفة نعتري
الانسان فتبعته * اي فتحملة * على العمل بخلاف موجب
الشرع والعقل * وهذا اي تناول ارتكاب كل محظور لكن
الاسم غلب على تبدل المال * وان كان اصله * اي اصل العمل
* مشروعا * لان اصل البر مشروع لكن الاسراف حرام بخلاف
سائر المحظورات فاصلها غير مشروع * وهو * اي العمل
بمخلاف موجب الشرع * التسرف * اي الاسراف * والتسرف
اي تفريق المال * وقد لك * اي الصفه * لا يوجب خلافا في
الاملية * لقيامها بامد الاملية من العقل والبلوغ * ولا
يمنع شيئا من احكام الشريعة * لانه مكلف مستأثر * وانما
يمنع ماله عنه في اول ما يبلغ * سفيها اجماعا * بالنيص *

ولا تؤثروا السفهاء أجمعوا لكم الآية وأول أحوال البلوغ
 لا ينفاز فيه السفه وعند التجرية وتطاول الزمان يحدث
 فتربص من الرشيد غايك فلا يمنع حينئذ وزمان التجربة
خمسن وعشرون سنة فانه يصير جد في هذه المدة * وانه
 لا يوجب التجزؤ * عن التصرفات * أصلا * لا فيما يبطله الهزل
 ولا فيما لا يبطله * حينئذ يني اشتيفه رح * لان الشجر لو ثبت
 لثبت نظر الله كافيهم الصبي والمجنون والسفه مكبرة العقل
بالهوى فلا يكون سببا للنظر * وكذا عندهما فيما لا يبطله
 الهزل * كالإطلاق لان الشجر وعليه بالسفه كالهزل لانه
 لا يخرج كلامه على نهج العقل وإنما يوجهه الشجر فيما يبطله
 الهزل كالبيع نظر الله معلمين ولد ينيه لالسفه واجاب عنه
 بانه اجانوا ولا وجبت كلف وقد تضمن ضررا فوقه من الجاهل
بالحكم والمجنون لا جل اليد التي هي نعمة طارئة والاهلية
نعمة اصلية ولا يبطل الا على بالادنى * والسفر وهو الخروج
 المديد وادناه ثلاثة ايام لقوله عليه السلام يمنع المقيم
يوما وليلة والماضي ثلاثة ايام ولياليها عميت البرقة المجنس
 ومن ضرورته عموم التقدير * وانه لا ينافي الاهلية * لبقا
 القدر ظاهرة وباطنية كملا * والاحكام * لانه مكلف *

مَنْ اسْتَبَانَ التَّخْلِيفَ بِنُقْطَةٍ * أَي مَنِ اخْتَارَ ظَهَرَ إِلَى كَرْنِ
 مَوْجِبِ الْمَشَقَّةِ أَوْ غَيْرِ مَوْجِبِهَا * مُطْلَقًا * تَخَيَّرَ مَقِيلًا بِأَلْحَقَةٍ لَا
 حَتَّى تَوَسَّلَ سُلْطَانًا مِنْ بَسَائِكِ إِلَى مَقِيلٍ فِي حَوْلِهِ يَمُرُّ بِمَقِيلٍ
 * لَكُونَهُ مَنْ اسْتَبَانَ الْمَشَقَّةَ * غَالِبًا لَكَ إِنْ كَانَ سَبِيلًا لِلرَّخْصَةِ
 وَأَقِيمَ مَقَامَ الْمَشَقَّةِ * بِخِلَافِ الْمَرْضَى * حَيْثُ لَا يَكُونُ مِنْ
 اسْتِبَانِ التَّخْلِيفِ بِحَقِّهِ مُطْلَقًا بَلْ مُقِيلًا بِالْعَجْزِ * فَإِنَّهُ
 مَسْتَنْزَعٌ * بَعْضُهُ يَضُرُّ الصَّوْمَ وَيَعْضُهُ لِإِهْلٍ يُخْلِفُهُ فَلِذَا
 تَعَلَّقَتْ الرِّخْصَةُ بِمَرْضَى يَتَوَجَّبُ الْمَشَقَّةُ * فَيُؤْثِرُ فِي قَضَائِهِ وَار
 الْأَرْبَعِ * فَظَهَرَ الْمُسَافِرُ وَبَجْرُهُ سَوَاءٌ * وَفِي تَأْخِيرِ الصَّوْمِ * إِلَى يَوْمٍ
 مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ * لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقِيلًا أَلَا مَقِيلًا * مَنِ اجْتَنَبَهُ
 إِنْ أَلَا نَدَانًا يَسَافِرُ لِيَاخُذَ بِأَمْرٍ * وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَقِيلِ مُضْرِرًا وَلَا مُنْقِصًا
 إِذَا الْمُسَافِرُ يَتَقَدَّرُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْحَقَهُ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِ
 الْمَرْضَى * أَصْغَرَ أَنْهُ إِذَا أَصْبَحَ مُسَافِرًا وَهُوَ مُقِيمٌ رَخِصَةً
 فَزَلَّ يَتَبَاجَلُ الْعَطَرُ * لِقَرَرِ الْمَوْجُوبِ عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ وَأَنْ
 ضَرُورَةُ الْحَاجَةِ * لِيَجْلِيَ الْمَرِيضُ * إِذَا تَكَلَّفَ ثُمَّ عَدَّ أَلَهُ أَنْ يَفْطُرَ
 جَلَّ لِأَنَّ الْمَرْضَى يَتَوَسَّلُ إِلَى وَجْهِهِ مُشَقَّةً لَا رُخْصَةً * وَالْوَلَا يُقَرَّرُ
 مِنْ سَافِرٍ * فِي حَالِ السَّفَرِ * أَنَّهُ لَا يَجِبُ * كَانَ قِيَامُ السَّفَرِ الْخَبِيرِ *
 الْمَرْكَبَةِ فَلَا يَجِبُ الْكِفَارُ لِأَنَّهَا تَنْدَرُجُ فِي الشُّبْهِةِ * وَلَوْ أَفْطَرَ ثُمَّ

سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض * لان السفر من
 الامور المختارة فلا يؤثر في سقوط حكم تقصيره واما المرض
 فيسقط عنه * واحكام السفر * اني ايرخص المتعلق به
 * فتثبت بنفس الخروج * من عمران مصر * بالسنة * فالتبني
 عليه السلام انما ييرخص بنفس الخروج * وان لم يتم السفر
 بعد فحققة للرخصة * في حق الكل عموما ولو توقيفت
 اتمام السفر لمعطالت في حق من سافر لثلاثة ايام فقط
 لخطاء * مما صدر بلا قصد مطلقا * وهو عند رضاء لقسوط
 الله تع * وان كان جائزا لمؤاخاة لان فيه نوع تقصير
 داخل عن اجتهاد * حتى لو اخطا في القبلة بعد ما
 اجتمع صحت صلواته وكذا اذا افتني بعد ما اجتمعوا انما
 قيل بعد الان لخطاء في حق الله تع عمادة بهذه الطريق * ويصير
 سجدة في العقوبة * اي في دفع العقوبة * حتى لا ياتم النجاسي *
 اثم فعل وان اثم ترك تثبت لانه عذر * ولا يؤخذ بعد *
 حتى لو زفت اليه غير امرأته فوطئها طمأ انها امرأته لا محذور
 وقصاص * لانه شبهة دارية للعقوبة ولانه جرم كامل فلا
 يجبر على المغن ورولاصل فيه قوله تع العيش عليكم جناح فيما
 اخطأتم به * ولم يجعل عذرا في سقوط حق العباد حتى وجب

عليه * اى على الساطع * فمان العبد وكذا * فيما اذا ابلغ
 مال اسان خطأ له جزاء مال لا جزاء فعل فيه عسدا عصمة
 المجل او كونه حاطيا لا ايساى العصمة * وخصم كذا * اى
 بالسطاء * الثانية * لانها حق العبد وحث فيها بالحل
 والكفارة لتقصير في التشبث * وصح طلاقه * وسبعة الساطع
 اعتبارا بالسائم لتمام عدم الاختيار قلنا القصد امير باطن
 لا يرتفع عليه فاقيم اهلية القصد بالبلوغ والعقل مقاما
 لا مقام اليقظة والرضا فيما يدنى عليه كالبيع ادلا حرج
 دركها * ويجب ان يستعد ببعده * لوجود الاختيار تقدر
 بالاقامة المذكورة وانما قال * لدا صدقه حصمة * لانه لا يمكن
 اثباته لا بهذا الطريق * ويكون ببعده فاسد كبيع المكره
 لا بقاء الرضاء الحقيقية وتبين انما قال ويستحب ادلا رواية
 فيه عن اصحابنا * والاكره * وهو حيل الغير على امر مكره
 ولا يريد ما شرته * اما ان يعلم الرضاء ويفسد الاختيار وهو
 المسمى بالكره يعوت المفسد والعوض والاختيار والقصد الى
 معدوم لا يبين الحدود والعدم يشرح بها احد الحاسين
 على الامر والرضا امثلا الاختيار * او يعلم الرضاء ولا يفسد
 الاختيار * وهو غير المسمى بالاكراه بحسب ارضى

وانما لم يفهم الاختيار لعدم الانطرار * اولا لعدم الرضاء
ولا يفسد الاختيار وهو ان يكره * اي بقصد المكره او يغمر المكره
* بحسن ابيه او ابنته والاكره لا يكره له * اي بجميع انراعه
* لا ينافي الخطاب والاملية * مطلقا * لانه * اي المكره مبتلى
* متردد بين فرض وحظر وابعادة ورخصة * واثم واجر فانه
لا يرخص له قتل ولا جرح ولا زنا ولا حظر في الميتة والشجر
بالتحريم ورخص في اجراء كلمة الكفر وافساد الضوم والصلوة
ان المال والجمانية على الاحرام وتمكين المرأة من الزنى
ارقت الرجل لان نسبة الولد لا ينقطع عنها فلم يكن قتلا
في هذه آية الخطاب * ولا ينافي الاختيار * والابطال
الا لانه حامل على موافقة الملجي * فاذا عارضه اختيار
وجب ترجيح الصحيح على الفاسد * وجعل الفاسد
معتا وصاغينزل الفاعل آلة للحامل * ان امكن والا بقى
الفعل منهو بالاختيار الفاسد * لعدم المعارضة والاختيار
الغالب ما استبد فاعله بالقصد والفاسد ما استبد فاعله
للغير * ففي الاقوال لا يصلح * الفاعل * آلة للغير لان التكلم
بأن الغير لا يصح * حسا * فاقصر * الاقوال * عليه * اي
ينظر * فان كان القول مما لا ينفصح ولا يتوقف على

الرضاء * والاختيار * لم يبيح بالكره * اي بالاكراه * كالتطلاق
 ونحوه * لعدم بطلانه بالهزل وشبهة الشك مع قيام منافاة
 الرضاء بالحكم والاختيار وهذا صفة بالانفاة بين آرى
 * وان كان مما يستملد * اى الفصح * ويتوقف على الرضاء
 كالبيع ونحوه يقتصر على المباشرايضاً * كالذى لا يستملد
 لاقتصار الاقوال كلها على المشكك * الا انه يفيد * اى ينفع
 فاسد * لعدم الرضاء * ويحتوى فيها المباحي ونحوه * وكذا
 لا تصح الاقارير كلها لان صحتها تعتمد قيام المحبر به وقا
 قامت دلالة عدمه * وهي قيام السيف على راسد * والاف
 قسما ان جلد ما كالا قوال فلا يصلح المفاعل فيه آلة لعب
 اى ^{المشاكل} كالاكل والشرب والوطى والزنا فيقتصر ال
 على المكره * بفتح الراء * لان الاكل بضم غيرة لا يتصور * وهذا
 الوطى بالذم * والثانى ما يصلح ان يكون العالم به عند
 لغيره كالثلاث النفس والمال * وصار كانه ضرب عليه شيء
 واتلفه * ^{من المفاعل} عن البين فيضاف الى الحامل
 * فيجب ^{على المكروه} بالكره * بالكره * دون المكره * بالفتح
 لكن في الاثم لا يمكن جعل آلة لانه اكرهه بالجنابة
^{الدية} ليرجعل آلة لتبديل محل الجنابة * وكذا لا يمكن

على ما ذكره الكرو والسرقات انواع ***اربعة*** حرمة لا تنكشف *****
اي لا تستطاع البطلان **المزوجة** **عصمة** **المجل** ***ولا** **تد** **خليل**
زوجه **الزنا** **بالمرأه** ***ان** **كسرة** **الزنا** ***و*** **حرمة** ***قتل**
المسلم ***لا** **تتفاء** **العذر** **والمرخص** **في** **حق** **الدم** **للتعارض**
لا **استراء** **المكره** **والمكره** **عليه** **في** **ذلك** **والزنا** **قتل** **معنى** **فان**
ولد **الزنا** **لا** **نقطاغ** **النصب** **منه** **كالهالك** **حيك** **بخلاف**
الزنا **الزنا** **الزنا** **بالمرأه** **اي** **زناه** **لا** **زنا** **فان** **زناها**
قتل **الرخصة** **لعدم** **قطع** **النسب** ***وحرمة** **تحقل** **السقوط**
مة **الشمرو** **الميتة** **ولحم** **الخنزير** ***لا** **نها** **تسقط** **بالاكره**
في **بالاستثناء** **وهو** **قوله** **تع** **الاما** **اضطر** **رتم** **اليه** **ميتة**
لرأباجة **حتى** **لوا** **متنع** **ائم** **وقوله** **تع** **الاصح** **ان** **الاية**
استثنى **من** **العذاب** **لا** **من** **الحظر** ***وحرمة** **لا** **تحقل** **المسقوط**
موجبها ***لكنها** **تحقل** **الرخصة** **كاجراء** **كامة** **الكفر**
موجب **اعتقاد** **وجد** **ان** **يته** **ثم** **لا** **ينقطع** **فلا** **يسقط** **حرمة**
الكفر **يكن** **لامؤاخذه** **بها** **مع** **قيام** **المحرمة** **بالحض** **وزناء**
المرأة **من** **هذا** **القبيل** ***وحرمة** **تحقل** **لها** **لنفسها** **لنفسه**
بعذر **الاكره** **وان** **احتملت** **الرخصة** **ايضا** **كسرة** **والمال** **الغير**
لحزمته **فانها** **تسقل** **المال** **لها** **حجة** **لها** **حبه** **ولم** **ت**

بالكروءة تسقط بالخمسة لان الحرمة لغير الله
تسقط الرأفة مع بقا الحرمة في حق
صوره ومعنى رحن الغير ان يفوت معنى لا
ولهذا * اي ربح لقاء الحرمة * اذ اصبر في قتلين القميين *
اي الآخرين * حتى قتل صا وشهدا * لانه بذل نفسه
*** لا قامه حتى مستحرم ***

تعمل الله الوهاب على اتمام هذا الكتاب المستفيض بن اثر الوصول الى علم الامم

(وقد اعني بتصحيحه الراعي الى رحمة ربه الذي لا يخلف الوعد)

تصميم على *

البحر الله الجيد ما ربه الشفي والبيان

بسنه ١٢٩٠ م * يدور الامارة فكتته *

فيا من الحى على حنة

م